# العدل

## دراسة معاصرة


تأليف

السيد ابو القاسم الديباجي

دراسات في أصول الدين

(٢)

# العدل

## دراسة معاصرة

تأليف

السيد ابو القاسم الديباجي

الطبعة الالكترونية الاولى
١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

# تقديم

الحمد لله منتهى الحمد وغايته، ومبلغ الثناء ونهايته، والصلاة على نبيه المصطفى، ورسوله المجتبى، ورحمته المهداة الى الورى، محمد بن عبدالله ﷺ وعلى أهل بيته الأمناء المعصومين، والخلفاء المنتَجبين، ورحمة الله وبركاته.

وبعد:

فكنّا قد طوينا في مبحث كتابنا السابق الحلقة الأُولى من حلقات دراساتنا المتسلسلة - التي نسأل الله تبارك وتعالى التوفيق لاتمامها - في أُصول الدين - وباختصار متعجل روماً لتجاوز حلقات الاطالة المعهودة في أمثال هذه المباحث العقائدية، وكان - ذلك البحث - متناولاً لمبحث التوحيد، والذي يشكل الركن الاساس في ادراك حقيقة العبادة الحقة التي ارادها الله تعالى من عباده، والتي لا يغتفر لمتجاوزها حيث أشار سبحانه الى ذلك صراحة في قوله وهو أصدق القائلين: ﴿انَّ الله لا يَغفِر أنْ يشرَكَ بِهِ وَيغفِر ما دونَ ذلِكَ لِمَنْ يَشاء وَمَنْ يشرِكْ بِالله فَقَد ضَلَّ ضَلالاً بَعيداً﴾[1]

وقال جل اسمه أيضاً في موضع آخر من الكتاب العزيز: ﴿وَمَنْ يُشرِكْ بِالله فَقَد افتَرى اثماً عَظيماً﴾[2]

وفي موضع ثالث ترى التغليظ واضحاً، والتهديد بيناً في جزاء المتجاوزين لحلقة التوحيد الالهية التي أرادها جل اسمه من عباده، حيث يقول تبارك وتعالى: ﴿ انَّهُ مَنْ يشرِك بالله فَقَد حَرَّمَ الله عَليهِ الجَنَّةَ وَمأواه النار وَما لِلظالمينَ مِنْ أنصارٍ﴾[3]

وغير ذلك من الشواهد الكبرى، والدلالات العظمى التي لا تخفى على أحد، ناهيك عمن يحاول استجلاء الحقيقة وطلبها، سعياً نحو السعادة والنجاة في الدارين، وهي بغية كل انسان وغاية منتهاه.

ومن هنا فانا سنحاول في كتابنا هذا - الذي نسأل الله تعالى ان ينفعنا به يوم تُقام فيه الموازين

للحساب – أن ندلي بدلونا – مستعينين بتوفيق الله جل اسمه وتسديده، وببركة أهل بيت النبؤة الطاهرين عليهم السلام – في هذا المعترك العقائدي الهام، والأصل الشرعي الكبير – الذي لا معنى للعبادة دون الايمان به – محاولين من خلاله التعرض للاصل الثاني من أصول الدين، وهو أصل العدل متوخين قدر الامكان تجاوز الاسترسال والاطناب المملين، ومعتمدين اسلوبنا السالف في مبحثنا الماضي من تبسيط العبارات، وتسهيل البحث والنقاش، ليسهل على عموم القراء ادراكه وفهمه، عسى البارئ جل اسمه ان يجعل عملنا ذلك بضاعة متقبلة زاكية تنفعنا يوم تئنشر فيه الصحف، وتقام فيه الموازين للحساب، وما التوفيق إلا من الله العزيز الحميد.

# مدخل في دراسة مفهوم العدل

لم تـراود اذهـان البشريـة منذ تبلـور اولى لبناتهـا التكوينيـة الاجتماعيـة، وتعقّد علاقاتهـا المختلفة المتداخلة، واحساس الانسان الفرد ضمن هذا المجتمع بضرورة العمل المبرمج الهادف للمحافظة على نفسه واسرته وممتلكاته وغير ذلك من مختصاته الفردية او الاجتماعية المؤثرة على وجوده الفردي، فكرة ملحة، وحاجة ضرورية مبرمة من مسألة اقامة العدل وارساء اركانه، وتثبت قواعده وفق المواصفات والشرائط التي تضمن اقامته واحترامه والتحرز من مخالفته وتجاوز حدوده.

ورغـم ان حالـة البحـث عن المجتمـع الصالح الذي تسـوده العدالـةَ، وتتحكـم في أركانه تمثل في أوضـح صورهـا حاجة نفسـية لا ارادية التطلـع، وان غلبت عليها في احيان ما حالات شـاذة ومخالفة كما هو معروف وواقع فعلاً، ولذا فانا نراها تتأرجح في احيان متعددة ومشخصة بين اطراف التفاوت المختلفة.

ومـن هنـا فـان ما يعرف بالسـعي البـشري المشـخص في محاولاته الجـادة - المرتكزة على الاسـس العقائديـة التـي تؤمـن بها الجماعـات المختلفة - من أجـل اقامة وصيانـة المرتكزات المؤديـة الى تحقيق العدالـة، والمترجمة على أرض الواقع من خلال ما يعرف بالحكومة الممثلة للافكار والاطروحات التي تؤمن بها تلك الجماعات على اختلاف مشاربها، وتفاوت مذاهبها، كل ذلك يشكل في خلاصته النهائية الحاجة النفسـية البشرية التي تبتغي دفع اشـكال الظلم والتعدي على الفرد، وما يتصل فيه، وما يعتقد به.

ولمـا كان البحث عن العدل حالة غريزيـة مطلقة في النفس البشرية كان لابد لهذه الحالة من مبرمج وموجه ومعدل يقَودها نحو مرفأ الامان، وقواعده السليمة والصحيحة، وحيث شكّل العقل البشري - بقدراتـه الكبـيرة التـي وهبها لـه خالقه جل اسـمه - مرتكزاً كبـيراً وهاماً في محـاولات المجتمعات

البشريـة الدائبـة لاقامة العدل وارسـاء اسسـه، بل وتـراه أصبح قاعدة اساسـية ومهمة يتـم الارتكاز عليهـا في هذا المبنى الهام الحسـاس في التعامل مع الظواهر المختلفة التي يتـم التعاطي معها، والتعامل مـع مفرداتهـا، وحيث تـرى هذا العقل كالكاشـف عن جملة القوانين السـليمة التي يريدهـا الله تبارك وتعـالى لهـذه البشرية، فأصبحت بالتالي هذه المرتكزات وقائع حية تسترشـد بهدي الشرائع السـماوية، وتسـتنير بارشـاداتها، بل وأمسـت تلك الشرائع السـماوية المقياس والمحك السـليم للقطع على مدى صـواب وصحة المنهجية التي ذهب العقل البشري، وقدرته على تشـخيص مواضع الصحة، ومناهج الصواب.

وعمومـاً، فان تعامل العقل البشري مع الحالات المختلفة والمعاينة من خلال الفرز التشـخيصي لها يدخل ضمن مفاهيم متشعبة التفرعات، وهذا ما سنتناوله لاحقاًان شاء الله تعالى في مطاوي صفحات كتابنا القادمة عند حديثنا عن الحسن والقبح، ودور العقل في التعامل معهما، والحكم عليهما.

# الشرائع السماوية ومفهوم العدل

ليس ثمة شـك بان العقل البشري بقدراته الهائلة عند توجيهها نحو وجهتها الصحيحة والسـليمة قـد وفـق كثيراً في كيفية التعامل مع المظاهر المعاشـة التـي يرتبط معها الفرد البـشري في تعامله الحياتي اليومـي والمتواصـل منـذ بدء خلق الانسـان - وحيث تتحدّد وبشـكل كبـير وبيّن حلقـات التواصل الاجتماعي وقنواته المختلفة - وتنظيم مسالك ذلك التعامل وتبويبه بين طرفي السلب والايجاب، وبين الرفض والقبول، سـواء أكان ذلك الرفض أو القبول نفسـياً أو عملياً، ظاهراً أو غير ظاهر، إلا انه كان مقطوع به، مسلم بحقيقته.

نعـم ان للعقـل البشري - وهو بلا أدنى ريب هبة عظيمة لا تقدر من الخالق جل اسـمه، به يتمكن الانسان من ان يدير دفة الحياة برمتها، ويقود متبعه نحو مرفأ الامان، وباحاته الوارفة - الأثر الاكبر في رسـم الخطوط السـليمة التي اتبعها من شـاء النجاة فنجى، وأعرض عنها من ابتغى الهلاك فهلك غير مأسوف عليه.

ولا غرو في ذلك، اذ ان هذه الهبة الالهية العظيمة باستجلائها لمواضع خطوات صاحبها الباحثة عن الامان، وتوجيهه نحو مسـالك النجاة وسـفنها الفارهةَ قد وفق في اداء ما عليه من أعظم دور، وأكبر واجب ملقى على عاتقه، ومناط به.

بلى، ان على هذا العقل تقع مسؤولية البحث والتقصي، والاستجلاء والتقصى عن الحقائق الكبرى التي بها ينجو الانسان من الضياع ومن التردي في مهاوي الهلكة، وحيث بدونها يبقى هذا العقل قاصر عن اداء دوره، وتنفيذ أكبر مسؤولياته.

نعـم، ان باعتـماد هـذا المنهـج العلمي في التعامـل الحياتي تجعل من هـذا العقل أداة كـبرى لها ما لها وعليها ما عليها[٤] وحيث تبقى - بلا أدنى شـك - بحاجة ماسـة وملحة الى المنهج الذي يصح اطلاق

عليـه عبارة المرشـد الـذي تقع على عاتق ذلك العقل تلمسـه واقتفاء أثره من أجـل الوصول الى الغاية المـرادة منـه، والمبتغاة من وجوده، والتي تتمثل بالرسـائل والنظم السـماوية التـي توالت متلاحقة على البشرية منذ خلقها، وحتى ختمت بسيد الانبياء والمرسلين محمد بن عبدالله ﷺ من خلال رسالة كاملة، ومنهج يستوعب كل ما يحيط بهذا الخلق حتى يأذن الله تعالى بفنائه وا نقضا ئه.

ومما لا ريب فيه بان الدين الاسـلامي الحنيف يمثل في ابعاده المختلفة النظرية الكاملة المطلقة التي يسع البشرية من خلال الاسترشاد بهديها، والاستعانة بمناهجها الوصول الى الحالة السامية والكريمة التي هي بحق حلم يراود المصلحين والعقلاء من عموم البشرية منذ اول خلقها وحتى يومنا هذا.

ولعـل العـدل – وهو مبحث كتابنا هذا – يمثل حالة كبرى مبتغاة ومرادة تعتلج في نفوس الجميع، وتتملمـل في قلوبهـم، وحيـث لم تجـد تلـك القلـوب وتلك النفـوس مصاديـق واضحة لهـا في عموم النظريـات والافـكار والاطروحـات المختلفةَ – التي اتخمت منها البشرية حتى سـئمت منها، وبرمت بخوائهـا – الا في مطاوي الفكر الاسـلامي الخالد، وعقيدته المباركـة الكاملة، وهو ما يمكن للباحث والمتفحص ادراكه بيسر ودون عناء من خلال الدراسة والتأمل في حقيقة الفكر الاسلامي، ومرتكزات عقائده السمحة والكريمة.

ومـن ثم فان القـول بتجلي مظهر العـدل الكبير في مطـاوي ومضامين العقيدة الاسـلامية المباركة – معرضين عما سـواها من العقائد السـماوية الاخرى التي مسـخها التحريف والتشويه الذي لا يشك فيه عاقل، ونسـختها الديانة الاسلامية المباركة، وحلت محلها، وأبطلت قضية التعبد بها[٥] – كل ذلك يبـين بجـلاء ووضوح لا تـردد في حقيقتهما وثباتهـما، وهو ان القول بكمال الرسـالة هـو الكمال بكمال المرسل...

وان القول والقطع بالنظام السـماوي العادل الذي تنادي به الشريعة، الاسـلامية المباركة، وينبعث عـن عقائدهـا الكبرى هو مصداق واضح وصريح بالعدل المطلق الذي يتسـم به مرسـلها، ومبدعها، وخالقها، وهو الله رب العالمين جل جلاله[٦].

ولا غرر في ذلك، فاذا كان الاتسـام بالعدل، والدعوة اليه، والعمل من أجل ترسـيخ اسسه وبنيانه يشكل حقيقة ثابتة، وضرورة ملحة تفترضها الحاجة النفسية البشرية التي ترتكز على العقل الانساني، وهـو مـا تنادي به الشريعة الاسـلامية المباركـة، فان من بـاب أولى ان يكون العـدل – أو صفة العدل – مـن الصفـات الواجبة والحتمية للبارئ جل وعلا[٧] والتي لا يسـع أحـد الاعراض عن الايمان بها، والتعمـد من خلالها، وهو ما سـلف منا الحديث عنه مفصلا في كتابنا السـابق الموسـوم بــ (التوحيد، دراسة معاصرة) فراجع.

# العدل وأقسامه

ذكرنـا آنفاَ ان العدل – ومن خلال فهمه المبسـط اليسـير – يشـكل مظهراً واضحـاٌ ، ومصداقاً بيناً مـن مصاديـق أو مظاهر العقـل، ومن هنا فانه ومن خلال التعامل الحياتي بـين الفرد بعقله من جانب، والحـوادث والاشـياء التي يتعامل معها من جانـب اَخر تبلورت في اذهان الباحثين والفلاسـفة فكرة كون تأطر العدل من خلال اطارين اثنين، هما:

١ – التعامل الحياتي الاجتماعي.

٢ – القانون الاخلاقي المنبعث من الفطرة والطبع البشري.

والحق ان التعامل البشري – مع تزايد وتوسـع حلقات التواصل بتوسـع حدود البشرية – قد أخذ يتأطر بشكل أوضح مع الايام من خلال هذين البعدين، وينحصر من خلالهما.

فالانسـان – وهو المخلوق العاقل – كان يشـعر بحاجته الملحة الى التواصل والامتداد مع غيره من الافراد، وبين جماعته وغيرها من الجماعات، وكان لابد لهذا التلاقي وهذا التواصل من ان يخضع – كما خضعت علاقة الفرد آنفاً بنفسـه – الى اصول وقواعد تحفظ له حقوقه، وتدرأ عنه مغبة الانجرار نحو الخسران.

ومـن هنـا فقـد كان للعقل – وكـما ذكرنا اَنفـاً – الدور الاكـبر في تحديد تلك الأطـر، والتي تكون في أوضـح صورها مناسـبة وموافقة لعادات تلك الامم والشـعوب، وان تنـدرج بالتالي ضمن لوائح وشرائع تترقى بترقي تلك الامم الحضاري، وتتطور بتطورها.

بيـد ان هـذا التطور على رغم كونه نتـاج واضح للجهد الفكري والعقلي البشري الا انه يجد نفسـه بأشد الحاجة لان يخضع بشكل واضح للشرائع السماوية الكاملة المتلاحقة التي تعمل على تحقيق أرفع درجات العدل، وأسمى صوره.

وعموماً فان مصاديق العدل – باعتماد البعد الاول المرتكز على الجهد الفكري البشري – قد دفعت الفلاسفة الى تقسيمه الى قسمين اثنين، هما:

١ – العدل الطبيعي.

٢ – العدل الوضعي.

حيث يراد بالعدل الطبيعي خلاصة الجهد الفكري للعقل البشري في فهمه وتصوره لما يراه من الحقوق الطبيعية للانسان، وبالتالي لعموم المجتمع البشري.

ومن هنا فان ما يترتب على هذا العدل الطبيعي من حقوق لا يعدوا عن كونه حاجات فطرية وغريزية للحفاظ على الاصل، والحفاظ على الحدود البسيطة التي يدور ذلك الانسان في فلكها.

ثم ان الفلاسفة والمشرعين قسموا هذا القسم من العدل الى قسمين اثنين، هما:

أ – الحق الداخلي.

ب – الحق الخارجي.

ثم تراهم قسموا الحق الداخلي الى أقسام ثلاثة:

ا – الحق الخاص.

٢ – الحق العام.

٣ – الحق العقابي

ومن هنا فانت ترى مونتسكيو (ت ١٧٧٥ هـ) في كتابه الشهير الموسوم بـ(أصول القوانين) يذكر: أن الناس باعتبار انهم سكان كوكب سماوي كبير – هو الكرة الأرضية فيها أمم مختلفة – فقد تقررت بينهم روابط سميت بالحقوق العامة بين الأمم، وباعتبار انهم اعضاء جماعة يجب حفظ قوتها وهيئتها فقد تقررت بينهم روابط أخرى – باعتبار انهم افراد أمة واحدة – سميت بالحقوق المدنية،انتهى.

ومن هنا فان فلاسفة القوانين الاجتماعية قد حددوا في معرض حديثهم عن العدل ما شكلته الروابط الاجتماعية – الممتدة بين الانسان وأخيه الانسان، وبين الجماعة وغيرها من الجماعات الاخرى – من دور كبير في صياغة القوانين الوضعية للعدل البشري الذي كان المقرر الاول فيه هو العقل البشري، وحيث اناطت مسؤولية المحافظة على القسمين – أو الحقين المتقدمين – بالحق الثالث، وهو الحق العقابي الذي يتولى مسؤولية تنظيم وبرمجة المحافظة على مجموع الأشكال المنبثقة عن قنوات التلاقي والتفاعل الاجتماعي المتطورين بين أفراد المجتمعات البشرية.

والواضح ان الامم والشعوب تعتمد في تكوينها لقانونها – أو قوانينها – الوضعية على الاسس والمعايير التي ترسبت لديها باعتماد المنهج الاول في اعداد و تنظيم منهجها واسلوبها الثاني في دأبها

وسـعيها لاقامـة العـدل، والذي يعتمد - بالاضافـة الى الحس الفطري المتقدم لديهـا - ما وصلت اليه مـن أطروحات جديدة حتمتهـا مراحل التقدم الحضاري والادبي التي رقـت اليها، وامتدت بجهدها وسعيها نحوها.

بيـد ان الواضـح الجـلي كون الشرائـع الوضعية هذه الهادفة - عـلى ما تريد ان تبتنـي عليه مدعياتها - لاقامة العدل، والمحافظة على اسسـه، والدفاع عن مرتكزاته - سـعياً لاقامة مجتمعات تخلو من كل مظاهر الظلم المختلفة - بقيت وستبقى قاصرة عن ادراك الهدف الفطري الانساني - وبالتالي الجماعي - لاقامة حقيقـة العـدل المرتجى، والمتـوخى مـن سـعي المشــرعين والفـلاسـفة في هذا المنحى الكبير والمقدس.

نعـم، فقـد بقيت جملة هذه القوانين - وكما هو معروف - قـاصرة عن ادراك خبايا النفس البشرية، ومداخلاتهـا الكبيرة المتشـابكة، فعجزت بالتالي عن التنظيم الدقيـق للعلاقات الداخلية وما يرتبط بها - سـواء بين الانسـان ونفسـه أو بين الانسـان وأخيه الانسـان - ومن ثم فقد كان هذا التشـابك البين والواضح في حلقات التواصل والتداخل الفردي والجماعي.

ثم ان الانسان - وهو المخلوق العاقل الساعي نحو الكمال - يبقى متاثراً بل وخاضعاً - وبشكل لا شك فيه للظروف الاجتماعية البيئية التي يعيش في حدودها، ويتعامل مع مفرداتها، فترك بالتالي عليه تأثيرها الكبير والواضح، وتحدد - والى حد ما - اطروحاته ضمن أبعادها المشخصة وا لمعروفة.

ومن هنا فقد كان للشرائع السماوية المباركة - وحديثنا هنا عن الشريعة الاسلامية الكاملة - الدور الاسـاس، والمرتكز الثابت التي يمكن للقوانين الباحثة عن العدالة ان تغترف منها ما تشـاء وكم تشاء لاحتوائهـا عـلى أكمل الشرائع أرقاها وأعدلهـا في اقامة العدل المطلق والصحيـح وغير المتأطر والمتأثر بالعوامل البيئية النفسية البشرية التي تصيب... وتخطئ.

ومثـال عـلى ذلك ان جملة القوانين الوضعية للعدل قد عجزت عن ان تحقق مبدأ المسـاواة والعدالة بين أفراد المجتمعات البشرية، رغم ادعائها بسـعيها الحثيث نحو تحقيق هذا الامر، لخضوع العديد من مفرداتها وتأثرها بالاهواء والتيارات الطبيعية التي لا مناص من الاقرار بها.

فحـالات التلكـؤ والقصـور التـي احاطت بالبشرية في سـعيها الحثيث نحـو اقامة العدالـة وتنفيذ برامجها لا تلقى تبعاته على قصور العقل عن تمييز مظاهر الخلل والفساد عن مظاهر الصواب والصحة قطعاً، لان لهذا العقل من الملكات الكبرى والواسـعة - التي منحها له خالقه جل وعلا وأسـبغها عليه - التـي تمكنه من تلمس مواضع خطواته، وتتثبت من الصحة والصواب، بل ان الانقياد نحو حـالات الهوى والغرائز الفاسـدة، والتأثير القوي والمباشر لقوى الانحراف السـائدة، وغير ذلك من منافيات

العقل شكلت بمجموعها مظاهر انزلاق وتردي كانت هي السبب المباشر في ما نراه من سيادة الظلم، وشيوع اقطابه.

ان العقل البشري بقدراته الكبرى يشكل خير كاشف ومرشد يستعين به الانسان للوصول نحو مرفأ الأمان، وسواحله الفارهة، والتي أفضلها التسليم للعقيدة الاسلامية المباركة الكاملة.

# الخلافة في مفهوم العدل

قبـل أن نـشرع في التعـرُّض الى مفاهيم العـدل وأقسـامه، والآَراء المتعددة في تفسـير جملة من هذه الاقسام، تبعاً للمناهج الخاصة بكل مدرسة من المدارس الاسلامية، لابد لنا أن نحدد خلاصة مفهوم الشـيعة الامامية حول هذه المسـألة اجمالاً، على ان يتم اسـتعراضها مفصلاً لاحقـاً في المباحث المتفرقة القادمة ان شاء الله تعالى.

أقول: ان موقف الشيعة الامامية من هذا الاصل الهام من أصول الدين بيّن واضح ليس بخاف على أحد، ولقد تعرض علماؤنا الأبرار( رحمهم الله( بالايضاح والتفصيل الى هذه المسألة، وأفردوا لها مباحثاً رائقة، وشروحاً بارعة، يجد كل باحث في مضانها ضالته وبغيته في ادراك ذلك المبحث و معرفته.

واذا كنا سـنتعرض لاحقا الى ذلك في المباحث المتخصصة بكل باب منها لاحقاًان شـاء الله تعالى، فانـا سـنحاول هنا ان نورد رأيـاً واحداً لاحد علماء الطائفة – وهو الشـيخ المفيد (رحمه الله) – يلخص مفهوم العدالة عند الشيعة الامامية.

قـال (رحمـه الله): ان الله عـز وجل عـدل كريم، خلق الخلـق لعبادته، وأمرهـم بطاعتـه ونهاهم عن معصيتـه، وعمهم بهدايته. بدأهم بالنعم، وتفضل عليهم بالاحسـان، لم يكلـف أحداً الا دون الطاقة، ولم يأمره الا بما جعل له عليه الاستطاعة.

لا عبـث في صنعـه، ولا تفـاوت في خلقه، ولا قبيح في فعله، جل عن مشـاركة عبـاده في الافعال، وتعالى عن اضطرارهم الى الاعمال.

لا يعذب أحداً الا على ذنب فعله، ولا يلوم عبداً الا على قبيح صنعه.

لا يظلم مثقال ذرة، فان تك حسنة يضاعفها ويؤت من لدنه أجراً عظيماً.

وعلى هذا القول جمهور أهل الامامية، وبه تواترت الآَثار عن آَل محمد ﷺ(٨).

# العدل في القرآن الكريم

كثـيرة هي الآَيـات القرآنية المباركة المتحدثة عـن عدل الله تبارك وتعالى، والدالـة على هذه الحقيقة الثابتـة المؤيـدة ايضـاً بالدليلـين العقـلي والنقـلي، والمثبتة كثـيراً في كتب ومؤلفـات العلـماء والمفكرين الإسـلاميين[٩]، والمزدانـة بهـا المكتبة الاسـلامية العامرة، وبشـكل لا يعسر على باحث أو مستقرئ ادراكها ، والتوصل اليها.

وسـنحاول هنـا أن نسـتعرض جانبـاً عن تلك الآَيـات المباركة مع الاشـارة منهـا الى بعض موارد التعليق ان كان، في الامر ما هناك ما يستلزمه.

قـال الله تبـارك وتعـالى في سـورة آَل عمـران: ﴿ذِلَـك بـما قدّمَـتْ أيديكُـم وَأن َالله لَيـس بِظـلامٍ لِلعَبيدِ﴾[١٠]

وقال جل اسـمه في سـورة النسـاء: ﴿ان َالله لا يَظلِم مِثقالَ ذَرةٍ وَانْ تك حَسَنَةً يضاعِفها وَيُؤتِ مِنْ لَدنهِ أجراً عَظيماَ﴾[١١]

وقـال عـز مـن قائـل في سـورة الانعـام: ﴿ذلِـكَ أن لَم يَكـن رَبـكَ مهلِـكَ القـرى بِظلـمٍ وَأهلها غافِلون﴾[١٢]

وقال تعالى في سورة التوبة: ﴿فَما كانَ الله لِيظلِمَهم وَلكِن كانوا أنفُسَهم يَظلِمونَ﴾[١٣]

وقال تعالى في سورة يونس: ﴿إن َالله لا يَظلِم الناسَ شَيئاَ وَلكن النّاسَ أنفسَهُم يَظلِمونَ﴾[١٤]

وقال تبارك وتعالى في سورة النحل: ﴿وَما ظَلَمَهم الله وَلكن كانوا أنفسَهم يَظلمونَ﴾[١٥]

وفي سورة الحج قال سبحانه: ﴿ذلِكَ بِما قَدمتَ يَداكَ وأن الله لَيس بِظَلامٍ لِلعَبيدِ﴾[١٦]

وقال جل اسمه في سورة ص: ﴿أمْ نَجعَل الذينَ آَمَنوا وَعَمِلوا الصّالِحاتِ كَالمفسِدينَ في الأرضِ أمْ نَجعَل المتقينَ كَالفجارِ﴾[١٧]

وفي سورة المؤمن قال تعالى: ﴿وَماالله يريد ظلماً لِلعبادِ﴾[١٨]

وقال تبارك وتعالى في سورة السجدة: ﴿مَنْ عَمِلَ صالحاً فَلِنَفسِهِ وَمَنْ أساءَ فَعَليها وَما رَبُّكَ بِظَلام لِلعَبيدِ﴾[١٩]

وأما في سورة الزخرف فقد قال جل اسمه: ﴿وَما ظَلَمناهم وَلكِنْ كانوا هم الظالِمِينَ﴾[٢٠]

وفي سورة ق قال تبارك وتعالى: ﴿لا تَختَصِموا لَدي وَقَدْ قَدمتُ اليكم بِالوَعيدِ*ما يُبَدل القَول لَديّ وَما أنا بِظَلامٍ لِلعَبيدِ﴾[٢١]

وقال سبحانه في سورة النجم: ﴿وَللهِ ما في السمواتِ وما في الأرضِ ليجَزي الذينَ أحسَنوا بِالحُسنى﴾[٢٢]

ولعل التأمل المتدfر في مجمل الآَيات القرآنية المباركة التي تقدم منا ذكرها وغيرها من الآَيات الكريمة التي تنحو عين هذا المنحى من رفع الظلم عن الذات الالهية المقدسة، ونسبة العدالة المطلقة اليها، كل ذلك يوضح بجلاء لا ريب فيه بان الله تبارك وتعالى هو مطلق العدل ومنتهاه، بل وهو سبحانه وتعالى المصدر الاساسي لمفهوم العدل، ومن خلال هذا المفهوم الكبير تتفرع روافد العدل وقنواته الكثيرة المتعددة.

نعم، فالتصوير الدقيق في هذه الآَيات المباركة في بعض مصاديق الظلم التي ينفيها الله تبارك وتعالى، وينسب مغبة وجريرة الوقوع فيها الى الانسان فيها الكثير من الدلالة عن انه تعالى منزه عن الظلم، وناه عنه، ومحذر منه.

فالخالق جل اسمه يخاطب مخلوقاته بصريح العبارة وواضحها من ان الظلم قبيح ومرفوض، ويسيء الى صاحبه ويضره أكثر مما يقع من الظلم على المظلوم.

كما انه جل اسمه يعطف على فعل الظلم من قبل البشر بانه ينبعث عن جهل أو نقص أو عجز، فالاولى بالانسان ان يتجاوز عقد التخلف هذا، ويربأ بنفسه عن الوقوع بها، والسقوط في بركها الآَسنة النتنة.

ومن ثم فانه تبارك وتعالى يتوعد الانسان الظالم بشديد العقاب، وأليم المجازاة، لسوء فعله، وقبح عمله.

بلى ان الله عز اسمه – وان اوجد في عقل الانسان القدرة على استكشاف مواطن الصحة والصواب لتجنب الظلم مثلاً – فانه قد أبان ذلك ايضاً بجلاء من خلال رسالاته المتعاقبة، وبواسطة رسله وأنبيائه عليهم السلام ، فلم يدع لاحد حجة أو ذريعة يعتذر بها يوم القيامة، ويتنصل بواسطتها مما اقترفت يداه من سوء فعله، وقبيح عمله.

# الذات الالهية منزهة عن الظلم

لعل من الأمور البديهية التي يسلم بحقيقتها دون جدال القول والاعتقاد بان الله تبارك وتعالى منزه عن الظلم، وانه هو جل اسمه مطلق العدل.

وليس هذا الامر أو هذا الاعتقاد مما تدل عليه الشـواهد والاشارات الكثيرة المتمثلة بالادلة النقلية التي سـبقت منا الاشـارة اليها اَنفاً فحسـب، بل ان الفطرة والادلة العقلية الاخرى تسلم بهذه الحقيقة ولا تقبـل فيها نقاش أو جدال، وذلك لترسـب جملـة ثابتة من الاعتقادات البديهيـة في العقل البشري والتي يمكن لنا الاشارة الى البعض منها من خلال النقاط التالية:

١ - لـما علمنـا بان من صفات الله تبارك وتعالى الثبوتية هو كونه عالماً وحكيماً، وان الظلم - كما هو معروف - قبيح عقلاً فكيف يمكن الجمع بين النقيضين والمتخالفين؟ بل وأنى للعقول ان ترتضي حتى مجرد الافتراض في وقّوع هذا الامر المقطوع باستحالته ؟

ولا ريب بان هذا المنطق الواضح يجزم بان الظلم - وهو قبيح - محال على الله تبارك وتعالى، وذلك يعني بانه سبحانه عادل، وهو موافق للبديهية دون أي خلاف.

٢ - لما ثبت بالدليل القاطع كون فعل القبيح هذا - ومرادنا هنا الظلم - منبعث عن علل وأسباب معروفة ومشخصة تتحدد أوضح أبعادها بالمفردات التالية:

أ - الجهـل مـن قبـل مـرتكبـه بـان فعلـه هـذا قبيـح، وهـذا محـال عـلى الله تعـالى وهـو العالم الحكيم[٢٣].

بـل وقد علم قطعاً بان الحكيـم لا يخلو أي فعل من افعاله عن حكمة وغرض عقلائي، والقبيح لا حكمـة فيه، فيمتنع ذلك على الله تبارك وتعالى رغم انه سـبحانه قادر عـلى فعله، وغير عاجز عنه، لان القدرة على الفعل - وكما هو معروف - لا تعني - أو لا تستلزم - وقوعه أو فعله.

ب - العبث واللهو، وهو محال وممتنع قطعاً على الله عز اسمه[٢٤].

ج - الحاجة اليه، ولا حاجة لله تبارك وتعالى الى الظلم، وهو ما تقدمت الاشارة اليه كثيراً آنفاً من خلال تعرضنا لبعض الآيات القرآنية المتحدثة عن عدل الله تعالى[٢٥].

نقول: لما ثبت هذا فان هذه الامور تقطع بعدله سبحانه، واستحالة الظلم عليه، لانه عالم، حكيم، قادر، غير محتاج، فلا تقع عليه مصاديق فعل الظلم وارتكابه.

أقول: ان عقيدة الشيعة الامامية بالعدل الالهي عقيدة صافية نقية، تنفي عن الذات الالهية كل مظاهر الظلم باشكالها المختلفة، ونماذجها المتعددة، دون ان تقع في مزالق الشبهات والريب التي تدفع معتقدها الى القدح بعدالة الله تبارك وتعالى دون تبصر أو تدبر، أو معاينة أو تفحص. نعم، ولعل هذه العلة الحساسة التي قد يغفل عنه البعض لم يألوا الشيعة الامامية جهداً في تجاوزها وايضاح خللها، ومحاولة ثني الآخرين عن التخبط في مخاضاتها الآسنة، وبركها النتنة.

وأخيراً فان حلقات عقائد الشيعة الامامية بالعدل الالهي ستكون - ان شاء الله تعالى - مباحث محطات كتابنا المتلاحقة، ومدار حواراتها من خلال مناقشة جملة المعتقدات المختصة بهذا الموضوع المهم والحساس.

قال العلامة الشيخ محمد رضا المظفر (رحمه الله) في كتابه القيم الموسوم بـ(عقائد الامامية) وفي فصل العدل وعقيدة الشيعة الامامية به: ونعتقد ان من صفاته تعالى الثبوتية الكمالية انه عادل غير ظالم، فلا يجوز في قضائه، ولا يحيف في حكمه، يثيب المطيعين، وله ان يجازي العاصين، ولا يكلف عباده ما لا يطيقون، ولا يعاقبهم زيادة على ما يستحقون.

ونعتقد انه سبحانه لا يترك الحسن عند عدم المزاحمة، ولا يفعل القبيح، لانه تعالى قادر على فعل الحسن وترك القبيح، مع فرض علمه بحسن الحسن وقبح القبيح، وغناه عن ترك الحسن، وعن فعل القبيح، فلا الحسن يتضرر بفعله حتى يحتاج الى تركه، ولا القبيح يفتقر اليه حتى يفعله، وهو مع كل ذلك حكيم لابد ان يكون فعله مطابقاً للحكمة، وعلى حسب النظام الاكمل.

فلو كان يفعل الظلم والقبح - تعالى عن ذلك - فان الامر في ذلك لا يخلو عن أربع صور:

١ - ان يكون جاهلاً بالامر فلا يدري انه قبيح.

٢ - ان يكون عالماً به ولكنه مجبور على فعله وعاجز عن تركه.

٣ - ان يكون عالماً به وغير مجبور عليه ولكنه محتاج الى فعله.

٤ - ان يكون عالماً به وغير مجبور عليه ولا يحتاج اليه، فينحصر في ان يكون فعله له تشهياً وعبثاً ولهواً.

وكل هـذه الصور محال على الله تعالى، وتستلزم النقص فيه وهو محض الكمال، فيجب ان نحكم انه متزه عن الظلم وفعل القبيح.

غير ان بعض المسلمين جوز عليه تعالى فعل القبيح – تقدست اسماؤه – فجوز ان يعاقب المطيعين، ويدخل العاصين الجنة، بل الكافرين، وجوز ان يكلف العباد فوق طاقتهم، وما لا يقدرون عليه، ومع ذلك يعاقبهم على تركه.

وجـوز ان يصـدر منه الظلـم والجور والكذب والخـداع، وان يفعل الفعـل لا حكمة وغرض ولا مصلحة وفائدة، بحجة ان لا يسأل عما يفعل وهم يُسألون!

فرب أمثال هؤلاء الذين صوروه – على عقيدتهم الفاسـدة – ظالم، جائر، سـفيه، لا عب، كاذب، مخادع، يفعل القبيح ويترك الحسن الجميل، تعالى اللهُّ عن ذلك علواً كبيراً، وهذا هو الكفر بعينه، بل من أشد سخافات الكفر، وقد قال الله تعالى في محكم كتابه: ﴿وَما الله يريدُ ظلماً لِلعِبادِ﴾[٢٦]

وقال: ﴿وَالله لا يحب الفَسادَ﴾[٢٧]

وقال: ﴿وَما خَلَقنا السَّمواتِ وَالأرضَ وَما بَينَهما لاعِبينَ﴾[٢٨]

وقال: ﴿وَما خَلَقت الجِن وَالإنسَ إلا ليَعبدونِ﴾[٢٩].

الى غير ذلك من الآيات الكريمة. سبحانك ما خلقت هذا باطلاً[٣٠]

وقال الشـيخ محمد الحسـين آل كاشـف (رحمه الله) في كتابه القيم أصل الشيعة وأُصولها في معرض حديثه عن العدل – وهو اعتقاد الشيعة الامامية بذلك – : العدل، ويراد به الاعتقاد بان الله سبحانه لا يظلم أحداً، ولا يفعل ما يستقبحه العقل السليم.

وليـس هـذا في الحقيقة أصلاً مسـتقلاً، بل هو منـدرج في نعوت الحق، ووجوب وجوده المسـتلزم لجامعيته لصفات الجمال والكمال، فهو شأن من شؤون التوحيد...[٣١]

ومن ثم فان ما ذهب اليه الشيخان رحمهما الله تعالى برحمته الواسعة يمثل خلاصة ما يعتقده الشيعة الامامية في مسـألة العدل الالهي، وهو ما سـنحاول ان نسـتعرض مفرداته المختلفـة في طيات مباحثنا القادمة ان شاء الله تعالى.

# العقل والحسن والقبح

تقـدم منا الحديـث آنفاً عـن دور العقل البشري في مدى تقديره لحسـن وقبح الاشـياء أوالافعال، والحكـم عليها وتشـخيصها وتبويبهـا ضمن هذين التصنيفـين اللذين تترتب عليهما جملة واسـعة من الاحكام والقرارات، وحيث يعدان من المعايير القوية والثابتة في صدور تلك الآَراء الصائبة عنها.

ولعـل هـذا المبدأ المهم – الذي يرتكز عـلى جملة تصورات تتحدد من خلالها الصـورة النهائية التي تحكم بحسن أو قبح ذلك الامر أو ذلك الفعل – قد شكل محوراً كبيراً تنازعت في كيفية التعامل معه، والاخذ به جملة النظريات الاسـلامية المعروفة، فأخذت بتفسـير أو قبول متفاوت بينها لتلك المفردات الهامة والحساسة.

واذا كانت تلك التصورات التي ابتنى عليها المفكرون الاسـلاميون نظرياتهم في مسـألة الحكم على قبح الشيء وحسنه تشكل في اطارها العام خلافاً بيّناً وواضحاً فيما بينهم حول ما يختص بفهم ومعالجة جملة من المشاهدات والوقائع[٣٢] فانها بالتالي قد أوجدت نوعاً مشخصاً من التمييز البين بينهم في كيفية التعامل مع هذه المفاهيم وهذه التصورات.

نعم، فان الفرق الاسلامية قد انقسمت – ونتيجة لهذا التصور – الى طرفين رئيسيين هما:

### ١ - الشيعة الامامية ومن وافقهم من المتعزلة.

فقد ذهب هؤلاء الى ان الحسـن والقبح عقليان، أي ان لجملة الاشـياء والافعال حقائق يستشـفها العقـل البـشري للحكم عليها بالحسـن والقبح، دون ان يسـتلزم ذلك وجـوب ورود النص الشرعي بحقيقة الامر أو انتفائه.

فالصدق والكذب – مثلا – لا يستدعي – لوضوح حسن الاول وقبح الثاني عقلا – وورود النص

بتشخيصهما، حيث يتولى العقل تلك المسؤولية التي يأتي النص لتأكيدها، والقطع بصوابها.

وحقاً لعل من الامور ما يعجز العقل عن العلم بحسنها وقبحها، فيتولى الشرع – أو النص الشرعي – بايضاحها وتصنيفها.

فاستحباب الصوم في وقت معين، وكذا أفضلية ايتاء الصدقة في وقت محدد من الامور التي يتولى الشرع ايضاح حسنها فيوافقه العقل في ذلك، لادراكه – أي العقل – ان المشرع غير عابث ولا هازل ولا كاذب.

قال العلامة الحلي (رحمه الله) في شرحه لتجريد الاعتقاد: ان الفعل من المتصورات الضرورية، وقد حده أبو الحسين بانه ما حدث عن قادر، مع انه حد القادر بانه الذي يصح ان يفعل وان لا يفعل، فلزم الدور،على ان الفعل أعم من الصادر عن قادر أو غيره.

اذا عرفت هذا فالفعل الحادث اما ان لا يوصف بأمر زائد على حدوثه، وهو مثل حركة الساهي والنائم، وأما ان لا يوصف، وهو قسمان: حسن، وقبيح.

فالحسن ما لا يتعلق بفعله ذم، والقبيح بخلافه.

والحسن اما ان لا يكون له وصف زائد على حسنه، وهو المباح، ويرسم بانه ما لا مدح فيه على الفعل والترك. واما ان يكون له وصف زائد على حسنه، فاما ان يستحق المدح بفعل والذم بتركه، وهو الواجب، أو يستحق المدح بفعله ولا يتعلق بتركه ذم وهو المندوب، أو يستحق المدح بتركه ولا يتعلق بفعله ذم وهو المكروه.

فقد انقسم الحسن الى الاحكام الاربعة: الواجب، والمندوب، والمباح، والمكروه.

ومع الحرام تصير الاحكام الحسنة والقبيحة خمسة[٣٣].

## ٢ - الجماعة الثانية وهم الاشاعرة.

تشكل هذه الجماعة الطرف الثاني في كيفية التعامل مع الحسن والقبح، حيث ذهبوا الى انهما شرعيان لا عقليان، وبهذا فانهم خالفوا ما ذهب اليه الطرف الاول، مؤسسين منهجاً مخالفاً لهم في هذا الامر.

ان الاشاعرة – واعتماداً على هذا المبنى – قد ذهبوا الى ان العقل البشري لا دور له في القطع بحسن أي شيء أو قبحه، بل هو تابع لما يأمر به الشرع، ويحكم به.

فلو حكم الشرع بحسن أي شيء صارذلك الشيء قبيحاً، ولو ذهب الى قبحه صار قبيحاً، ولا مناقضة – في قولهم هذا – بان يكون الظلم حسناً وعمل الخير قبيحاًإذا أمر الشارع به، ولا دور للعقل هنا بالحكم أو اطلاق الرأي في هذه المسألة.

ومـن ثـم فإن النقاش في أدلـة كل فريق من الفريقين في تثبيت مدعـاه، والبحث في مطاوي معتقده يتطلـب تفحصـاً دقيقـاً، ومناقشـة هادئـة خاضعـة للاسـتدلالات العقلية والنقليـة التي يتفـق عليها الطرفان، ويسـلم بثباتها الاثنان، وهذا ما سنحاول في صفحات كتابنا اللاحقة مناقشتها والبحث فيها باذن الله تعالى.

بيـد اننـا لابد لنا من ان نسـتوضح بـاديء ذي بدء موضوعاً مهـماً يرتبط ترابطاً قوياً ومتماسـكاً مع مبحثنا هذا، وهو ما نسـتشرف من خلاله مصاديق تحديد العقل لمدى حسـن وقبح الأشـياء التي يراها ويتعامـل معهـا بتفرعاتها المختلفـة، وأبعادها المتعددة، وهذا ما سـيكون محل بحثنا القادم ان شـاء الله تعالى.

# الحسن والقبح العقليان ومصاديقهما

لمّا تعرضنا في مطاوي مباحثنا السالفة الى المحاورة في قدرة العقل على مدى الحكم على حسن وقبح الأشـياء، أشرنا الى ان للعقل مصاديق يرتكز عليها في فرزه وتحديده لهذه التصنيفات المتفاوتة، واحلنا بحثهـا واسـتعراضها الى صفحات كتابنـا التالية، وحيث سـنعمد هنا - وبإذن الله تعالى الى مناقشـتها بايجـاز واختصار. تعرض العلـماء والباحثون الى جملة من الملاكات والمرتكـزات التي اعتبروها معايير ثابتة يحكم من خلالها العقل على الاشياء قبحاً وحسناً والتي يمكننا تلخيصها بما يلي:

## ١ - الطبع البشري:

يذهب العلماء والمفكرون الإسلاميون الى أن للطبع البشري الدور الكبير في الحكم على الأشياء من خلال ميله إليها، أو نفرته منها.

فـما يجد الإنسـان فيهـما منافرة لطبعه يحكم عليه بالقبـح، وما يجد فيه ملائمة وميـلاً إليه يحكم عليه بالحسن.

## ٢ - الغرض والمصلحة:

ويراد بها هنا المصلحة العامة والغرض النوعي، إذ ان الأمر أو الشيء الذي يترتب على فعله تحقيق منفعة أو فائدة لخدمة عموم المجتمع من إقامة للعدل، ودفعاً للظلم - مثلا - وإن كان فيه ضرر لبعض الاشـخاص الفاسـدين - كسـجنهم وإبعادهم وقتلهم، إن كان فعلهم يترتب عليه ذلك - يعد حسناً لمـا يترتـب عليه من تحقيق الغـرض والمصلحة في اقامة النظـام، ورفع الظلم الذي يـضر بالجميع دون استثناء.

## ٣ - تهذيب النفس أو خلافه:

كل الاعمال التي تؤدي الى تهذيب النفس، وتشذيبها، والعمل على رفعتها والسمو بها تعد من الاعمال المرغوبة، والتي يحكم بكونها حسنة، وعلى خلافها نجد كل الاعمال التي تسيء اليها، وتقدح بها تعد قبيحة. وغير ذلك من المقاييس الاخرى التي سنتعرض لها لاحقاً في مباحثنا القادمة ان شاء الله تعالى.

# الحسن والقبح العقليان في الميزان

لما انقسم المسلمون في مسألة الحكم على مدى قدرة العقَل وصلاحيته في الحكم على الاشياء قبحاً وحسناًالى فريقين كبيرين[٣٤] كان لابد ان يحتج كل فريق بجملة أدلة وذرائع تبرر تمسكه بدعواه هذه، وعقيدته تلك.

فالقائلون بالحسن والقبح العقليين - ومرادنا هنا الشيعة الامامية - يذهبون في تأييد مدعاهم الى جملة من الدلائل والوجوه المختلفة، محتجين بها ومفندين ما يذهب إليه الطرف الآخر الذاهب إلى خلاف ذلك.

وسنحاول هنا استعراض جانباً من تلك الآراء لكل الفريقين، والتي تمثل حقيقة ما يعتقده كل طرف، ثم نعرج بعد - إن شاء الله تعالى - إلى مناقشة تلك الأدلة:

قال الشيعة الإماميةَ في استدلالها على ذلك بجملة من الاحتجاجات، منها:

١ - أن الحسن والقبح عقليان للعلم بحسن الإحسان وقبح الظلم من غيرشرع.

أشار إلى ذلك المحقق الطوسي (رحمه الله) في تجريده، وعلق عليه العلامة الحلي (رحمه الله) بقوله: إنا نعلم بالضرورة حسن بعض الأشياء وقبح بعضها من غير نظر الى شرع، فان كل عاقل يجزم بحسن الإحسان ويمدح عليه، وبقبح الإساءة ويذم عليها، وهذا حكم ضروري لا يقبل الشك، وليس مستفاداَ من الشرع، لحكم البراهمة والملاحدة به من غير اعتراف منهم بالشرائع.

٢ - انتفاء الحسن والقبح العقليين لو ثبتا شرعاً.

قال: وهذا وجه ثان يدل على أن الحسن والقبح عقليان، وتقريره أنهما لو ثبتا شرعاً لم ثبتا لا شرعاً ولا عقلا، والتالي باطل اجماعاً، فالمقدم مثله بيان الشرطية، انا لو لم نعلم حسن الأشياء وقبحها عقلا لم نحكم بقبح الكذب، فجازوقوعه من الله تعالى عن ذلك علواً كبيراً، فإذا أخبرنا عن شيء أنه قبيح لم

نجزم بقبحه، وإذا أخبرنا في شيء أنه حسن لم نجزم بحسنه، لتجويز الكذب، لجوزنا أن يأمرنا بالقبيح، وأن ينهانا عن الحسن، لانتفاء حكمته، تعالى عن ذلك التقدير.

٣ - جواز التعاكس.

قال: الذي خطر لنا في تفسير هذا الكلام أنه لو لم يكن الحسن والقبح عقليين لجاز أن يقع التعاكس في الحسن والقبح، بأن يكون ما نتوهمه حسناً قبيحاً، وبالعكس.

وكان يجوز أيضاً أن تكون هناك أمم عظيمة يعتقدون حسن مدح من أساء إليهم، وذم من أحسن، كما حصل لنا اعتقاد عكس ذلك.

ولما علم كل عاقل بطلان ذلك جزمنا باستناد هذه الاحكام الى القضايا العقلية لا الأوامر والنواهي الشرعية، ولا العادات[٣٥].

وغير ذلك من الاستدلالات الأخرى التي سنتعرض لها إن شاء الله تعالى في مطاوي بحوثنا القادمة عند مناقشتنا لأدلة النافين لدور العقل وقدرته على القول بحسن الأشياء وقبحها.

ومن ثم فانا - وبعد أن استعرضنا جانباً من أدلة الشيعة الإمامية في اثبات مدعاهم - سنحاول أن نستعرض بعضاً من أدلة الجانب الآخر، وهم الأشاعرة، في نفي مدعى الشيعة.

١ - قالوا: لو كان العلم بقبح الأشياء وحسنها ضرورياً لما وقع التفاوت بينه وبين العلم بزيادة الكل على الجزء، والتالي باطل بالوجدان، فالمقدم مثله، والشرطية ظاهرة، لأن العلوم الضرورية لا تتفاوت.

ويرد عليه: أن هذا القول محض تصور لا حجة فيه، فإن الثابت كون امكان وقوع التفاوت في التصورات والبديهيات، ووجود هذا التفاوت لا ينفي البداهة، وإلى هذا أشار المحقق الطوسي في تجريده، حيث قال: ويجوز التفاوت في العلوم لتفاوت التصور[٣٦].

وقد وافقه العلامة الحلي في شرحه حيث ذهب إلى المنع من الملازمة، لأن العلوم الضرورية قد تتفاوت بوقوع التفاوت في التصورات.

٢ - وقالوا أيضاً: لو كان الكذب قبيحاً لكان الكذب المقتضي لتخليص النبي ﷺ من يد الظالم قبيحاً، والتالي باطل لأنه يحسن تخليص النبي ﷺ فالمقدم مثله.

والجواب عن ذلك بيّن وواضح، لأن ترك الكذب هنا يعني ايقاع النبي ﷺ في أيدي الظالمين، وبالتالي تضرره من ذلك أو قتله، وفي ذلك خسارة عظيمة وفادحة لا تعوض، فكان هنا يجب ارتكاب أهون - أو أدنى - القبيحين دفعاً للمضرة الكبرى.

قال العلامة الحلي في معرض رده على هذا الادعاء: ان تخليص النبي ﷺ أرجح من الصدق، فيكون

تركه أقبح من الكذب، فيجب ارتكاب أدنى القبيحين - وهو الكذب - لاشتماله على المصلحة العظيمة الراجحة على الصدق[٣٧].

٣ - وقالوا أيضاً : لو قال الانسان: لأكذبن غداً، فان حسن منه الصدق بايفاء الوعد لزم حسن الكذب، وان قبح كان الصدق قبيحاً، فيحسن الكذب.

ويرد عليه: ان قطع على نفسه الكذب في غد كان قد دخل في أمرين يتحمل من كل واحد منهما شيئاً.

فهو ان صدق في قوله ووفى بوعده من الكذب في يومه التالي كان قد ارتكب ثلاثة أشياء هي:

١ - العزم على الكذب، وهو قبيح.

٢ - الكذب عينه، وهو قبيح ايضاً.

٣ - الوفاء والصدق بالقول، وهو حسن.

فهو قد ارتكب قبحين مقابل حسن واحد وأما اذا نكل عن قوله كان قد ارتكب خلاف الأشياء الثلاثة المتقدمة:

١ - نكل عن عزمه بالكذب، وهو حسن.

٢ - لم يكذب، فكان ذلك منه حسناً.

٣ - نكل عن عهده ولم يف به، فارتكب قبيحاً.

بيد أنه يسعه أن يتلافى الوقوع في ذلك بان يوري في حديثه ليدفع عنه في ذلك، فيرتكب الحسن، وينجو من الكذب وهو القبيح.

# الخلاصة

المطالعة المتفحصة لما ذهب إليه الفريقان من دور العقل وقدرته في الحكم على الأشياء حسناً وقبحاً تبـين بجـلاء أن كل فريق ذهب إلى خلاف مـا ذهب إليه الفريق الأول، ونتيجة لهـذا المبنى فقد ترتبت عليه جملة من المناهج والتصورات والأحكام المختصة بكل فريق دون الآخر.

فالفريـق الأول - وهـم الشـيعة الإماميـة ومن تابعهم مـن المعتزلة - قد ذهبوا إلى الحسـن والقبح عقليان، أي أن للأشياء أو للأفعال بحد ذاتها - بصرف النظر عن الاستعانة بالشرع - مظاهر يستطيع العقل من خلالها القطع بحسنها وقبحها.

حين يذهب الأشـاعرة إلى نفي قدرة العقل على ذلك، ويسـلمون مسـؤولية الحكم بقبح الأشـياء وحسنها إلى حكم الشرع فحسب، أي أن ما حسنه الشرع فهو حسن، وما قبحه فهو قبيح[٣٨]، فاختلف الاثنـان في بين قطبي الإيجـاب الجزئي - الذي يقول به أصحاب الطرف الأول - وبين السـلب الكلي - الذي يقول به أصحاب الطرف الثاني - وهذا ما تقدُّ م منّا الحديث عنه آنفاً، فراجع.

ولامنـاص من القول بان أصحاب المذهب الثاني قد انكروا الكثير من البديهيات والحقائق التي لا يسع أحد انكارها، وخلطوا في فهم ومعالجة هذا الموضوع بين الكثير من المسميات الثابتة والواضحة، والتـي يقطـع الدليـل العقلي والنقلي بها، وهذا ما سـنتعرض له بالمناقشـة في مبحثنا القادم إن شـاء الله تعالى، فتأمل.

# وقفة لابد منها

بعد أن تعرضنا لآَراء الفريقين في مسألة الحسن القبح، وأشرنا إلى أن الأشاعرة قد وقعوا في الخلط عندما ذهبوا إلى القول بأنها شرعيان، ولا دور للعقل في القضاء بحسن الشيء وقبحه، حيث تناط هذه المسؤولية بالشرع فحسب، كان لا بد لنا من أن نعرج إلى مواقع الاشتباه في هذا التصور وهذا الحكم لهذه المسألة الحساسة والمهمة.

فنقول: إن الأشاعرة في موقفهم هذا قد تعرضوا إلى إنكار بديهية واضحة من البديهيات التي لا يختلف فيها اثنان، وهي قبح الكذب الضار والمسيء، وحسن الصدق المؤدي إلى الفائدة والنفع، مع التفاتنا الى بعض المواقع التي تدفع إلى التجاوز عن الفهم العام، والمظهر الثابت لها، كالكذب لدفع المضرة مثلا، وهو ما سبق أن تعرضنا له آنفاً.

ثم ان في التفات غير أتباع الديانات السماوية من الملحدين وغيرهم إلى هذه المسألة، وحكمهم بما يترتب عليها، خير دليل على حكم العقل في ذلك خلاف ما يقول به الأشاعرة كما هو معلوم.

ولعل هذه المسألة من الواضحات التي لا يسع أحد الإعراض عنها أو تجاوزها، بل هي سارية في عروق البشر سريان الدم، وحكم العقول عليها ثابت لا مناص من التسليم به.

ألا ترى أن أي انسان عاقل - ولنفترض أنه لا علم له بالشرائع ولا بأحكامها - لو خير في فعل أمر - في نظرنا نحن حسن - كمساعدة أحد العميان في أمر ما من أمور الحياة - كعبور حفرة في طريقه - مع حصوله على مبلغ ما، وبين إيقاعه في حفرة ما مع حصوله على عين المبلغ أيضاً، لاختار بلا تردد الفعل الأول دون الثاني لإدراك عقله - دون سبق الحكم الشرعي إليه في ذلك - حسن الفعل الأول وقبح الثاني.

بل ولا يتوقف الأمر عند هذه الحدود المتعارفة، حيث ان ترى العقل يستقبح كثير من الأفعال

المخالفة للضرورات المتفق عليها، كمن يوقد المصابيح للاستضاءة بواسطتها في عز الظهيرة، وكمن يستأجر الأعمى للكتابة، وغيرها، ولا معنى لمن ينكر هذه الضروريات ودور العقل في الحكم على قبحها.

ثم ان الحسن والقبح لو كانا سمعين فحسب لما قبح من الله تعالى شيء، كإظهار المعجزة على يد الأفاقين والكذابين، ومن يذهب إلى خلاف ذلك فقد أوصد الباب الكبير في معرفة الأنبياء وتصديقهم، لأن ذلك يدفع الناس إلى الشك في جميع الأنبياء الذين يأتون بالمعجز بعد قولهم بالنبوة، حيث يثير فيهم الشك بأنهم غير أنبياء، لأن غيرهم - من الكذابين - قد أتوا به، فلا جدوى ولا فائدة منه.

ثم ان الأنكى من ذلك أن في القول بشرعية الحسن والقبح دون دور العقل فيهما يعني أنه يحسن من الله تعالى أن يأمر بالكذب والظلم والإساءة والزنا، لأنها قبيحة في ذاتها، بيد أن أمر الله تعالى بها جعلها حسنة، فتساوت بينها وبين الأفعال الحسنة الأخرى كالصدق والعدل وفعل الخيرات وغيرها.

نعم، فإن الأشاعرة يذهبون إلى أن هذه الأفعال لما أمر اللهُّ تعالى بها صارت حسنة، ولما نهى عن غيرها صارت قبيحة.

ثم انهم في قولهم هذا يذهبون إلى أن جميع هذه الأمور كانت متساوية، وقبل هذا الأمر بها، أو النهي عنها لا فرق بينها! وفي ذلك مغالطة صريحة مع المنطق والصواب لا يسع أحد التسليم به، أو القول بحقيقته.

بل وهناك الكثير من الادلة والاستدلالات التي تقطع بخطأ هذا المنهج الذي يلغي دور العقل في الحكم على حسن الأشياء وقبحها أعرضنا عنها تجنباً للإطالة، ولوضوح مواطن الخلل في هذا التصور المطروح.

بيد أنا وقبل أن نطوي هذه المناقشة المتعجلة في هذا الفصل لا بد لنا من أن نستعرض أخيراً ما ذكره الشيخ محمد الحسن آل كاشف الغطاء (رحمه الله) في تعليقه على هذا الموضوع.

قال: ان الاشاعرة لما خالفوا العدلية - وهم المعتزلة والإمامية - فأنكروا الحسن والقبح العقليين، وقالوا: ليس الحسن إلا ما حسنه الشرع، وليس القبح إلا ما قبحه الشرع، وأنه تعالى لو خلد المطيع في جهنم، والعاصي في الجنة، لم يكن قبيحاً، لأنه يتصرف في ملكه ﴿لا يسئَل عَمّا يَفعَل وَهُمْ يسألَونَ﴾[٣٩]

حتى انهم أثبتوا وجوب معرفة الصانع، ووجوب النظر في المعجزة لمعرفة النبي من طريق السمع والشرع لا من طريق العقل، لأنه ساقط عن منصة الحكم، فوقعوا في الاستحالة والدور الواضح.

أما العدلية فقالوا: ان الحاكم في تلك النظريات هو العقل مستقلاً، ولا سبيل لحكم الشرع فيها إلا

تأكيداً وإرشاداً، والعقل يستقل بحسن بعض الأفعال وقبح البعض الآخر، ويحكم بأن القبيح محال على اللهّ تعالى لأنه حكيم، وفعل القبيح مناف للحكمة، وتعذيب المطيع ظلم، والظلم قبيح، وهو لا يقع منه تعالى.

وبهذا أثبتوا لله تعالى صفة العدل، وأفردوها بالذكر دون سائر الصفات إشارة إلى خلاف الأشاعرة، مع أن الأشاعرة في الحقيقة لا ينكرون كونه تعالى عادلا، غايته أن العدل عندهم هو ما يفعله، وكل ما يفعله فهو حسن.

نعم، أنكروا ما أثبته المعتزلة والإمامية من حكومة العقل، وإدراكه للحسن والقبح على الحق جل شأنه، زاعمين أنه ليس للعقل وظيفة الحكم بأن هذا حسن من الله تعالى وهذا قبيح منه.

والعدلية بقاعدة الحسن والقبح العقليين - المبرهن عليها عندهم - أثبتوا جملة من القواعد الكلامية: كقاعدة اللطف، ووجوب شكر المنعم، ووجوب النظر في المعجزة. وعليها بنوا أيضاً مسألة الجبر والاختيار، وهي من معضلات المسائل التي أخذت دوراً مهماً في الخلاف... إلى آخر ما ذكره[٤٠].

# تعقيب

وأخـيراً ونحـن نطوي المحطة الأخـيرة في مبحث الحسـن والقبح العقليين لابد لنا مـن القول بأن حقيقة قدرة العقل البشري على التمييز بين طرفي وحالتي الحسـن والقبح في الأشـياء والأفعال ليست وليـدة قـدوم الحكـم الشرعي بها، بـل تراه قد سـبق هذا القـدوم وهـذا التصريح، بحيث تـراه - أي الحكـم الشرعـي - يشـير صراحة إلى ذلك، ويحاسـب على التقصـير في اعتماد هذه المعايـير في الأفعال والتصرفات.

كما أن المشرع يتحدث عنهما - أي الحسـن القبح - بلهجة واضحة تدل على أن العقل يدرك ذلك، وأن لـه سـبق في الأذهان، لا كما يعتقده الأشـاعرة مـن أن الأمر جديد لا عهد للبـشر به إلا بعد ورود الحكم الشرعي.

ومـن هنا فسـنحاول سـوية - وباختصار توخيـاً للانتقال إلى مبحـث آخر - اسـتعراض جملة من الآيـات القرآنيـة المباركـة المتحدثـة بصراحة عن هـذه الحقيقـة التي يأبـى البعض - تجاهـلاً ومعاندة - الإقرار بها، والتسليم بحقَيقتها.

فمن ذلك قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿قلْ إنَّما حَرمَ رَبِّيَ الفَواحِشَ ما ظَهَرَ مِنها وَما بَطَنَ وَالإثمَ وَالبَغيَ بِغَيرِ الحَقِّ﴾[٤١]

وقوله جل اسـمه في سـورة النحل: ﴿إنَ الله يَأمُرُ بِالعَدلِ وَالإحسـانِ وإيتاءِ ذي القربى وَيَنهى عَنِ الفَحشاءِ وَالمُنكَرِ وَالبَغي يَعظكم لَعَلكم تَذَ كرون﴾[٤٢]

وقوله تبارك وتعالى في سورة الأعراف: ﴿وإذا فَعَلوا فاحِشَةً قالوا وَجَدنا عَلَيهاآباءَنا والله أَمَرَنا بِها قُلْ إنَ الله لا يَأمُر بِالفَحشاءِ أَتَقولونَ على الله ما لاتَعلَمونَ﴾[٤٣]

وغير ذلك فراجع وتأمل.

# الجبر والتفويض

من المسائل العقائدية الهامة التي تعارضت فيها أقوال الفرق الإسلامية هي مسألة الجبر والتفويض، وكان من نتيجة هذا التعارض أن اختلفت الكثير من المتبنيات الخاصة بكل منها.

فالمجبرة يذهبون إلى أن العباد مجبورون وغير مفوضين في أعمالهم، سواء أكانت أعمال طاعة أم معصية، وأنهم لا قدرة لهم على التحكم في ذلك أو مدافعته.

حين يذهب المفوضة إلى خلاف ذلك تماماً، حيث يقولون بتفويض الله تبارك وتعالى العباد في جميع أعمالهم تفويضاً تاماً، سواء أكانت أعمال خير أم شر، وأن هذه الأفعال مجردة عن حكم الله تعالى بل هم موجدوها لا ان الله تعالى هو الذي خلقها فيهم.

نعم إن هذا هو الخلاف الرئيسي بين هاتين الفرقتين اللتين يتزعم المجبرة المذهب الأول، حين يتزعم الأشاعرة المذهب الثاني.

وأما الشيعة الإمامية فقد ذهبوا إلى خلاف ما ذهب إليه الاثنان من القول، وهذا ما سنتناوله في مباحثنا القادمة إن شاء الله تعالى.

والتأمل المتدبر والمتفحص في ثنايا كل معتقد من هذين المعتقدين يثبت بطلانه بشكل قطعي وحتمي، وبالدليلين النقلي والعقلي، وهو ما سيتبين عند تعرضنا لهما بالبحث والنقاش لاحقاًإن شاء الله تعالى.

ومن هنا فقد كان ما ذهب إليه الشيعة الإمامية من القول بالأمر بين الأمرين هو المذهب الصواب، والذي جاء متوافقاً مع الدليلين العقلي والنقلي، وحيث لا يسع أحد إنكار ذلك عند الإذعان إلى المنطق الصواب، والدليل القويم.

# مدخل في الجبر والتفويض

قال اللغويون أن المراد بالجبر: الإكراه على الشيء، يقال: أجبر القاضي الرجل على الحكم إذا أكرهه عليه. وقال أبو الهيثم: والجبرية الذين يقولون أجبر الله تعالى العباد على الذنوب، أي أكرههم. ومعاذ الله أن يكره أحداً على معصيته[٤٤].

قال الشيخ المفيد (رحمه الله): الجبر هو الحمل على الفعل والاضطرار إليه بالقهر والغلبة، وحقيقة ذلك إيجاد الفعل في الخلق من غير أن يكون لهم قدرة على دفعه والامتناع من وجوده فيه.

وقد يعبر عما يفعله الإنسان بالقدرة التي معه على وجه الإكراه له على التخويف والإلجاء أنه جبر، والأصل فيه ما فعل من غير قدرة على امتناعه منه حسب ما قدمناه.

وإذا تحقق القول في الجبر على ما وصفناه كان مذهب أصحاب المخلوق هو بعينه، لأنهم يزعمون أن الله تعالى خلق في العبد الطاعة من غير أن يكون للعبد قدرة على ضدها والامتناع منها، وخلق فيه المعصية كذلك. فهم المجبرة حقاً، والجبر مذهبهم على التحقيق[٤٥].

وأما معنى التفويض لغوياً فهو: تصيير الأمر إلى الإنسان وجعله الحاكم عليه[٤٦].

وقد أشار إلى ذلك بوضوح الشيخ المفيد (رحمه الله) فيب تصحيحه حيث قال: التفويض: هوالقول برفع الحظر عن الخلق في الأفعال، والإباحة لهم مع ما شاءوا من الأعمال، وهذا قول الزنادقة وأصحاب الإباحات.

ثم أضاف: والواسطة بين هذين القولين - أي بين الجبر والتفويض - : أن الله تعالى أقدر الخلق على أفعالهم، ومكنهم من أعمالهم، وحد لهم الحدود في ذلك، ورسم لهم الرسوم، ونهاهم عن القبائح بالزجر والتخويف، والوعد والوعيد، فلم يكن بتمكينهم من الأعمال مجبراً لهم عليها، ولم يفوض إليهم الأعمال لمنعهم من أكثرها، ووضع الحدود لهم فيها وأمرهم بحسنها ونهاهم عن قبيحها[٤٧].

# وقفة مع المجبرة

لما تقدم منا القول بان الأشاعرة ذهبوا إلى أن الله تعالى خلق أعمال البشر، فلذا أصبح العباد مجبورون في أعمالهم جبراً يشل منهم كل إرادة واختيار، وأشرنا إلى أن موقفهم هذا صنفهم في موقف المجبرة استناداً إلى هذا المفهوم، وإلى هذا التصور، أشرنا إلى أنا سنتناول لاحقاً هذه العقيدة بالمناقشة والمحاجة، وباعتماد الأدلة العقلية والنقلية المتفق عليها، ولذا فسنحاول هنا - وفي هذه العجالة الخوض في هذا المبحث متكلين في ذلك على البارئ جل اسمه.

قال المقداد السيوري في شرحه للباب الحادي عشر: ذهب أبو الحسن الأشعري ومن تابعه إلى أن الأفعال كلها واقعة بقدرة الله تعالى، وأنه لا فعل للعبد أصلاً.

وقال بعض الأشعرية: أن ذات الفعل من اللهُّ تعالى، والعبد له الكسب.

وفسروا الكسب بأنه كون الفعل طاعة أو معصية.

وقال بعضهم: معناه: أن العبد إذا صمم العزم على شيء خلق اللهُّ تعالى الفعل عقيبه.

أقول: ان في القول بهذا - أي الجبر - الأمر ذهاب إلى موقف يصنف في حالة الخلاف الحاد والقطعي مع كثير من الحقائق والشواهد الواضحة، فهم وكما يذكر ذلك الأشعري في مقالاته: اقروا بأنه لا خالق إلا الله تعالى، وأن سيئات العباد يخلقها الله تعالى أيضاً، وأن أعمال العبد يخلقها الله عز وجل، والعباد لا يقدرون أن يخلقوا منها شيئاً(٤٨)

وقد استدلوا لإثبات مدعاهم بجملة من الأدلة التي لا تقف أمام البحث والمناقشة.

فمن ذلك ما استدلوا به من قوله تعالى: ﴿يا أيها النّاسُ اذكروا نِعمَةَ الله عَلَيكم هَلْ مِنْ خالِق غيرالله يَرزُقُكم مِنَ السَّماءِ وَالأرضِ لا الهَ إلا هوَ فَأَنّى تؤفكونَ﴾(٤٩)

وهم في ذلك الفهم قد تجاوز حقائق ثابتة، ودلالات بينة على نفي استدلالهم على مذهبهم بهذه

الآية الكريمة أو من غيرها من الآيات المباركة التي يريدون من خلالها الاستدلال على حصر الخالقية – بما فيها الأعمال – بالله تبارك وتعالى، متغافلين عن أن المراد بأمثال هذه الآية المباركة هو حصر الخالقية المستقلة النابعة عن الذات بالله عز اسمه، بيد أنها لا تنفي كون غيرالله تعالى من يقوم بالخلق والإيجاد بإذن وتسبيب منه سبحانه.

فمن ذلك قوله تعالى مخاطباً نبيه عيسى بن مريم عليه السلام: ﴿وَإذ تَخلقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيئَةِ الطَّيرِ باذني﴾[٥٠] فهو سبحانه هناينسب الخلق بصراحة إلى نبيه، ولكن بإذنه، وهذا هو مرادنا هنا.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى في سورة الذاريات: ﴿إن الله هوَالرَّزَّاق ذو القوَّةِ المَتينِ﴾[٥١]

ففي هذه الآية المباركة يذكر الله جل اسمه انه هو الرزاق، حين تراه سبحانه في موضع آخر من القرآن الكريم يذكر بان الانسان من الممكن ان يكون رازقاً لمن هو متولي تدبير رزقه، فهو يقول سبحانه وتعالى في سورة النساء: ﴿وَلا تؤتوا السفهاءَ أموالَكم التي جَعَلَ الله لَكم قياماً وَارزقوهم فيها وَاكسوهُم وَقُولوا لَهم قَولاً مَعروفاً﴾[٥٢]

كما ان الأشاعرة قد استدلوا لاثبات مدعاهم هذا بجملة من الشواهد الاخرى كقوله تعالى في سورة الصافات: ﴿أتعبدون مما تَنحِتونَ * وَالله خَلَقَكم وما تَعمَلون﴾[٥٣][٥٤]

وكذا قوله تعالى في سورة الملك: ﴿وَأسِرُّوا قَولَكم أو اجهَروا بِهِ إنَّهُ عَليمٌ بِذاتِ الصدورِ * ألا يَعلَم مَنْ خَلَقَ وَهوَ اللَّطيف الخَبير﴾[٥٥]

وكذا قوله تبارك وتعالى في سورة ابراهيم: ﴿يثبّتُ الله الَّذينَ آمَنوا بِالقَولِ الثابِتِ في الحَياةِ الدُّنيا وَفي الآخِرَةِ وَيضِل الله الظالِمينَ وَيَفعَل الله مايَشاء﴾[٥٦]

وقوله جل شأنه في نفس السورة أيضاً: ﴿وَما أرسَلنا مِنْ رَسول إلا بِلِسانِ قَومِهِ فَيَضل الله مَنْ يَشاء وَيهدي مَنْ يَشاءُ﴾[٥٧][٥٨]

وكذا قوله تعالى أيضا في سورة هود: ﴿وَلا يَنفَعكم نصحي إنْ أرَدت أن أنصَحَ لَكم إنْ كانَ اللَّهُ يريد أنْ يغويَكم هوَ رَبكم وَإليهِ ترجَعونَ﴾[٥٩][٦٠]

وغير ذلك من الاستدلالات[٦١] التي لا يعسر على متفحِّص ومتدبر معرفتها والاستدلال بها على بطلان مدعى المجبرة السقيم هذا.

# بين الغواية والهداية

يمتد الاعتقاد بالجبر في الأعمال الى مفهوم آخر واسـع وحسـاس، وشـديد التعقيـد والمداخلة، بل ويعد من العقائد المهمة التي ترتكز عليها العقيدة الإسـلامية المباركة، والمرتبطة بقضية التعبد والطاعة اللتين من أجلهما خلق الله تبارك وتعالى الخلق.

نعـم، إن قضية الغوايـة والهداية من المواضيع التي تدخل في صلب الحديث عن الجبر الذي يذهب اليه المجبِّرة، وهو من المؤاخذات الكبرى التي جهد الأشاعرة في محاولة تجميلها ودفع صورتها المشوهة عن الأذهان[٦٢] من خلال ذهابها الى نظرية الكسب[٦٣] التي تعد من المباحث الكلامية القديمة التي لم توفق بدفع الخطأ الكبير الذي وقع فيه الأشاعرة من خلال نظرية الجبر الباطلة.

بلى، إن المجبِّرة قد خلطوا وغالطوا في فهم وتفسـير الكثير من الآيات القرآنية التي يوحي ظاهرها بوقوع الجبر في أعمال الإنسان وأفعاله، دون أن يُخضعوا ذلك للبحث والدراسة، والمناقشة وفق الأدلة والبراهين الثابتة والمسلم بصحتها.

ولعـل التأمل في جملة من تلـك الآيات المباركة الكريمة، وإخضاعها للمناقشـة يبين عظم المغالطة التـي وقـع أولئك في مصيدتهـا، وقُيِّدوا في شـباكها، ووقفوا موقفاً سـلبياً في فهم الشريعة الإسـلامية وعقائدهـا المباركـة مـن خلال اعتماد مبـدأ يرتكز على فهم غير سـليم لعقيدة لها مسـاس بأدق الأمور المرتبطة بالإنسان، وهي الأعمال.

فمـن ذلـك قوله تعالى في سـورة البقرة: ﴿إِنَّ الذينَ كَفَروا سَـواء عَلَيهِم أ أنذَرتَهُـم أمْ لَمْ تنذِرهم لا يؤمِنونَ * خَتَمَ الله على قلُوبِهِم وَعلى سَمعِهِم وَعلى أبصارِهِم غشاوَةٌ وَلَهم عَذاب أليم﴾[٦٤]

وقوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿قلْ انَّ الهدى هدى الله أَن يوتى أَحَدٌ مِثلَ ما أوتيتم أو يُحاجُّوكم عِندَ رَبكم قلْ إنَّ الفَضلَ بيدِ الله يؤتيهِ مَنْ يَشاء وَالله واسعٌ عَليمٌ ﴾[٦٥]

وقوله جل اسمه في سورة الأنعام: ﴿وَمِنهُم مَنْ يَستَمع إليكَ وَجَعَلنا على قلوبِهِم أكنَّةً أنْ يَفقَهوه وَفي آذانِهِم وَقراً وإن يَروا كلَّ آيَة لا يؤمِنوا بها حَتَّى إذا جاءوكَ يجادِلونَكَ يَقول الذينَ كَفَروا إنْ هذا إلا أساطِير الأولينَ﴾(٦٦)

وقوله تعالى في نفس السورة: ﴿وَالَّذينَ كَذَّبوا بِآياتِنا صُمٌ بُكم في الظلماتِ مَنْ يَشَأ الله يضلِلة وَمَنْ يَشَأ يَجعَله على صِراطٍ مستَقيم﴾(٦٧)

وقوله سبحانه فى نفس السورة أيضاً: ﴿فمَنْ يرِدِ اللّهُ أنْ يَهديَه يَشرَح صَدرَه لِلاسلام وَمَنْ يرد أنْ يضِلَّهُ يَجعَل صَدرَهُ ضَيقاً حَرَجاً كَأنما يصَّعَّد في السَماءِ كذلِكَ يَجعَل الله الرِّجسَ على الَّذينَ لا يؤمِنونَ﴾(٦٨)

وقوله جل اسمه في السورة نفسها: ﴿قل فلله الحجَّة جَميعاً فَلو شاءَ لَهَداكُم أجمَعينَ﴾(٦٩)

وقوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿مَنْ يَهدي الله فَهوَ المهتدِ وَمَنْ يضلِل فَأولئِكَ هم الخاسِرونَ﴾(٧٠)

وقوله سبحانه في سورة التوبة: ﴿وَالله لا يَهدي القَومَ الظّالِمِينَ﴾(٧١)

وقوله جل اسمه في السورة نفسها: ﴿رَضوا بِأنْ يَكونوا مَعَ الخَوالِفِ وطَبَعَ الله على قلوبِهِم فَهُم لا يَفقَهونَ﴾(٧٢)

وقوله سبحانه في سورة هود: ﴿قالَ انما يأتيكم به الله إن شاء وما أنتم بمعجزين * وَلا يَنفَعكم نصحي إنْ أرَدت أن أنصَحَ لَكم إنْ كانَ الله يريد أن يغويَكم هو رَبكم وَإليهِ ترجَعون﴾(٧٣)

وفي سورة الرعد: ﴿قل إنَّ الله يضِل مَنْ يَشاء وَيَهدي إليهِ مَنْ أنابَ﴾(٧٤)

وقوله تعالى في نفس السورة: ﴿مَنْ يضلِلِ الله فَما لَه مِنْ هادٍ﴾(٧٥)

وقوله عز شأنه في سورة ابراهيم: ﴿فَيضِل الله مَنْ يَشاء وَيَهدي مَنْ يَشاء﴾(٧٦)

وقوله تبارك وتعالى في نفس السورة أيضاً: ﴿يثبتُ الله الَّذينَ آمَنوا بِالقَولِ الثابِتِ في الحَياةِ الدنيا وَفي الآخِرَةِ وَيضِل الله الظّالِمينَ وَيَفعَل الله ما يَشاء﴾(٧٧)

وقوله سبحانه في سورة النحل: ﴿وَلَو شاءَ الله لَجَعَلَكم أمةً واحِدَة وَلكِنْ يُضِلُّ مَنْ يَشاءُ وَيَهدي مَنْ يَشاء﴾(٧٨)

وقوله تعالى في سورة النحل أيضاً: ﴿أن الله لا يَهدي القَومَ الكافِرينَ * أولئك الذينَ طَبَع الله على قلوبِهِم وَسَمعِهِم وَأبصارِهِم وَأولئِكَ هم الغافِلونَ * لا جَرَمَ أنهم في الآخِرة هم الخاسِرونَ﴾(٧٩)

وقوله سبحانه في سورة الإسراء: ﴿مَنْ يَهدي الله فهو المهتَدِ وَمَنْ يضلِل فَلَنْ تَجِدَ لَهم أولياءَ مِنْ دونه﴾(٨٠)

وغير ذلك من الآيات المباركة الكريمة التي لا يعسر على أحد ادراكها ومعرفتها[٨١]

وعموماً فقد أورد أعلام الشيعة في كتبهم التفسيرية أو الكلامية أوالعقائدية تأويلات متينة ورصينة متعـددة – متوافقة مع صلب العقيدة الإسـلامية المباركة – لجملة هذه الآيـات الكريمة وغيرها، وقد تضمنتها كتبهم العديدة، وأسفارهم القيمة التي تزدان بها – بلا مغالاة – المكتبة الإسلامية، بل والتي أصبحت زاداً ورافداً غنياً يستعين به المسلم للاسترشاد نحو رياض الهداية ومرابعها الخضراء.

نعـم، فهـؤلاء العلماء الأعلام، والمفكرون الكبـار قد بينوا أن الغوايـة – أو الضلال – من جانب، والهدايـة مـن جانب آخر في ظاهر الآيـات الكريمة هذه وغيرها لا تعني قطعـاً الاكراه والجبر من قِبل الله جل شـأنه، لأنه خلاف المنطق والصواب والمنهج الذي ابتنت عليه العقيدة الإسلامية الكاملة، بل هو إيضاح حال، وتوضيح مآل، ونتيجة أفعال، وغير ذلك من التأويلات المختلفة التي تتنافى بشـكل قطعي مع مذهب المجبِّرة في تفسيرهم لهذه الآيات المباركة الكريمة وغيرها.

فهم يذكرون بأن الكافرين والفاسدين لما أسرفوا في كفرهم وفسادهم ومعصيتهم صار ذلك أشبه بالطبيعـة الفاسـدة في خلقهم، فشـهد الله تعالى عليهم بأنهم لـن يقبلوا الحق، ولن يصيخوا له سـمعاً، فقطِع بانحرافهم، وجزِم بسوء عاقبتهم.

فأمين الإسـلام الشـيخ الطبرسي (رحمـه الله) مثلاً يذكر في تفسـيره لقوله تبارك وتعـالى ﴿يضِل بِهِ كَثيراً﴾[٨٢]: ان فيه وجهان:

أحدهمـا: حكـي عن الفراء أنـه قال حكاية عمَّن قال: ﴿مـاذا أرادَ الله بِهذا مَثَـلاً﴾ أي يضل به قوم ويهدي به قوم، ثم قال الله تعالى: ﴿وما يضِلُّ بِهِ إلا الفاسِقينَ﴾ فبيّن تعالى أنه لا يضل إلا فاسقاً ضالاً، وهذا وجه حسن.

والآخـر: انـه كلامـه تعالى ابتـداءً وكلاهما محتمـل، واذا كان محمولاً عـلى هذا فمعنـى قوله تعالى: ﴿يضِلُّ به كَثيراً﴾ ان الكفار يكذبون به وينكرونه ويقولون ليس هو من عند اللهُ، فيضلون بسببه، واذا حصل الضلال بسببه أضيف اليه.

وقولـه سـبحانه: ﴿وَيَهدي بِهِ كَثـيراً﴾ يعني الذين آمنوا به وصدقوه، وقالـوا: هذا في موضعه، فلمّا حصلت الهداية بسببه أضيف اليه.

فمعنـى الإضلال على هذا: تشـديد الامتحـان الذي يكون عنده الضلال، فالمعنـى: ان الله يمتحن بهـذه الامثـال عباده فيضـل بها قوم كثير، ويهدي بها قـوم كثير، ومثله قوله تعـالى: ﴿رَبِّ انهن أضلَلنَ كَثـيراً مِـنَ النَّاسِ﴾[٨٣] أي ضلوا عندها، وهذا مثل قولهم: أفسـدت فلانة فلانـاً وأذهبت عقله، وهي ربما لم تعرفه، ولكن لما ذهب عقله وفسد من أجلها أضيف الفساد اليها.

وقـد يكون الاضلال بمعنى التخلية على وجه العقوبة وترك المنع بالقهر ومنع الالطاف التي تفعل بالمؤمنـين جـزاء لهـم على ايمانهم، وهذا كما يقال لمن لا يصلح سـيفه: أفسـدت سـيفك، أريد به انك لم تحدث فيه الاصلاح في كل وقت بالصقل والاحداد.

وقد يكون الاضلال بمعنى التسـمية بالضلال، والحكم به، كما يقال: أضله، اذا نسـبه الى الضلال، وأكفره، اذا نسبه الى الكفر.

قال الكميت: وطائفة قد أكفروني بحبكم.

وقـد يكـون الاضلال بمعنى الاهلاك العذاب والتدمير، ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّ المجرمينَ في ضَلالٍ وَسَعَرٍ﴾[٨٤]

ومنه قوله تعالى: ﴿أإذا ضَلَلنا في الأرضِ﴾[٨٥] أي أهلكنا.

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذينَ قتِلوا في سَبيلِ الله فَلَنْ يُضِلَّ أعمالَهم﴾[٨٦] أي لم يبطل أعمالهم.

فعلى هذا يكون المعنى: ان الله تعالى يهلك ويعذب بالكفر به كثيراً، بان يضلهم عن الثواب وطريق الجنة بسببه، فيهلكوا، ويهدي الى الثواب وطريق الجنة بالايمان به كثيراً.

عن أبي علي الجبائي قال: ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿ومايضِل بِهِ إلا الفاسِقينَ﴾[٨٧] لانه لا يخلو من ان يكون أراد العقوبة على التكذيب – كما قلناه – أو يكون أراد به التحيير أو التشكيك.

فان أراد الحيرة فقد ذكر انه لا يفعل إلا بالفاسق المتحير الشاك، فيجب ان لا تكون الحيرة المتقدٌمة التي بها صاروا فساقاً من فعله، إلا اذا وجدت حيرة قبلها أيضاً، وهذا يوجب وجود ما لا نهاية له من حـيرة قبـل حيرة إلا الى أول، أو ثبوت اضلال لا اضلال قبله، واذا كان ذلك من فعله فقد أضل من لم يكن فاسقاً، وهو خلاف قوله تعالى: ﴿وَمايضِل بِهِ إلا الفاسِقينَ﴾.

وعـلى هـذا الوجه فيجـوز ان يكون حكم الله تعـالى عليهم بالكفـر، وبراءته منهـم، ولعنته عليهم اهلاكاً لهم، ويكون اهلاكه اضلالاً، وكل ما في القرآن من الاضلال المنسوب الى الله تعالى فهو بمعنى ما ذكرناه من الوجوه.

ولا يجوز أن يُضاف الى الله سبحانه الاضلال الذي أضافه الى الشيطان الى فرعون والسامري بقوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ أضل مِنكم جِبلاً كَثيراً﴾[٨٨]

وقوله سبحانه: ﴿وَأضَلَّ فِرعون قَومَه﴾[٨٩]

وقوله تعالى: ﴿وَأضَلَّهم السّامِري﴾[٩٠]

وهو ان يكون بمعنى التلبيس، والتغليظ، والتشكيك، والايقاع في الفساد والضلال، وغير ذلك مما يؤدي الى التظليم والتجوير الى ما يذهب اليه المجبرة، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

وبعـد ان انتهى (رحمه الله) من ايضاح أوجه الضلال وتأويلاتها المختلفة انتقل الى الفصل الثاني من مسألة الخلاف العقائدي هذه، وهي حقيقة الهداية والهدى، فذكر انها تقع على وجوه:

أحدها: ان تكون بمعنى الدلالة والارشاد، يقال: هداه الطريق وللطريق والى الطريق اذا دله عليه، وهـذا وجـه عام لجميع المكلفـين، فان الله تعالى هدى كل مكلف الى الحق بان دله عليه، وأرشـده اليه، لانـه كلفـه الوصـول اليه، فلـو لم يكلفه يدله عليـه لكان قد كلفه بـما لا يطيق، ويدل عليـه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جاءَهُم مِنْ رَبِهِمُ الْهُدى﴾[٩١]

وقوله سبحانه: ﴿إنا هَديناهُ السبيلَ﴾[٩٢]

وقوله عز شأنه: ﴿أنزل فيهِ القرآنُ هُدى﴾[٩٣]

وقوله عز وجل أيضاً: ﴿وأما ثَمود فَهَدَيناهم فَاستَحَبُّوا العَمى على الهدى﴾[٩٤]

وقوله تبارك وتعالى: ﴿انكَ لَتهدي الى صِراطٍ مستَقيم﴾[٩٥]

وقوله تعالى: ﴿وَهَدَيناة النجدينِ﴾[٩٦]

وما أشبه ذلك من الآَيات.

وثانيهـا: ان يكـون بمعنى زيـادة الالطاف التي بها يثبت عـلى الهدى، ومنها قوله تعـالى: ﴿وَالَّذينَ اهتَدوا زادهم هدىً﴾[٩٧]

وثالثهـا: ان تكـون بمعنى الإنابة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَهديهم رَبهم بِايمانِهِم تَجري مِنْ تحتِهِم الأنهار في جَنّاتِ النَّعيمِ﴾[٩٨]

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذينَ قتِلوا في سَبيلِ الله فَلَنْ يُضِلَّ أعمالَهَم * سَيَهديهِم وَيصلح بالَهَم﴾[٩٩] والهداية التي تكون بعد قتلهم هي اثابتهم لا محالة.

ورابعها: الحكم بالهداية، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَهدي الله فَهوَ المهتَدِ﴾[١٠٠]

وهـذه الوجـوه الثلاثة خاصة بالمؤمنين دون غيرهم، لأنه تعالى إنما يثيب من يسـتحق الإثابة، وهم المؤمنون، ويزيدهم بإيمانهم وطاعاتهم الطافاً، ويحكم لهم بالهداية لذلك أيضاً.

وخامسـها: ان تكـون الهداية بمعنى جعل الإنسـان مهتدياً بـان يخلق الهداية فيـه، كما يجعل الشيء متحركاً بخلق الحركة فيه.

والله تعالى يفعل العلوم الضرورية في القلوب، فذلك هداية منه تعالى.

وهذا الوجه أيضاً عام لجميع العقلاء كالوجه الأول.

فامـا الهدايـة التي كلّف الله تعالى العباد فعلها كالايمان بـه وبأنبيائه وغير ذلك فانها من فعل العباد، ولذلـك يسـتحقون عليها المـدح والثواب، وان كان اللهُ سـبحانه قد أنعم عليهـم بدلالتهم على ذلك،

وارشادهم اليه، ودعائهم الى فعله، وتكليفهم اياه، وأمرهم به.

فهو من هذا الوجه نعمة منه سبحانه عليهم، ومنة منه واصلة اليهم، وفضل منه واحسان لديهم، فهو سبحانه مشكور على ذلك، محمود اذا فعل بتمكينه والطافه وضروب تسهيلاته ومعوناته[١٠١].

بل وان المراجعة البسيطة المتأملة لتفسير بعض الآيات المباركة – التي قد يوحي ظاهرها بوقوع الجبر في العبادات والأعمال – تظهر بوضوح جلي صواب المنهج الذي ذهب اليه الشيعة الامامية المخالف لما ذهب اليه المجبرة في هذه المسألة بالذات.

ومن هنا فان المطلوب من الدارسين والباحثين التدبُّر الدقيق، والتمحيص السليم، والعرض على القَواعد والمرتكزات الاساسية للعقيدة الاسلامية المباركة دون التسليم المطلق، والاذعان السلبي للظواهر والاخبار والاحكام الجاهزة، لانها قد تدفع الانسان الى موقف سلبي ومعارض لجوهر عقيدته التي يدعي الايمان بها، والتمسك بأسبابها.

والحق يقال: ان بعض المواقف التي يصدم المرء بسوء منهجها، وخطأ تقديرها، يرجع بشكل واضح وبيّن الى الأخذ والتعاطي السطحي مع جملة العقائد الاسلامية المباركة من جانب، والانجرار المتداعي دون التفحص والتمحيص للافكار والاطروحات المقدمة من قبل الغير، وهذا هو الخلل الكبير الذي ينبغي للمسلمين الباحثين عن الحقيقة التنبه اليه، والتوعي لحقيقته.

# المجبِّرة وموقفهم السلبي

ما الذي يتحصّل للمستقريء بعد طوافه هذا في عقيدة المجبرة بل وبعد عرضها على أصل العقيدة الاسلامية، وشواخصها الثابتة؟

ثم ما الذي يتطرق الى ذهن المسلم وهو يتأمَّل - من خلال الدراسة والتمحيص - في هذا الفهم السلبي، والموقف الخاطيء لهم من عقيدة لها تأثير كبير في حقيقة عباداتهم التي ما خلقوا الا من أجلها، وسوف يحاسبوا من خلالها؟

نعم، ان من يتأمل في عقيدة المجبِّرة هذه فان جملة استهجانات واستفهامات ملحة سوف تتجسد بشكل واضح وبيِّن أمام نواظره، وتقف كالجبل الراسخ الذي لا يجد له المرء حراكاً ولا دفعاً، لانه - أي موقف المجبرة هذا - باطل وساقط وغير مقبول.

بلى، فان جملة حقائق كبرى - لا يسع المسلم الاعراض عنها - تتعارض بشكل قطعي مع ما ذهب هؤلاء المجبِّرة، ومع ما يدعون حقيقته وصوابه.

ولعل من أول هذه الحقائق هي مخالفة رأي المجبِّرة مع أعظم الحقائق التي يؤمن بها المسلمون، وهي مسألة عدالة الله تبارك وتعالى المطلقة، وشواهدها واتفاق عموم المسلمين بفرقهم المختلفة على ذلك، وهذا ما لا خلاف عليه، وبه يؤمن الجميع دون استثناء.

فالقول بالجبر تجاوز واضح لعدالة الباريء جل اسمه، واتهامه صريحاً بالظلم، تعالى سبحانه عما يقولون علواً كبيراً، لان من يذهب الى وقوع الجبر من قبل الله تبارك وتعالى، ثم يقول بانه سبحانه يعاقب المسيئين يوم القيامة على اساءتهم، ويحاسبهم عليها حساباً عسيراً، فانه يتهم الله تعالى بعدله، اذ كيف يمكن للعقول أن ترتضي من أحد يجبر الناس على افعال ما ثم يحاسبهم عليها، ويعاقبهم على اقترافهم، وهم ابرياء من ذلك براءة الذئب من دم يوسف عليه السلام!!

ان هذا الامر مما لا تستسيغه العقول، ولا ترتضيه النفوس، فكيف بالخالق العادل جل شأنه... ان ذلك القَول محض هراء، وخرافة لا وجود لها، مضافاًالى ما تحمله من معاني القدح بعدالة الله تبارك وتعالى.

ثم ان في القرآن الكريم الكثير من النصوص الواضحة التي تنفي الجبر، وتتوافق مع فهم المسلمين لمفهوم العدالة الذي قلنا به.

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿انَّما تُجزونَ ما كنتم تَعمَلونَ﴾[١٠٢]

وقوله جل شأنه: ﴿وَما تُجزَونَ إلا ما كنتم تَعمَلونَ﴾[١٠٣]

وقوله سبحانه:﴿فَاليَومَ لا تظلَم نَفس شَيئاً وَلا تجزَونَ إلا ما كنتم تعمَلونَ﴾[١٠٤]

وقوله تعالى: ﴿لا تَعتَذِروا اليَومَ انَّما تجزَونَ ما كُنتم تَعمَلونَ﴾[١٠٥]

وقوله تبارك وتعالى: ﴿كلُ امرئ بِما كَسَبَ رَهينٌ﴾[١٠٦]

وقوله سبحانه: ﴿كل نَفسٍ بِما كَسَبَت رَهينَة﴾[١٠٧]

هذا من جانب، ومن جانب آخر ما تعليل الجبريون لبعثة الانبياء، واقامة الاوصياء من قبل الله تبارك وتعالى طالما ان العباد مجبرون على اعمالهم، مقسرون في القيام بها؟!

ثم ما جدوى وحكمة مدح وثناء الله تبارك وتعالى للعباد المؤمنين المتقين، وهم لم يأتوا بها يستحقون عليه الثناء والمدح من قبل أنفسهم، بل الامر برمته خارج عن قدرتهم، وهم قد جبروا على الاتيان به جبرا؟

بل وغير ذلك من القواعد الاساسية الرصينة والواضحة التي تتنافى قطعياً مع هذا الادعاء الباطل للمجبرة، وهو بيِّن ثابت لا يستدعي مزيد بحث ومناقشة كما هو معلوم.

# حول القضاء والقدر

من المسـائل العقائدية المهمة التي تناولتها جميع الاديان السـماوية، وأطنبت في الحديث عنها مجمل المدارس الكلامية واستفاضت في ذلك، هي مسألتي القضاء والقدر.

واذا كان اللغويـون قـد فـسروا كل مفردة من هاتين المفردتين تفسـيراً لغوياً بحتـاً يحتوي في مضانه الابعـاد المتـواردة منـه عند أهـل اللغة، حيث فـسروا القضاء بانه الحكـم، أو احكام الـشيء وامضاؤه والفـراغ منـه، أو باعتبـاره من الاصول الصحيحـة الدالة على احكام أمر ما واتقانـه وانفاذه، أو فصل الأمر قولاً كان ذلك أمر فعلاً.

حين ذهبوا الى اعتبار القدر الحد الخاص بكل شيء ومقداره وقيمته وثمنه، أو هو تبيين كمية الشيء ومبلغه، وغير ذلك من التفسيرات، فانهم في جانب آخر يجمعون بين الاثنين عند الحديث عن أحدهما، أو التعرض للمراد به، والمقصود منه.

نعـم فقـد ارتبط الاثنان فيما بينهما حتـى غديا صنوان لا ينفك أحدهما عن الآخر بشـكل أو بآخر، فـترى مـن يتناول موضـوع مختص بهذا الامر يشـير الى موضـوع القضاء والقدر بشـكل بـات مألوفاً ومعهوداً أكثر من غيره من المباحث المتقارنة.

ولا منـاص مـن الجـزم بـان هذيـن الموضوعـين الهامين والحساسـين رغـم كونهما قد تجـذرت لهما امتدادات واسـعة في جميع الاديان السـماوية المتلاحقة كما هو واضح ومعـروف، الا انهما أيضاً يعتبران من الاصول الاسـلامية المهمة التي أشـار اليها القرآن الكريم في مطاوي آياته المباركة، وتحدثت عنها السـنة المطهرة في اكثر من مناسـبة وموضوع، وخاضت بها المدارس الكلامية الاسلامية، وفسرتها كل واحدة منها بما يتوافق ومناهجها الخاصة بها، وهذا ما سنحاول ان نتناول جانباً منه في مباحثنا القادمة ان شاء الله تعالى.

# القضاء والقدر تحت المجهر

قـال العلامـة الحلي (رحمه الله) في شرحه للتجريد: يطلق القضاء على الخلق والاتمام، قال الله تعالى: ﴿فَقَضاهنَّ سَبعَ سَمواتٍ في يَومينِ﴾[١٠٨].

أي: خلقهن واتمهن.

وعلى الحكم والإيجاب لقوله تعالى: ﴿وَقَضى رَبُّكَ ألا تعبدوا إلا إياة﴾[١٠٩].

أي: أوجب وألزم.

وعلى الإعلام والإخبار كقوله تعالى: ﴿وَقَضَينا الى بَني اسرائيلَ في الكِتاب﴾[١١٠].

أي: أعلمناهم وأخبرناهم.

ويطلق القدر على الخلق، كقوله تعالى: ﴿وَقَدَّرَ فيها أقواتَها﴾[١١١]

والكتابة، كقول الشاعر:

**واعـــلـــم بــــانَّ ذا الجـــــلال قـــد قــدر**
**في الـصــحــف الأولى الــتــي كـــان سـطـر**

والبيان، كقوله تعالى: ﴿إلا امرأَتَهُ قَدَّرناها مِنَ الغابِرينَ﴾[١١٢].

أي: بيَّنا وأخبرنا بذلك.

اذا ظهر ذلك فنقول للاشعري: ما تعني بقولك: انه تعالى قضى أعمال العباد وقدرها؟!

ان أردت به الخلق والايجاد، فقد بينا بطلانه، وان الافعال مستندة الينا[١١٣].

وان عنى به الالزام، لم يصح الا في الواجب خاصة.

وان عنى به انه تعالى بيَّنها وكتبها وأعلم انهم سيفعلونها فهو صحيح، لانه تعالى قد كتب ذلك أجمع في اللوح المحفوظ، وبيَّنه لملائكته.

وهذا المعنى الأخير هو المتعين للإجماع على وجب الرضا بقضاء الله تعالى وقدره.

ولا يجوز الرضا بالكفر وغيره من القبائح، ولا ينفعهم الاعتذار بوجوب الرضا به من حيث انه فعله تعالى، وعدم الرضا به من حيث الكسب، لبطلان الكسب أولاً، وثانياً فلأنّا نقول: ان كان كون الكفر كسباً بقضائه تعالى وقدره، وجب به الرضا من حيث هو كسب، وهو خلاف قولكم[١١٤].

وان لم يكن بقضاء وقدر بطل استناد الكائنات بأجمعها الى القضاء وا لقد ر.[١١٥]

أقول: ممّا تقدّم يظهر بان المسلمين اتفقوا بمجموعهم على ان أعمال البشر تجري وتقوم بقضاء من الله تعالى وقدر، بيد ان هؤلاء المسلمين قد اختلفوا في مغزى هذا الامر ومراتبه ومفاهيمه.

نعم، فاذا كان المتكلمون قد صنفوا القضاء والقدر الى أقسام ومراتب مختلفة، فان محور هذا التقسيم وهذا التصنيف يندرج ضمن نوعين أساسيين هما المحور الرئيسي الذي ينبغي دراستهما – أي القضاء والقدر – من خلالهما، وضمن اطاريهما.

١ – الأفعال الاختيارية.

٢ – الأفعال الاضطرارية.

والمراد بالأولى منها جملة الأفعال والحركات الخارجة عن قدرة الانسان واختياره في التحكم بها، ومنها دقات القلب، وعمل غدد الانسان المختلفة، ونشاط دماغه، وغيرها مما هو معلوم، وممّا أثبت العلم الحديث ان لا دور مباشر للانسان في التحكم بها.

وأمّا المراد بالاختيارية منها فهي ما خضعت لإرادة الانسان ومشيئته، منها حركات اليدين والرجلين وغيرهما.

والمجبِّرة في منهجهم القائل بالجبر قد ذهبوا الى أن الانسان في مجمل اعماله قد خضع للجبر من قبل الله تبارك وتعالى، فهو خاضع لقضاء الله تعالى وقدره، دون ان تكون له قدرة على الفعل، وهذا هو محل الخلاف والتناقض بينهم وبين المنهج السليم الذي تقدم منّا الحديث عنه آنفاً، فراجع.

نعم، فالأشاعرة قد حملوا حكم القضاء والقدر على معناهما اللفظي الظاهري، دون ان يلتفتوا على أن القرآن الكريم، والسنة المطهرة قد تناولت هذين المفهومين بمعان واستخدامات مختلفة أخرى تعارض ما ذهبوا اليه، وما زعموا قطعيته.

فقد وردت في القرآن الكريم بمعنى الامر، والاخبار، وغيرها كما تقدم.

كما ان كلمة القدر وردت بمعاني واستخدامات مختلفة – خلاف ما أوقفوا عليه من معنى – مثل الخلق، والكتابة، ووضع الاشياء في محلها، وغيرها.

ومن هنا فان ما ذهب اليه المجبّرة من ان المراد بالقضاء والقدر خلق الاعمال فحسب لا وجه

له، ومتناقض مع حقيقة المعنى اللغوي والاستخدام الشرعي، وان الصواب في ما ذهب اليه الشيعة الامامية من ان القضاء هو الامر بمحاسن الأفعال والنهي عن مساوئها، وأن القدر هو وما شرعه الله تبارك وتعالى من الأمر بوجوب القيام بالأعمال الواجبة، والامتناع عن محارمها، مقارنة باثابته تعالى على طاعته والتزامه بها أمره، وعقوبته ومحاسبته لمن يخالف ذلك ويعصيه، وهذا ما يظهر لمن تأمل جلياً في مفرداتها، واستخداماتها الواقعية.

# القضاء والقدر في روايات أهل البيت عليهم السلام

روي أن رجلاً سأل أمير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام بعد انصرافه من الشام: يا أمير المؤمنين أخبرنا عن خروجنا الى الشام، أبقضاء وقدر؟

فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: نعم يا شيخ، ما علوتم من تلعة، ولا هبطتم بطن وادي الا بقضاء من الله تعالى وقدره.

فقال الرجل: عند الله تعالى أحتسب عنائي، والله ما أرى لي من الأجر شيئاً.

فقال له علي عليه السلام: بلى فقد عظَّم الله تعالى لكم الاجر في مسيركم... الى ان قال الرجل: وكيف لا نكون مضطرين والقضاء والقدر ساقانا، وعنهما كان مسيرنا؟

فقال أمير المؤمنين عليه السلام: لعلك أردت قضاءً لازماً، وقدراً حتماً!

لو كان كذلك لبطل الثواب والعقاب، وسقط الوعد والوعيد، والأمر من الله تعالى والنهي... ان الله تعالى أمر تخييراً، ونهى تحذيراً، وكلف يسيراً، ولم يعص مغلوباً، ولم يطع مكرهاً، ولم يرسل الرسل هزلاً، ولم ينزل القرآن عبثاً، ولم يخلق السموات والارض وما بينهما باطلاً، ذلك ظن الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار. ثم تلا عليه السلام قوله تعالى: ﴿وَقَضى رَبكَ ألا تَعبدوا إلا إيّاهُ﴾[116]

وروي ان الرجل قال له عليه السلام: فما القضاء والقدر الذي ذكرته يا أمير المؤمنين؟

فقال عليه السلام: الامر بالطاعة والنهي عن المعصية، والتمكين من فعل الحسنة وترك المعصية، والمعونة على القربة اليه، والخذلان لمن عصاه، والوعد والوعيد، والترغيب والترهيب، كل ذلك قضاء الله تعالى في أفعالنا، وقدره لأعمالنا، أما غير ذلك فلا تظنه، فان الظن له محبط للاعمال.

فقال الرجل: فرَّجت عني يا أمير المؤمنين فرَّج الله تعالى عنك[117].

وروي عن رسول الله صلى الله عليه وآله قوله: سيأتي زمان على أمتي يؤولون المعاصي بالقضاء، اولئك بريئون مني

وانا منهم براء[١١٨].

وسأل ابن أذينة الامام الصادقعليه السلام: جعلت فداك، ما تقول في القضاء والقدر؟

فقالعليه السلام: أقول: ان الله تعالى اذا جمع العباد يوم القيامة سـألهم عما عهد اليهم، ولم يسـألهم عما قضى عليهم[١١٩].

وسئل أمير المؤمنينعليه السلام عن القضاء والقدر، فقال: لا تقولوا: وكلهم الله الى أنفسهم، فتوهنوه، ولا تقولوا: جبرهم على المعاصي، فتظلموه، ولكن قولوا: الخير بتوفيق الله، والشر بخذلان الله، وكل سابق في علم الله[١٢٠].

أقـول: ان الاخبـار والروايـات الكثـيرة المتناثـرة في كتب أصحابنا قد أشـارت بوضـوح الى معنى القضاء والقدر الحقيقي، ولا عبرة ببعض الروايات الضعيفة أو السـاقطة، وان حمل بعضها على وجوه اخرى تقربها من المنهج السليم الذي تقدم منّا ذكره آنفاً في أكثر من موضع ومكان.

وأما ما تذهب اليه بعض الجماعات الاسـلامية من القول بتحكم القضاء والقدر في أعمال الانسـان وعباداتـه، وبشـكل يسـلب منـه حرية الحركـة، وحرية العمـل، فهو مما يخالـف القـرآن الكريم بنصه القاطـع بان الانسـان في موقع الهداية والضلالة حـراً مختاراً، وهذه الحرية هي التـي يترتب عليها مبدأ الثواب والعقاب الذي ترتبت عليه عبادات البشر كما هو معلوم، وهو ما تقدم منا الحديث عنه كثيراً، فراجع.

# بيان وتبيين

مـن يتأمـل ما كتبه علماء الشـيعة الامامية في ردهم لبدعـة الجبر، ومناهجها الباهتـة يجد الكثير من الدلائـل والبراهـين السـاطعة - عقلية كانـت أم نقلية - التي لا يسـع علماء المجبرة ان يجـدوا لها حلاً وجوابـاً مقنعاً حتى لانفسـهم مـن هذه الحيرة الفكريـة والعقائديـة التي اوقعوا انفسـهم في مخاضاتها وبركهـا الآسـنة، فطفقـوا يخوضـون بـلا حجـة ولا دليـل يعتد بـه في دفاعهم عـن موقفهم السـقيم، واعتقادهم الباهت.

ذكر السـيد ابن طاووس (رحمه الله) في كتابه الموسـوم بـ (الطرائف) في معرض حديثه عن المجبّرة: انهم اتفقوا جميعاً على ان جميع ما في العالم من حركات وسكنات، ومكروهات ومحبوبات، ومستحسنات ومسـتقبحات، فانها من فعل الله تعالى في العباد، وقوم منهم ذكروا ان الله سـبحانه قهرهم ومنعهم من الاختيـار في كل مكـروه أو مراد، ويلحق بهؤلاء من كان منهـم يقول ان الله تعالى يخلق الاعمال والعبد يكتسـبها، لان الكسـب عندهم لا يوجبها ولا يوجدها، وانما يوجبهـا ويوجدها على قولهم الله تعالى، وهي صادرة عنه.

ويقال لهم: هل يقدر العبد على ترك الكسب؟

فان قالوا: نعم، فقد قالوا بالاختيار، وحصل الوفاق.

وان قالـوا: لا يقـدر عـلى تـرك الكسـب، فقد سـاووا المجـبرة في تصريحهم بـان العبـاد مجبورون، ومقهورون.

ثـم يقـال لمن قال منهم ان العباد مجبورون: ما معنى قولكم انهـم مجبورون؟ فان العقلاء ما يعرفون حقيقـة الجـبر للعبد، الا اذا كان العبد مختاراً فجبره غيره ومنعه من اختياره، وانتم تزعمون ان العبد ما كان مختـاراً قـط، ولا كان له فعل على الحقيقة، فما معنى قولكـم ان العباد مجبورون؟ أفلا يتفكرون فيما

يقولون؟ فما نراه الا خلاف اصطلاح العقلاء وضد تحقيق الفضلاء.

ويدل على ان الجاحدين لما قلناه مكابرون ان الانسان اذا رماه انسان بحجر فانه يذم الرامي متى علم منه القصد لاذاه، ويذمه كل من علم ذلك منه من العقلاء، ولو كان يعلم أحد من العقلاء أو يجوز ان الله تعالى قد أكره الرامي كما ان الحجر مكره على الرمي لكان الحجر والرامي سواء، والمعلوم عند جميع العقلاء خلاف ذلك.

ويغلب الظن ان ابليس ما كان يطمع ان يبلغ هذه الغاية من اضلالهم والتلبيس عليهم، ولا أعلم من أي طريق دخل عليهم، ولاي ذنب أعمى أبصارهم، وأفسد عقولهم، حتى قالوا هذا، واحتملوا ما لا يرضى أحد بقوله...

ومما يستدل به على اختلاف عقولهم، أو مكابرتهم للحق انه لو كان الامر كما ذكروه من انه لا فاعل في العالم سوى الله تعالى كان يلزمهم ان يكون الله عز وجل قد أرسل الرسل الى نفسه، وأنزل الكتب على نفسه، وكان كل وعد ووعيد وتهديد صدر على لسان الملائكة والانبياء، والرسل والاوصياء، وفي كتبه، فانه يكون على قول المجبّرة قد وعد بذلك نفسه، وتوعد نفسه، وتهدد نفسه!! وهذا قول ما صرح به أحد من العقلاء وذوي الالباب.

وهذا الالزام يلزم المجبّرة أكثر من سائر الالزامات، لانه اذا ما كان في العالم فاعل سوى الله تعالى، فإلى من أرسل الرسل، وعلى من أنزل الكتب، ولمن تهدد، ولمن وعد وتوعد، ولمن يأمر وينهى؟! فقد بان لك ان كل من قال بقول المجبرة واعتقده على غاية من الضلال واختلاف الا حوال.

ثم اذا كان عندهم يجوز ان يضل العباد، ويجبرهم على الفساد، ويلبس عليهم بالمحال، ويصدق بالمعجزات الكذابين، ويظهر الدلالات الباهرات على يد المبطلين، فكيف يبقى لهم طريق الى اثبات نبوة نبيهم وغيره من الانبياء؟ ومن أين يعرفون صحة شريعته؟

ولو ان العبد ليس له فعل فما معنى قوله تعالى: ﴿لِمَ تَكفرونَ بِآياتِ الله﴾[١٢١] ﴿كَيفَ تكفرونَ بالله﴾[١٢٢] ﴿لِمَ تَصدونَ عَنْ سَبيلِ الله﴾[١٢٣] ﴿لِمَ تلبِسونَ الحَق بِالباطِلِ﴾[١٢٤]؟

وعلى هذا فكفر الكافر موافق لرضا الله تعالى، ومبرز لفعله، والرضا بقضاء الله تعالى وقدره واجب، ويلزم تعطيل الحدود والقصاص، وان المعاصي لا نهي عنها، ولا الزنا، ولا الشرب، ولا القذف ولا السرقة، ولا سفك الدماء، ولا الطنبور والنرد وغيرها، وكلها برضا الله تعالى وقدره!![١٢٥]

# نظرية التفويض

تذهب هذه النظرية الى أن أفعال العباد وإراداتهم مفوضة اليهم، وهم فحسب الفاعلون لها، دون ان يكون لله تبارك وتعالى شأن أو مدخل في أدائها والقيام بها.

ولعل المعتزلة – أو بعضهم – ممن يُنسبون إلى هذا المذهب المغاير تماماً لما ذهب اليه الأشاعرة أو المجبّرة، فقد كتب القاضي عبد الجبار المعتزلي[١٢٦] في كتابه الموسوم بـ (شرح الأصول الخمسة): ذكر شيخنا أبو علي: اتفق أهل العدل على ان أفعال العباد – من تصرفهم، وقيامهم، وقعودهم – حادثة من جهتهم، وان الله عز وجل أقدرهم على ذلك، ولا فاعل لها ولا محدث سواهم[١٢٧]

وقد عزوا – أي هؤلاء المعتزلة – ذهابهم الى وقوع أمر التفويض الى جملة من التأويلات والتفسيرات منها:

١ – الفصل بين المحسن والمسيء، وبين حسن الوجه وقبيحه، فيحمد المحسن على احسانه، ويذم المسيء على اساءته، وقالوا: بان هذه الطريقة لا تجوز في حسن الوجه وقبيحه، ولا في طول القامة وقصرها، فلو أن أحدهما متعلق بنا وموجود من جهتنا – بخلاف الآخر – لما وجب هذا الفصل، ولكان الحال في طول القامة وقصرها كالحال في الظلم والكذب، وقد عرف فساده.

٢ – ثم ذكروا وجهاً آخراً لذلك، حيث قالوا: ان في أفعال العباد ما هو ظلم وجور، فلو كان تعالى خالقاً لها لوجب ان يكون ظالماً جائراً، تعالى الله عن ذلك[١٢٨].

أقول: ان من يتأمل في ما ذهب اليه المفوضة من القول والتفسير لنظريتهم هذه يجدهم قد خلطوا بين الحقائق، وأوقعوا أنفسهم في المضيق.

فهم عندما حاولوا ان يدافعوا عن العدل الإلهي، وتجريده عن مظاهر الظلم المختلفة – خلاف ما ذهب اليه الأشاعرة – قد حدوا من قدرة الله تبارك وتعالى، وأخرجوه من قدرته ومن سلطانه،

ونسبوه الى العجز، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

الا ترى انهم بقولهم هذا نفوا عن الانسان ارتباطه وحاجته لله تبارك وتعالى، ولفيوضاته العظيمة، وتسديداته الكبيرة؟

روي عن الامام الكاظمعليه السلام قوله: مساكين القدرية، أرادوا ان يصفوا الله عز وجل بعدله فأخرجوه من قدرته وسلطانه[١٢٩].

ثم انهم من خلال هذا المبنى قد نسوا دور النواهي والتوجيهات والتسديدات الالهية للعباد، وذلك من خلال هذا التفويض، حيث ان القول بها يتنافى مع ما يذهبون اليه، لأنه اثبات لدور الله تعالى في أفعال العباد، ونفي للتفويض الذي يقولون به.

كما ان هذا التصور يوصل بالمستقريء الى نتائج خطيرة ومردودة من باب تفويض أمر الرزق وغيره الى العباد، وبقاء الفعل الالهي معزولاً عن ذلك، وهو كما ذهب اليه بعضهم من ان الله جل شأنه لا يقدر على غير مقدور العبد !! لان الله سبحانه – على حد زعمهم – قد خلق في الانسان الآلات والتمكين والاقدار، وبعدها لا مدخلية له سبحانه في أعمالهم، بل هم مفوضون فيها، فهي لهم وحدهم فحسب.

نعم، ان المعتزلة في ردهم على موقف الجبرية قد أفرطوا كثيراً، وتوغلوا في آرائهم الى أبعد مما يستوجبه الامر من ابطال مذهب الأشاعرة ذلك، وهذا ما سنتناول جملة من جوانبه عند مباحثنا القادمة إن شاء الله تعالى.

# الشيعة الإمامية بين المجبِّرة والمفوضة

موقـف الشـيعة الامامية من هـذه المدارس ينبثق أساسـاً من المنهـج القويم الـذي اختطه لهم أهل البيتعليهم السلام والمرتكز على أصل العقيدة الإسـلاميّة المباركة، ووجودها العظيم، ومن هنا فقد سارت بهم سـفنهم الفارهة بأمان ودعة، لا تسـتثيرهم العواصف، ولا تهزهم الزلازل، لأنهم على منهج الصواب سائرين، وبأسباب النجاة متمسكين.

نعم، ان من يتأمل في المواقف العقائدية للشيعة الامامية يجد بوضوح هذا الموقف الثابتَ والرصين والسـليم الموافق للفطرة، وللمنطق والصواب في مجموع مواقف هذه الطائفة المرتكزة فعلا على منهج أهل بيت النبوةعليهم السلام والمقتفي لآثارهم.

ولعل من جملة هذه المواقف مسألة العدل الالهي، وموقفهم من الطرفين المتناقضين في هذه المسألة؟ مسألة الجبروالتفويض، والتي تعرضنا لبعض جوانبها في صفحات كتابنا السالفة.

قـال الشـيخ المفيد(رحمـه الله) في تصحيـح الاعتقاد: الجبر هـو الحمل على الفعـل والاضطرار اليه بالقهـر والغلبـة، وحقيقة ذلك ايجاد الفعل في الخلق من غير ان يكون لهم قدرة على دفعه والامتناع عن وجوده.

وقد يعبر عما يفعله الانسان بالقدرة التي معه على وجه الاكراه له على التخويف والالجاء انه جبر.

والاصل فيه ما فعل من غير قدرة على امتناعه منه حسب ما قدمناه.

واذا تحقـق القـول في الجـبر - عـلى ما وصفنـاه - كان مذهب أصحـاب المخلوق هـو بعينه، لأنهم يزعمـون أن الله تعـالى خلـق في العبد الطاعة من غير أن يكون للعبد قدرة عـلى ضدها والامتناع منها، وخلق فيه المعصية كذلك، فهم المجبِّرة حقا، والجبر مذهبهم على التحقيق.

والتفويـض هوالقـول برفع الحظر عن الخلـق في الافعال، والإباحة لهم مع ما شـاءوا من الأعمال.

وهذا قول الزنادقة وأصحاب الاباحات.

والواسـطة بين هذين القولين: ان الله تعالى أقدر الخلق على أفعالهم، ومكنهم من أعمالهم، وحد لهم الحدود في ذلك، ورسم لهم الرسوم، ونهاهم عن القبائح بالزجر والتخويف، والوعد والوعيد.

فلـم يكـن بتمكينهـم من الأعمال مجـبراً لهم عليهـا، ولم يفوض اليهـم الأعمال لمنعهم مـن أكثرها، ووضع لهم الحدود فيها، وأمرهم بحسـنها، ونهاهم عن قبيحها. فهذا هو الفصل بين الجبر والتفويض على ما بيناه[١٣٠].

وقال الشيخ المظفر ( رحمه الله) عقائد الامامية: ذهب قوم – وهم المجبِّرة – الى انه تعالى هو الفاعل لأفعال المخلوقين، فيكون قد أجبر الناس على فعل المعاصي، وهو مع ذلك يعذبهم عليها!

وأجبرهم على فعل الطاعات، وهو مع ذلك يثيبهم عليها!

لانهم يقولون: ان أفعالهم في الحقيقة أفعاله، وانما تنسب اليهم على سبيل التجوز، لانهم محلها.

ومرجـع ذلـك الى انـكار السـببية الطبيعيـة بين الأشـياء، وانه تعالى هو السـبب الحقيقي لا سـبب سواه.

وقد انكروا السـببية الطبيعية بين الأشـياء، اذ ظنوا ان ذلك هو مقتضى كونه تعالى هوالخالق الذي لا شريك له.

ومن يقول بهذه المقالة فقد نسب الظلم اليه تعالى عن ذلك.

وذهـب قـوم آخـرون – وهم المفوضـة – الى انه تعالى فـوض الافعال الى المخلوقـين، ورفع قدرته وقضاءه وتقديره عنها، باعتبار ان نسـبة الافعال اليه تعالى تسـتلزم نسـبة النقص اليه، وان الموجودات أسبابها الخاصة، وان انتهت كلها الى مسبب الاسباب والسبب الاول، وهو الله تعالى.

ومن يقول بهذه المقالة فقد أخرج الله تعالى من سلطانه، وأشرك غيره معه في الخلق.

واعتقادنا في ذلك تبع لما جاء عن أئمتنا الأطهارعليس من الامر بين الامرين، والطريق الوسط بين القولـين، الـذي كان يعجز عن فهمه أمثال أولئك المجادلين من أهل الكلام، ففرط منهم قوم، وأفرط آخرون، ولم يكتشفه العلم والفلسفة الا بعد قرون.

وليس غريب ممن لم يطلع على حكمة الأئمة عليهم السلام وأقوالهم ان يحسب ان هذا القول – وهو الامر بين الامرين – من مكتشـفات بعض فلاسفة الغرب المتأخرين، وقد سبقه اليه أئمتنا عليهم السلام قبل عشرة قرون.

فقد قال امامنا الصادق عليه السلام لبيان الطريق الوسط كلمته ا لمشهورة:

لا جبر ولا تفويض ولكن أمر بين أمرين.

ما أجلَّ هذا المغزى، وما أدق معناه، وخلاصته:

ان أفعالنا من جهة أفعالنا حقيقة، ونحن أسبابها الطبيعية، وهي تحت قدرتنا واختيارنا، ومن جهة أخرى هي مقدورة لله تعالى، وداخلة في سلطانه، لأنه هو مفيض الوجود ومعطيه.

فلم يجبرنا على أفعالنا حتى يكون قد ظلمنا في عقابنا على المعاصي، لان لنا القدرة والاختيار فيما نفعل.

ولم يفوض الينا خلق أفعالنا حتى يكون قد أخرجها عن سلطانه، بل له الخلق والحكم والامر، وهو قادر على كل شيء، ومحيط بالعباد[١٣١].

وذكر الشيخ كاشف الغطاء: ان مسألة الجبر والاختيار من معضلات المسائل التي أخذت دوراً مهماً في الخلاف، حيث قال الأشاعرة بالجبر، أو بما يؤدي اليه. وقالت المعتزلة بان الانسان حر مختار، له حرية الارادة والمشيئة في أفعاله.

غايته: ان ملكة الاختيار وصفته كنفس وجوده من الله سبحانه، فهو خلق العبد وأوجده مختاراً.

فكلي صفة الاختيار من الله تعالى، والاختيار الجزئي في الوقائع الشخصية للعبد ومن العبد، والله جل شأنه لم يجبره على فعل ولا ترك، بل العبد اختار ما شاء منهما مستقلا، ولذا يصح عند العقلاء ملامته وعقوبته على فعل الشر، ومدحه ومثوبته على فعل الخير، والا لبطل الثواب والعقاب، ولم تكن فائدة في بعثة الأنبياء وانزال الكتب والوعد والوعيد[١٣٢].

# وقفة مع الروايات

كثـيرة هـي الروايات المنقولة عن أهل بيت العصمة الأطهـار عليهم السلام المتحدثة عن بطلان نظريتي الجبر والتفويـض المتقدمتـين، والموضحـة لموقف مدرسـة أهل البيت عليهم السلام منها، وسـنحاول هنا اسـتعراض البعض من تلك الروايات المتحدثة عن مجمل تلك الموضوعات.

فمن ذلك ما روي عن أبى عبدالله الصادق عليه السلام من قوله: إنا لا أقول جبراً ولا تفويضاً[١٣٣].

وما روي من أن أبي حنيفة قد خرج يوماً من عنده عليه السلام فايستقبله الامام موسى بن جعفر عليه السلام فقال له: يا غلام – مخاطباً لامام الكاظم عليه السلام – ممّن المعصية؟

فقال عليه السلام: لا تخلو من ثلاثة:

امّا ان تكون من الله عز وجل، وليست منه، فلا ينبغي للكريم أن يعذب عبده بما لم يكتسبه.

وامّـا أن تكـون مـن الله عـز وجـل ومـن العبـد، فـلا ينبغـي للشريـك القـوي أن يظلـم الشريك الضعيف.

وامّا ان تكون من العبد، وهي منه، فان عاقبه الله تعالى فبذنبه، وإن عفا عنه فبكرمه وجوده[١٣٤].

وروي عن الامام الصادق عليه السلام أيضاً قوله: الناس في القدر على ثلاثة أوجه:

رجـل زعـم أن الله عـز وجل أجـبر الناس عـلى المعاصي، فهـذا قد ظلـم الله عز وجـل في حكمه، وهو كافر.

ورجل يزعم أن الأمر مفوّض اليهم، فهذا وهّن الله تعالى في سلطانه، فهو كافر.

ورجل يقول: إن الله عز وجل كلّف العباد ما يطيقون، ولم بكلّفهم ما لا يطيقون، فاذا أحسـن حمد الله، واذا أساء استغفر الله، فهذا مسلم بالغ[١٣٥].

وروى ابـن عبـاس ان أمـير المؤمنين عليه السلام لمّا انصرف من صفين قام اليه شـيخ ممن شـهد الوقعة معه،

فقال: يا أمير المؤمنين أخبرنا عن مسيرنا هذا، أبقضاء من الله وقدر؟

فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: أجل يا شيخ، فوالله ما علوتم تلعة، ولا هبطتم بطن واد إلا بقضاء من الله وقدر.

فقال الشيخ: عند الله تعالى احتسب عنائي يا أمير المؤمنين.

فقال أمير المؤمنين عليه السلام: مه يا شيخ، فوالله لقد عظم الأجر في مسيركم وأنتم سائرون، وفي مقامكم وأنتم مقيمون، وفي منصرفكم وأنتم منصرفون، ولم تكونوا في شيء من حالاتكم مكرهين، ولا اليه مضطرين.

فقال الشيخ: وكيف لم نكن في شيء من حالاتنا مكرهين، ولا اليه مضطرين وكان بالقضاء والقدر مسيرنا ومنقلبنا ومنصرفنا!؟

فقال له عليه السلام: وتظن انه كان قضاء حتماً، وقدراً لازماً؟ لو كان كذلك لبطل الثواب والعقاب، والأمر والنهي والزجر، ولسقط معنى الوعد الوعيد، ولم تكن على مسيء لائمة، ولا لمحسن محمَّدة، ولكان المحسن أولى باللائمة من المذنب، والمذنب أولى بالاحسان من المحسن، تلك مقالة عبدة الاوثان، وخصماء الرحمن، وقدرية هذة الأمة ومجوسها.

يا شيخ، إن الله عز وجل كلّف تخييراً، ونهى تحذيراً، وأعطى على القليل كثيراً، ولم يعص مغلوباً، ولم يطع مكرهاً، ولم يخلق السموات والأرض ومابينهما، ولم يبعث النبيين مبشرين منذرين عبثاً، ذلك ظن الذين كفروا، فويل للذين كفروا من النار.

فنهض الشيخ وهو يقول:

**أنت الامام الذي نرجو بطاعته**
**يوم النجاة من الرحمن غفرانا**
**أوضحت من ديننا ماكان ملتبساً**
**جزاك ربُّك عنّا فيه احسانا**
**فليس معذرة في فعل فاحشة**
**قد كنت راكبها فسقاً وعصيانا**
**لا لا ولا قابلاً ناهيه أوقعه**
**فيها عبدتُ اذاً يا قوم شيطانا**
**ولا أحب ولا شاء الفسوق ولا**
**قتل الولي له ظلماً وعدوانا**

أنـــــى يحـــب وقـــــد صـــحـــت عـزيـمـتـه
ذو الــعــرش أعــلــن ذاك الله اعـــلانـــا[١٣٦]

وروي عـن أبي الحسـن الرضاعلـس وقـد ذكر عنده الجـبر والتفويض، فقـال: ألا أعطيكم في هذا أصلاً لا تختلفون فيه، ولا تخاصمون عليه أحداً إلا كسرتموه؟

قلنا: إن رأيت ذلك.

فقـالعليه السلام: إن الله عـز وجـل لم يُطَع باكراه، ولم يُعـص بغلبة، ولم يهمل العبـاد في ملكه، هو المالك لما ملَّكهـم، والقـادر على ما أقدرهم، فان ائتمر العباد بطاعته لم يكـن الله عنها صاداً، ولا منها مانعاً، وإن ائتمـروا بمعصيته فشـاء أن يحول بينهم وبين ذلـك فعل، وإن لم يحل وفعلوه فليـس هو الذي أدخلهم فيه.

ثم قالعليه السلام: من يضبط حدود هذا الكلام فقد خصم من خالفه[١٣٧].

وقال الامام الصادقعليه السلام: لا جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أ مرين.

فسئل عن ذلك: ما أمر بين أمرين؟

فقـالعليه السلام: مثل ذلك مثل رجل رأيته على معصية فنهيته فلم ينته، فتركته ففعل تلك المعصية، فليس حيث لم يقبل منك فتركته كنت أنت الذي أمرته بالمعصية[١٣٨].

وسـأل أحـد الزنادقة الامام الصادقعليه السلام فقال: أخبرني عن الله عز وجـلّ كيف لم يخلق الخلق كلهم مطيعين موحدين، وكان على ذلك قادراً؟

فقـالعليه السلام: لو خلقهـم مطيعين لم يكن لهم ثواب، لانّ الطاعة اذا كانـت فعلهم لم تكن جنة ولا نار، ولكن خلق خلقه فأمرهم بطاعته، ونهاهم عن معصيته، واحتج عليهم برسـله، وقطع عذرهم بكتبه، ليكونوا هم الذين يطيعون ويعصون، ويستوجبون بطاعتهم له الثواب، وبمعصيته ايّاه العقاب.

قال: فالعمل الصالح من العبد هو فعله، والعمل الشر من العبد هو فعله؟

فقالعليه السلام: العمل الصالح العبد يفعله والله به أمره، والعمل الشر العبد يفعله والله نهاه عنه.

قال: أليس فعله بالآلة التي ركّبهـا فيه؟

فقالعليه السلام: نعم، ولكن بالآله التي عمل بها الخير قدر بها على الشر الذي نهاه عنه.

قال: فالى العبد من الأمر شيء؟

قـالعليه السلام: مـا نهاه الله عزّ وجلّ عن شيء إلا وقد علم انه يطيق تركه، ولا أمره بشيء الا وقد علم انه يستطيع فعله، لانه ليس عن صفته الجور والعبث والظلم وتكليف العباد ما لا يطيقون.

قال: فمن خلقه الله كافراً يستطيع الايمان وله عليه بتركه الايمان حجة؟

قال: ان الله تعالى خلق خلقه جميعاً مسلمين، أمرهم ونهاهم، والكفر يلحق الفعل حين يفعله العبد، ولم يخلق الله تعالى العبد حين خلقه كافراً، أنه انما كفر من بعد ان بلغ وقتاً لزمته الحجة من الله تعالى، فعرض عليه الحق فجحده، فبانكاره الحق صار كافراً.

قال: فيجوز ان يقدر على العبد الشر ويأمره بالخير وهو يستطيع الخيران يعمله ويعذبه عليه ؟

فقال: انه لا يليق بعدل الله تعالى ورأفته ان يقدر على العبد الشر يريده منه، ثم يأمره بما يعلم ان لا يستطيع أخذه، والانزاع عما لا يقدر على تركه، ثم يعذبه على تركه امره الذي علم انه لا يستطيع أخذه[١٣٩].

وفي رسالة الامام أبي الحسن علي بن محمد العسكري الى أهل الاهواز حين سألوه عن الجبر والتفويض قال: فأما الجبر فهو قول من زعم ان الله عز وجل جبر العباد على المعاصي وعاقبهم عليها، ومن قال بهذا القول فقد ظلم الله وكذّبه، ورد عليه قوله: ﴿وَلا يَظلِم رَبُّكَ أحَداً﴾ وقوله جل ذكره: ﴿ذلِكَ بِما قَدَّمَتْ يَداكَ وَانَّ الله لَيسَ بِظلامٍ لِلعَبيدِ﴾ مع آي كثيرة في مثل هذا.

فمن زعم انه مجبور على المعاصي فقد أحال بذنبه على الله عز وجل، وظلّمه في عقوبته له، ومن ظلّم ربه فقد كذب كتابه، ومن كذب كتابه لزمه الكفر باجتماع الأمة.

والمثل المضروب في ذلك: مثل رجل ملك عبداً مملوكاً لا يملك الا نفسه، ولا يملك عَرَضاً من عروض الدنيا، ويعلم مولاه ذلك منه، فأمره على علم منه بالمصير الى السوق بحاجة يأتيه بها، ولا يملّكه ثمن ما يأتيه به، وعلم المالك ان على الحاجة رقيباً لا يطمع أحد في أخذها منه الا بما يرضى به من الثمن، وقد وصف مالك هذا العبد نفسه بالعدل النصفة واضهار الحكمة ونفي الجور، فأوعد عبده ان لم يأته بالحاجة ان يعاقبه.

فلما صار العبد الى السوق وحاول أخذ الحاجة التي بعثه المولى للاتيان بها، وجد عليها مانعاً يمنعه منها الا بالثمن، ولا يملك العبد ثمنها، فانصرف الى مولاه خائباً بغير قضاء حاجته، فاغتاظ مولاه لذلك، وعاقبه على ذلك. فانه كان ظالماً متعدياً مبطلاً لما وصف من عدله وحكمته ونصفته.

وان لم يعاقبه كذب نفسه، أليس بجب ان لا يعاقبه؟ والكذب والظلم ينفيان العدل والحكمة، تعالى الله عما يقول المجبرة علواً كبيراً.

ثم قال – بعد كلام له طويل – : فأما التفويض الذي أبطله الصادق وخطَّأ من دان به فهو قول القائل: ان الله تعالى فوض الى العباد اختيار أمره ونهيه وأهملهم، وفي هذا كلام دقيق لم يذهب الى غوره ودقته الا الأئمة المهدية من عترة آل الرسول فانهم قالوا: لو فوض الله تعالى أمره اليهم على

جهـة الاهمال لكان لازماً له رضا ما اختاره، واسـتوجبوا به من الثـواب، ولم يكن عليهم فيما اجترموا العقاب، اذ كان الاهمال واقعاً، وتنصرف هذه المقالة على معنيين:

امـا ان يكون العباد تظاهروا عليه فألزموه قبـل اختيارهم بآرائهم ضرورة، كره ذلك أم أحبه، فقد لزمه الوهن.

أو يكـون جـل وتقدس عجز عـن تعبدهم بالامـر والنهي عن ارادتـه، ففوض أمـره ونهيه اليهم، وأجراهمـا عـلى محبتهم، اذ عجز عن تعبدهم بالامر والنهي على ارادته، فجعل الاختيار اليهم في الكفر والايمان.

ومثـل ذلك مثل رجل ملك عبداًا بتاعـه ليخدمه، ويعرف له فضل ولايته، ويقف عند أمره ونهيه، وادعى مالك العبد انه قادر قاهر عزيز حكيم، فأمر عبده ونهاه، ووعده على اتباع أمره عظيم الثواب، وأوعـده على معصيته أليم العقاب، فخالف العبد ارادة مالكه، ولم يقف عند أمره ونهيه، فأي أمر أمره به، أو نهي نهاه عنه، لم يأتمر على ارادة المولى، بل كان العبد يتبع ارادة نفسه.

وبعثـه في بعض حوائجه وفيها الحاجة له، فصار العبد بغير تلك الحاجة، خلافاً على مولاه، وقصد ارادة نفسه، واتبع هواه، فلما رجع الى مولاه نظر الى ما اتاه فاذا هو خلاف ما أمره، فقال العبد: اتكلت عـلى تفويضـك الامر الي فاتبعت هواي وارادتي، لان المفوض اليه غير محظور عليه، لاسـتحالة اجتماع التفويض والتحصير.

ثم قال عليه السلام: فمن زعم ان الله تعالى فوض قبول أمره ونهيه الى عباده فقد اثبت عليه العجز، وأوجب عليه قبول كل ما عملوا من خير أو شر، وأبطل أمر الله تعالى ونهيه...[١٤٠]

وروي عـن أبي الحسـن موسـى بـن جعفر عليه السلام قولـه: ان الله عزوجلّ خلـق الخلق فعلم مـا هم اليه صائـرون، فأمرهـم ونهاهـم، فما أمرهم به من شيء فقد جعل لهم السـبيل الى الاخذ به، وما نهاهم عنه مـن شيء فقد جعل لهم السـبيل الى تركه، ولا يكونون آخذيـن ولا تاركين الا بإذنه، وما جبر الله أحداً من خلقه على معصيته، بل اختبرهم بالبلوى كما قال تعالى: ﴿ليبلوَكم أيُّكم أحسن عَمَلاً﴾[١٤١][١٤٢].

وروي عن أبي عبدالله الصادق عليه السلام انه قال: لا يكون العبد فاعلاً ولا متحرِّ كاً إلا والاستطاعة معه مـن الله عـز وجل، وانّما وقـع التكليف من الله عز وجلّ بعد الاسـتطاعة، فلا يكـون مكلّفاً للفعل إلا مستطيعاً[١٤٣].

وسـأل زرارة أبـا جعفر عليه السلام فقال: أفرأيت مـا افترض الله تعالى علينا في كتابنا ومـا نهانا عنه، جعلنا مستطيعين لما افترض علينا، مستطيعين لترك ما نهانا عنه ؟

فقال لهـ عليه السلام: نعم[١٤٤].

وروي عن الصادق عليه السلام انه قال: لا يكون من العبد قبض ولا بسط إلا باستطاعة متقدمة للقبض والبسط[١٤٥].

وعنه عليه السلام انه قال: الاستطاعة قبل الفعل، لم يأمر الله عزوجلّ بقبض ولا بسط الا والعبد لذلك مستطيع[١٤٦].

وسأل محمد بن عجلان الامام الصادق عليه السلام: فوض الله تعالى الامر الى العباد ؟

فقال عليه السلام: الله تعالى أكرم من ان يفوض اليهم.

فقّال: فأجبر الله تعالى العباد على أفعالهم؟

فقال عليه السلام: الله تعالى أعدل من ان يجبر عبداً على فعل ثم يعذبه عليه[١٤٧].

وعن البزنطي قال: قلت لابي الحسن الرضا عليه السلام: ان أصحابنا بعضهم يقول بالجبر، وبعضهم يقول بالاستطاعة.

فقال له عليه السلام: أُكتب، قال الله تبارك وتعالى: يابن آدم بمشيئتي كنت انت الذي تشاء لنفسك ما تشاء، وبقوتي أديت اليّ فرائضي، وبنعمتي قويت على معصيتي، جعلتك سميعاً، بصيراً، قوياً، ما أصابك من حسنة فمن الله، وما أصابك من سيئة فمن نفسك، وذلك اني أولى بحسناتك منك، وانت أولى بسيئاتك مني، وذلك اني لا أُسأل عما أفعل وهم يسألون فقد نظمت لك كل شيءتريد[١٤٨].

وخاطب الامام الصادق عليه السلام أحد الـمجبّرة: هل يكون أحد أقبل للعذر الصحيح من الله تعالى؟

فقال المجبر: لا.

فقال له عليه السلام: فما تقول فيمن قال: ما أقدر، وهو بقدر؟ أيكون معذوراً أم لا؟

فقال: يكون معذوراً.

فقال له عليه السلام: فإذا كان الله تعالى يعلم من عباده انهم ما قدروا على طاعته، وقال لسان حالهم أو مقالهم يوم القيامة: يارب ما قدرنا على طاعتك لانك منعتنا منها. أما يكون عذرهم صحيحاً على قول المجبّرة ؟

فقال: بلى والله.

فقال له عليه السلام: فيجب على قولك ان الله عز وجل يقبل هذا العذر الصحيح ولا يؤاخذ أحداً أبداً، وهذا خلاف قول أهل الملل كلهم.

قال الراوي: فتاب المجبّر من قوله بالجبر في الحال[١٤٩].

وسأل أحدهم الامام الصادق عليه السلام عن القضاء والقدر، فقال له عليه السلام: ما استطعت ان تلوم العبد عليه فهومنه، وما لم تستطع ان تلوم العبد عليه فهو من الله عز وجل، يقول الله تعالى للعبد: لم عصيت؟

لم فسقت؟ لم شربت الخمر؟ لم زنيت؟ فهذا فعل العبد، ولا يقول له: لم مرضت ؟ لم قصرت؟ لم ابيضضت؟

لم اسوددت؟ لانه من فعل الله تعالى[١٥٠].

وروي أن الفضل بن سهل سأل الامام الرضا‰ بين يدي المأمون فقال: يا أبا الحسن، الخلق مجبورون؟

فقال‰: الله تعالى أعدل من ان يجبر خلقه ثم يعذبهم. قال: فمطلقون؟ فقال‰: الله أحكم من ان يهمل عبده ويكله الى نفسه[١٥١].

وخاطب الامام الصادق‰ زرارة بن أعين: يا زرارة، أعطيك جملة في القضاء والقدر؟

قال: نعم جعلت فداك.

فقال‰: اذا كان يوم القيامة وجمع الله الخلائق سألهم عما عهد اليهم، ولم يسألهم عما قضى عليهم[١٥٢].

وروي عن جابر بن عبدالله الانصاري، عن رسول الله‰ قوله: يكون في آخر الزمان قوم يعملون بالمعاصي، ويقولون ان الله قد قدرها عليهم، الراد عليهم كالشاهر سيفه في سبيل الله[١٥٣].

وروي صاحب الفائق وغيره من علماء الاسلام عن محمد بن علي المكي، باسناده قال: ان رجلاً قدم على النبي‰ فقال له رسول الله‰: أخبرني بأعجب شيء رأيت.

قال: رأيت قوماً ينكحون أمهاتهم وبناتهم وأخواتهم، فاذا قيل لهم: لم تفعلون ذلك؟ قالوا: قضاء الله تعالى علينا وقدره.

فقال النبي‰: سيكون من أُمتي أقوام يقولون مثل مقالتهم، أولئك مجوس أمتي[١٥٤].

# تعريض بما سبق

من يتأمل الروايات المتقدمة وغيرها من الاخبار المنقولة في مطاوي الكثير من كتب الشيعة الامامية فانـه سـيجد بوضوح جـلي موقف هذه الطائفة من مسـألتي الجبر والتفويض اللتـين اخذت من مجمل الفرق الاسلامية مأخذاً كبيراً من البحث والنقاش والجدال والتبني.

فـاذا كان موقـف بعض تلك الجماعات يذهـب الى الجبر، حين ترى الاخـرى تذهب الى التفويض المرفوض، نرى ان الشيعة الامامية بأئمتهم عليهم السلام وعلمائهم ومفكريهم يقطعون بخطأ المنهجين السالفين، واعتـماد المنهج الصواب الوسـطي الذي يذهـب الى اعتماد نظرية الامر بين الامريـن، وهو ما نادت به رواياتهم، ومؤلفاتهم، وبحوثهم.

قال العلامة المجلسي رحمه الله في تعقيب له على جملة ما أورده من الروايات المختصة بهذا الموضوع: اعلـم ان الذي اسـتفاض عن الأئمة عليهم السلام هـو نفي الجبر والتفويـض، واثبات الامر بـين الامرين، وقد اعترف به بعض المخالفين ايضاً.

قـال امامهـم الرازي: حال هذه المسـألة عجيبـة، فان الناس كانـوا مختلفين فيها أبداً، بسـبب ان ما يمكـن الرجوع فيها اليها معارضـة متدافعة، فمعول الجبرية على انه لابد لترجيح الفعل على الترك من مرجـح ليـس من العبد، ومعول القدرية على ان العبد لو لم يكن قادراً على فعل لما حسـن المدح والذم، والامر والنهي، وهما مقدمتان بديهيتان.

ثـم مـن الادلة العقليه اعتـماد الجبرية على ان تفاصيل احـوال الافعال غير معلومـة للعبد، واعتماد القدرية على ان افعال العباد تكون سفهاً وعبثاً، فلا يليق بالمتعالي عن النقصان.

وامـا الدلائل السـمعية فالقرآن مملـوء بما يوهـم بالأمرين، وكـذا الآثار، فان أمة مـن الأمم لم تكن خاليـة مـن الفرقتين، وكذا الاوضـاع والحكايات متدافعة من الجانبين، حتـى قيل: ان وضع النرد على

الجبر، ووضع الشطرنج على القدر، الا ان مذهبنا أقوى بسبب ان القدح في قولنا: لا يترجح الممكن الا بمرجح يوجب انسداد باب اثبات الصانع، ونحن نقول: الحق ماقال بعض أئمة الدين: انه لا جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين، وذلك ان مبنى المبادئ القريبة لأفعال العبد على قدرته واختياره، والمبادئ البعيدة على عجزه واضطراره فالانسان مضطر في صورة مختار، كالقلم في يد الكاتب، والوتد في شق الحائط، وفي كلام العقلاء: قال الحائط للوتد: لم تشقني؟ فقال الوتد: سل من يدقني. انتهى.

وأما معنى الجبر فهو ما ذهبت اليه الأشاعرة من ان الله تعالى اجرى الاعمال على أيدي العباد من غير قدرة مؤثرة لهم فيها، وعذبهم عليها!!

وأما التفويض فهو ما ذهب اليه المعتزلة من انه تعالى أوجد العباد وأقدرهم على تلك الافعال، وفوض اليهم الاختيار، فهم مستقلون بايجادها على وفق مشيئتهم وقدرتهم، وليس لله في افعالهم صنع!!

وأما الأمر بين الامرين فالذي ظهر مما سبق من الاخبار هو ان لهداياته وتوفيقاته تعالى مدخلاً في افعال العباد، بحيث لا يصل الى حد الالجاء والاضطرار، كما ان سيداً أمرعبده بشيء يقدر على فعله، وفهّمه ذلك، ووعده على فعله شيئاً من الثواب، وعلى تركه شيئاً من العقاب.

فلو اكتفى من تكليف عبده بذلك، ولم يزد عليه، مع علمه بانه لا يفعل الفعل بمحض ذلك، لم يكن ملوماً عند العقلاء لو عاقبه على تركه، ولا يقول عاقل بانه اجبره على ترك الفعل.

ولو لم يكتف السيد بذلك، وزاد في الطافه، والوعد باكرامه، والوعيد على تركه، وأكد ذلك ببعث من يحثه على الفعل، ويرغبه فيه، ثم فعل بقدرته واختياره ذلك الفعل، فلا يقول عاقل بانه جبره على ذلك الفعل.

واما فعل ذلك بالنسبة الى جماعة، وتركه بالنسبة الى آخرين فيرجع الى حسن اختيارهم، وصفاء طويتهم، أو سوء اختيارهم، وقبح سريرتهم.

فالقول بهذا لا يوجب نسبة الظلم إليه تعالى بان يجبرهم على المعاصي ثم يعذبهم عليها كما يلزم الاولين.

ولا عز له تعالى عن ملكه، واستقلال العباد بحيث لا مدخل لله تعالى في افعالهم، فيكونون شركاء لله عز شأنه في تدبير عالم الوجود كما يلزم الآخرين، وقد مرت شواهد هذا المعنى في الاخبار، ويؤيده ما رواه الكليني عن ابي عبدالله عليه السلام انه سأله رجل: أجبر الله تعالى العباد على المعاصي؟

فقال عليه السلام: لا.

فقال: ففوض اليهم الامر؟

قالعليه السلام: لا.

قال: فماذا؟

فقالعليه السلام: لطف من ربك بين ذلك.

ويظهر من بعض الاخبار ان المراد بالتفويض المنفي هو كون العبد مستقلاً في الفعل، بحيث لا يقدر الرب تعالى على صرفه!!

والامر بين الامرين هو جعلهم مختارين في الفعل والترك، مع قدرته تعالى على صرفهم عما يختارون.

ومنهم من فسر الامر بين الامرين بأن الاسباب القريبة للفعل ترجع الى قدرة العبد، والاسباب البعيدة - كالآلات والاسباب والاعضاء والجوارح والقوى - الى قدرة الرب تعالى، فقد حصل بمجموع القدرتين.

وفيه: ان التفويض بهذا المعنى لم يقل به أحد حتما يرد عليه.

ومنهم من قال: الامر بين الامرين هو كون بعض الاشياء باختيار العبد، وهي الافعال التكليفية، وكون بعضها بغير اختياره، كالصحة والمرض، والنوم واليقظة، والذكر والنسيان، وأشباه ذلك.

ويرد عليه ما أوردناه على الوجه السابق، والله تعالى يعلم وحججهعليهم السلام[١٥٥].

# بين الحكمة والعبث

مـن المفارقات الكبرى، والاختلافات الجوهرية بين الشـيعة الامامية والأشـاعرة هو مبدأ الحكمة في أفعال الله تعالى.

فالشـيعة الامامية يذهبـون الى ان أفعال اللهُ تبـارك وتعالى لابد ان تكون معللة بالغايات السـامية، والاغـراض العقلائيـة، والمصالـح الحكيمـة، وتعتـبر ذلـك أمـراً حتـماً، وحقيقـة لابد منهـا، خلاف الأشـاعرة الذيـن جوزوا ان تخلو أفعاله تبارك وتعالى من الحكمـة أو المصلحة، متذرعين بحجة ان الله عز شـأنه مسـتغن عن ذلك، قائلين بـان فعـله تعـالى لـوكـان لغرض لكـان ناقصاً لذاتـه، مستكمـلا بتحصيــل ذلـك الـغرض، لانـــه لا يصلح غرضاً للفاعـل الا ما هو أصلح لـه من عدمه، وهو معنى الكمال!![١٥٦].

والظاهر الجلي في موقف الأشاعرة هذا الخلط البيّن بين غرضين مختلفين:

١ - الغرض العائد الى الفاعل.

٢ - الغرض العائد الى الفعل.

فما يذهبون اليه من حصول الاستكمال يصدق على الاول دون الثاني كما هو معلوم.

قال المحقق الطوسي (رحمه الله): ونفي الغرض يستلزم العبث، ولا يلزم عوده اليه.

وعلّـق على قوله العلامة الحلي (رحمه الله) بما نصـه: اختلف الناس هنا، فذهب المعتزلة الى انه تعالى يفعل لغرض، ولا يفعل شيئاً لغير فائدة.

وذهبت الأشاعرة الى ان أفعاله تعالى يستحيل تعليلها بالاغراض والمقاصد.

والدليل على ما ذهب اليه المعتزلة: ان كل فعل لا يقع لغرض فانه عبث، والعبث قبيح، والله تعالى يستحيل منه القبيح.

احتج المخالف: بان كل فاعل لغرض وقصد فانه ناقص بذاته، مستكمل بذلك الغرض، والله تعالى يستحيل عليه النقصان.

والجواب: ان النقص انما يلزم لو عاد الغرض والنفع اليه، أما اذا كان الغرض عائداً الى غيره فلا، كما تقول: انه تعالى يخلق العالم لنفعهم(١٥٧).

أقول: ان اختيار الشيعة الامامية هذا مبتني على ما ثبت من صفاته تعالى من أنه عالم حكيم، وهو ما يؤيده الدليل القرآني الثابت.

قال تعالى في سورة البقرة: ﴿وَهوَ بِكل شَيءٍ عَليمٌ﴾(١٥٨)

وقال جل شأنه في سورة الدخان: ﴿وَما خَلَقنا السَّمواتِ وَالأرضَ وَما بَينهما لاعِبينَ * ما خَلَقناهُما إلا بِالحَق وَلكِنَّ أكثَرَ الناسِ لا يَعلَمونَ﴾(١٥٩)

وفي سورة الأنبياء قال تبارك وتعالى: ﴿وَما خَلَقنا الَّسماءَ وَالأرضَ وَما بينهما لاعِبينَ* لَو أَرَدنا أنْ نتخِذَ لَهَواً لاتَّخذناه مِنْ لَدنّا إن كنّا فاعِلينَ* بَلْ نَقذف بِالحَق على الباطِلِ فَيَدمَغة فإذا هوَ زاهِق وَلَكم الوَيل مِما تَصِفونَ﴾(١٦٠)

وقال سبحانه في سورة المؤمنين: ﴿أَفَحَسِبتم أنَّما خَلَقناكم عبثاً وَأنكم الَينا لا ترجَعونَ * فتَعالى الله المَلِكُ الحَق لا إلهَ إلا هوَ رَب العَرشِ الكَريم﴾(١٦١)

وغير ذلك من الآيات المباركة الكريمة، بل والأدلة العملية والنقلية التي تعرضنا لها في كتابنا (التوحيد) عند مناقشتنا للصفات الثبوتية لله تبارك وتعالى، فراجع وتأمل.

# مبحث في المصائب والبلايا

لعـل بعـض من يتأمـل في جملة متعد دة من البلايـا والمصائب المختلفة التي تحيـط ببعض الناس أو الجماعات يقوده جهله الى فهم غير سليم لعدالة الله جل اسمه، فيتصور أن في ذلك الامر حيفاً أو ظلماً لا يتناسب مع ما عرف من عدل البارئ تبارك وتعالى.

بـل ولعـل فهم ذلك البعض السـطحي لجملة من الآيات الكريمة المباركـة، أو الاخبار الصحيحة المنقولـة عـن أهل بيِت العصمة عليهم السلام هو ما يقـوده الى هذا الموقف الخاطيء، والتصـور المردود، دون ان يدرك ان لكل شــيء حكمة وغرضاً، وعلة وسبباً.

نعـم، فان جهل الانسـان بما يحيطه من ظـروف وأحداث هو أكبر العوامل التـي ربما تقوده الى هذا الفهـم السيء، وغير الخاضع إلى الدراسـة والفهـم، فيبني مقَدار ما يتوصل اليه مـن إدراك محدود على غايات كبرى، وأغراض دقيقية.

ولا غرو في ذلك، فاق الانسـان مهما قاده فهمه وعلمه إلى مراتب عالية من الإدراك والمعرفة يبقى دون شك قاصر عن حلى طلاسم الكثير من الأشياء والأفعال.

قال الله تبارك وتعالى في سورة الاسراء: ﴿وَما أوتيتُم مِنَ العِلمِ إلا قَليلاً﴾(١٦٢)

وهـذا أمـر بديهي وثابـت ومعلوم لدى عمـوم العلماء والمفكريـن، حتى انهم يجدون أنفسـهم كلما ازدادوا علـماً ومعرفـة انـه قد تبـيَّن لهم مقـدار جهلهم وقلة معرفتهـم، خلاف الجهلاء الذيـن ما يكاد أحدهـم يعلم شـيئاً حتى يدعي بحمق انه عالم بل من أكبر العلـماء، وان من دونه من الناس لا يبلغون مقدار علمه ومعرفته، وهو أمر كثير المشاهدة، ومتعدد الوجود.

ومـن هنـا فـان جملة من الافعال الربانية لا يسـع الانسـان القطع بسرها أو التحـدث عنها، لان لها حكمة ربانية لا يسع الانسان في ذلك الوقت - مثلاً - ان يدركها، اذ لعل حكمتها تبين بعد حين.

ثم ان البعض الآخر من تلك البلايا والمصائب ليست دون سبب واضح، أو علة للناس معلومة، بل هي واضحة بيّنة، أشار القرآن الى عللها وأسبابها، وعلم أهل المعرفة حقيقتها، والتي تعد الذنوب والموبقات والمعاصي واحدة منها، وسبباً رئيسياً لها.

قال تعالى في سورة الأعراف: ﴿وَلَو أنَّ أهلَ القرى آمَنوا لفتحنا عَلَيهِم بَرَكاتٍ مِنَ السماءِ وَالأرضِ وَلكِن كذّبوا فَأَخَذناهم بِما كانوا يَكسِبونَ﴾(١٦٣)

وقوله جل اسمه في سورة الشورى: ﴿وَما أصابَكم مِنْ مصيبَة فَبما كَسَبَتْ أيديكم وَيَعفو عَنْ كَثيرٍ﴾(١٦٤)

روى الطبرسي في مجمعه عن علي عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله انه قال: خير آية في كتاب الله هذه الآية، ياعلي ما من خدش عود، ولا نكبة قدم الا بذنب، وما عفا الله تعالى عنه في الدنيا فهو أكرم من ان يعود فيه، وما عاقب عليه في الدنيا فهو أكرم من ان يثني على عبده(١٦٥).

هذا من جانب، ومن جانب آخر فان بعضاً من هذه البلايا والمصائب هي بمثابة التنبيه والتحذير من ان يسدر الانسان في غيه وفي مفاسده وانحرافاته، فهي من باب اللطف الالهي التي يريد للانسان النجاة من الهلكة والحساب العسير يوم القيامة.

ولقد وردت في القرآن الكريم آيات متعددة تشير الى هذا الامر، وتوضحه بشكل يستدعي بالانسان المزيد من التأمل والتفكر.

فمن ذلك: قوله تعالى في سورة الاعراف: ﴿وَما أرسَلنا في قَريَةٍ مِن نَبي إلا أخَذنا أهلَها بِالبَأساءِ وَالضَّراءِ لَعَلَّهم يَضَّرعونَ﴾(١٦٦)

قال الشيخ الطوسي (رحمه الله) في تبيانه: أخبر الله تعالى في هذه الآية انه لم يرسل رسولا الى أهل قرية الا وأخذ أهلها بالبأساء والضراء تغليظاً في المحنة، وتشديداً للتكليف ليلين قلوبهم، ولكي يتضرعوا الى ربهم في كشف ما نزل بهم في ذلك.

وانما يفعل بهم ذلك لعلمه بما لهم فيه من الصلاح لكي يتضرعوا(١٦٧).

ومنه: قوله تعالى في نفس السورة: ﴿وَلَقَد أخَذنا آلَ فِرعَونَ بِالسِّنينَ وَنَقصٍ مِنَ الثَمراتِ لَعَلَّهم يَذَّكَّرونَ﴾(١٦٨)

أي: أخذهم الله تعالى بالجدب والقحط ونقصان الثمار لكي يتفكروا في ذلك ويرجعوا الى الحق.

ومنه: قوله تعالى في نفس السورة أيضاً: ﴿وَبَلوناهم بالحَسَناتِ وَالسَيئاتِ لَعَلهم يَرجِعونَ﴾(١٦٩)

وقد فُسر ذلك بأن الله تعالى اختبرهم بالرخاء في العيش،والخفض في الدنيا، والدعة، والسعة في الرزق،وهي الحسنات.

ويعني بالسيئات الشدائد في الحبس، والمصائب في الأنفس والأموال.

وكل ذلك من أجل أن يرجعوا الى طاعته تبارك وتعالى، وينيبوا الى امتثال أمره[١٧٠].

ومنه أيضا قوله تعالى في سورة التوبة: ﴿أوَ لا يَرونَ أنهُم يفتَنون في كل عام مَرةٌ أو مَرتَينِ ثم لا يَتوبون ولا هُمْ يَذّكرونَ﴾[١٧١]

ومنه قوله عز شأنه في سورة الزمر: ﴿فأصابهم سَيئات ما كَسَبوا وَالذينَ ظَلَموا مِنْ هؤلاءِ سَيصيبُهم سَيئات ما كَسَبوا َوما هم بِمعجِزينَ﴾[١٧٢]

بل وغير ذلك من الآيات التي لا يعسر على باحث معرفتها وادراكها.

كما من الاسباب والعلل الاخرى لما يحل بالانسان من البلايا هو مبدأ الاختبار والتمحيص الذي لابد للانسان من ان يناله، وان يمر به، والذي يراد منه جملة كبيرة ومتعددة من الاغراض والنتائج.

منها: تمحيص المؤمن ليظهر ايمانه، وليزداد رفعة ودرجة ومنزلة عند الله تبارك وتعالى.

ومنها: فرز المؤمنين عن المنافقين الذين يدعون لانفسهم التقوى والايمان والزهد والورع حين يخفون في داخلهم السوء والظلم والفحشاء، ويحاولون ان يخدعوا الناس أو المؤمنين بظاهرهم المخالف لباطنهم، ولأسباب وعلل وشتى يعرفها الجميع.

ومنها: اعداد المؤمنين لمهام واعراض كبرى تستلزم استعداداً وقدرة لا يمكن ان ينالا الا بعد الاعداد والتدريب.

ومنها: تكفير ذنوب المؤمن وغفرانها في الدنيا قبل ان يرد الاَخرة وهي معلقة به، ومثبتة عليه، وهو باب من أبواب رحمة الله تعالى بالعباد المؤمنين، اذ ان حساب الآَخرة وعقابها لا تقوم له السموات والارضين.

نعم المؤمن يسأل الله تعالى ان يكفر عنه سيئاته، ويغفر له ذنوبه قبل يوم الحساب، وهذا التكفير والغفران يمنحه الله سبحانه لأولئك المؤمنين الصالحين الذين أوقعوا أنفسهم وقيدوها ببعض الذنوب، فيوجه اليهم البلاء، كالمرض والحزن وغير ذلك، فيغفر لهم بصبرهم على ذلك البلاء، وتسليمهم أمرهم لله تبارك وتعالى ذنوبهم، ويكفر عنهم سيئاتهم، فيردوا الآخرة ويوم الحساب ولا ذنب من تلك الذنوب تزحزحهم عن نيل رضوان الله تعالى ولطفه، فينجون من النار وعذابها الكبير، ويحشرون مع الصالحين الذين هم في ظل الله تعالى ورحمته، وما هذا الامر إلا باب كبير من أبواب رحمة الله المنان الوهاب، اللطيف بعباده، والمشفق عليهم من يوم الحساب، ومن مواقفه ومشاهده التي تُذهِل المرضعة عن رضيعها، وتضع لهولها كل ذات حمل حملها، بل وترى الناس يتخبّطون كالسكارى

من هول العذاب وشـدته[١٧٣]، أعاذنا الله تعالى وجميع المؤمنين والمؤمنات من هول ذلك اليوم وعظيم حسابه.

نعم، وهناك الكثير من الأغراض والعلل الشـتى المفسِّرة لسـبب وقوع البلاء على الانسـان، والتي لا يعـسر عـلى الباحث ان يدركهـا من خلال التفكير العقـلي، أو من خلال الأدلـة النقلية التي وردت الينـا سـواء أكانت في القرآن الكريم، أو في الأخبار والروايـات المنقولة عن أهل بيت العصمة، وأمناء الوحيـب الأطهـار عليهم السلام الذيـن مـا تركوا شـيئاً للأمـة إلا وبيّنوه، ولا وسـيلة نجـاة، وسـبيل هداية إلا وأقاموه، فهم أبواب حطة، وسفن النجاة، والنجوم التي يهتدى بها من ظلمات البر والبحر، من تمسك بهم أهتدى، ومن أعرض عنهم هلك.

وأخيراً، فلنحاول أن نشرع في اسـتقراء كتاب الله عز وجل، وتصفح آياته المباركة الكريمة لادراك علة البلايا والفتن التي تقع على الانسـان - مؤمناً كان ذلك الانسـان أم كافراً - لنصل الى الغاية التي ابتغيناها في مبحثنا هذه حول علة تلك البلايا، والحكمة منها، وارتباطها بعدل الله تبارك وتعا لى.

# الابتلاء من خلال آيات الكتاب الكريم

قال الله تبارك وتعالى في سورة البقرة: ﴿أمْ حَسِبتم أنْ تَدخلوا الجَنَّةَ وَلَمَّا يأتِكم مَثَل الذين خَلَوا مِنْ قَبلِكم مَسَّتهمُ البَأساء وَالضَّراء وزلزِلوا حَتَّى يَقولُ الرَّسول وَالذينَ آمَنوا مَعَهُ مَتى نصرُ الله ألا إن نَصر الله قَريبٌ﴾(١٧٤)(١٧٥).

وقال جل اسمه في سورة آل عمران: ﴿وَليَعلَمَ اللهُ الَّذينَ آمَنوا وَيَتَّخِذَ مِنكُم شهَداءَ وَاللهُ لا يحب الظالِمينَ * وَيمحَصَّ اللهُ الَّذينَ آمَنوا وَيَمحَقَ الكافِرينَ * أمْ حَسِبتم أنْ تَدخلوا الجَنة وَلَمّا يَعلَم اللهُ الذينَ جاهَدوا مِنكم وَيَعلَمَ الصّابِرينَ﴾(١٧٦)

وقال سبحانه في السورة نفسها أيضاً: ﴿وَليَبتَلِيَ اللهُ ما في صدورِكُم وَليمَحصَ ما في قلوبِكم وَاللهُ عَليمٌ بِذاتِ الصُّدورِ﴾(١٧٧).

وقال تبارك وتعالى في هذه السورة أيضاً: ﴿ما كانَ اللهُ لِيَذرَ المؤمنينَ على ما أنتم عَليهِ حَتَّى يَميزَ الخَبيثَ مِنْ الطيبِ﴾(١٧٨).

وفي نفس السورة قال تبارك وتعالى أيضاً: ﴿لتبلَونّ في أموالِكم وَأنفسِكم وَلَتَسمَعنَ مِنَ الذينَ أوتوا الكِتابَ مِنْ قَبلِكم وَمِنَ الَّذينَ أشرَكُوا أذىً كَثيرا وإنْ تَصبِروا وَتَتَّقوا فَإنّ ذلِكَ مِنْ عَزمِ الأمورِ﴾(١٧٩).

وقال جل شأنه في سورة التوبة: ﴿أم حَسِبتم أن تترَكوا وَلَمّا يَعلَم اللهُ الَّذينَ جاهَدوا مِنكم وَلَمْ يَتخِذوا مِنْ دونِ الله وَلا رَسولهِ وَلا المؤمِنينَ وَليجَة وَاللهُ خَبيرٌ بِما تَعملونَ﴾(١٨٠).

وقال جل اسمه في سورة هود: ﴿وَهو الَّذي خَلَقَ السَّمواتِ وَالأرضَ في سِتَةِ أيامٍ وَكانَ عَرشة على الماءِ لِيَبلُوَكم أيّكم أحسَن عَمَلا﴾(١٨١).

وقال تعالى في سورة الانبياء: ﴿كُل نَفس ذائِقَة المَوتِ وَنَبلوكم بِالشَرِّ وَالخَيرِ فِتنَةً وَالينا ترجَعونَ﴾(١٨٢).

وقــال عز من قائل في ســورة العنكبوت: ﴿ألم * أحَسِـبَ النّـاس أن يترَكوا أنْ يَقولـوا آمَنا وَهم لا يُفتَنونَ * وَلَقَدْ فتنَا الَّذينَ مِنْ قَبْلِهِم فَلَيَعْلَمَنَّ الله الَّذينَ صَدَقوا وَلَيَعْلَمَنَّ الكاذِبينَ﴾[١٨٣].

وفي ســورة الاحـزاب قال تبارك وتعالى: ﴿ما أيُّهـا الَّذينَ آمَنوا اذكُروا نِعمَـةَ الله عَلَيكُم إذ جاءَتكُم جنود فَأرسَـلنا عَلَيهِم ريحاً وَجنوداً لَمْ تَروها وَكانَ الله بِما تَعمَلونَ بَصيراً* إذ جاءُوكَم مِنْ فوقِكم وَمِنْ أسـفَلَ منكم وَإذ زاغتِ الأبصار وَبَلَغَتِ القلوب الحَناجرَ وَتَظنونَ بِاللهِ الظنونا* هنالِكَ ابتُلِيَ المُؤمِنونَ وَزُلزِلواَ زِلزالاً شَديدا﴾[١٨٤].

وقال تعالى في سورة الزمر: ﴿فَاذا مَسَّ الإنسانَ ضرٌ دَعانا ثمَ إذا خَوَّلناه نِعمَةً مِنّا قالَ إنما أوتيتهُ على عِلم بَلْ هي فِتنَة وَلكِنَّ أكثَرَهم لا يَعلَمونَ﴾[١٨٥]

وفي سورة الدخان قال عز شأنه: ﴿وَآتيناهم مِنَ الاياتِ ما فيهِ بَلاء مبينٌ﴾[١٨٦].

وقال ســبحانه في ســورة محمــدﷺ: ﴿وَلَنَبلونَكم حَتــى نَعلَمَ الُمجاهِديــنَ مِنكم وَالصابريــنَ وَنَعلَمَ أخبارَكم﴾[١٨٧].

وقــال تعالى في ســورة الملــك: ﴿الَّذي خَلَقَ المَوتَ وَالحَياةَ لَيبلوَكـم أيكم أحسَــن عَمَـلاً وَهوَ العَزيز الغَفور﴾[١٨٨].

وغير ذلك فراجع وتأمل.

## وقفة مع الروايات

لما أشرنا الى جملة من التفسيرات والتأويلات الخاصة بماهية المصائب والبلايا التي تصيب الانسان – مؤمناً كان ذلك أم لم يكن – وبعض عللها، ثم عرجنا بعد ذلك لايراد بعضاً من الاياَت الكريمة المتحدثة والمشيرة الى هذه الحقيقة، وبيان جملة من أسبابها، لابد لنا من ان نعرج على بعض من الروايات المنقولة عن أهل بيت العصمة عليهم السلام والمتحدثة أيضاً عن ذلك، بل والمفسرة لجملة من المواقف المتعلقة بها.

فمن ذلك ما رواه هشام بن سالم عن أبي عبدالله عليه السلام من قوله: ما من قبض ولا بسط الا ولله فيه المن أو الابتلاء[١٨٩][١٩٠].

وعن سفيان السمط قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: ان الله تعالى اذا أراد بعبد خيراً فأذنب ذنباً أتبعه بنقمة ويذكره الاستغفار.

واذا أراد بعبد شراً فأذنب ذنباً أتبعه بنعمة لينسيه الاستغفار ويتمادى فيه، وهو قول الله عز وجل ﴿سَنَستَدرِجهم مِنْ حَيثُ لا يَعلَمونَ﴾[١٩١] بالنعم عند المعاصي[١٩٢].

وعن أبي عبدالله الصادق عليه السلام أن أمير المؤمنين صلوات الله عليه لما بويع بعد مقتل عثمان، صعد المنبر وخطب بخطبة – ذكرها – يقول فيها: ألا ان بليتكم قد عادت كهيئتها يوم بعث الله تعالى نبيه صلى الله عليه وآله وسلم، والذي بعثه بالحق لتبلبلن بلبلة، ولتغربلن غربلة، حتى يعود أسفلكم أعلاكم، وأعلاكم أسفلكم، وليسبقن سباقون كما قصروا، وليقصرن سباقون كانوا سبقوا، والله ما كتمت وسمة، ولا كذبت كذبة، ولقد نبئت بهذا المقام، وهذا اليوم[١٩٣].

وعن معمر بن خلاد قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول: ﴿ألم * أحَسبَ النّاس أنْ يترَكوا أن يَقولوا آمَنّا وَهم لا يفتَنونَ﴾[١٩٤] ثم قال لي: ما الفتنة؟

قلت: جعلت فداك الذي عندنا الفتنة في الدين.

فقال عليه السلام: يفتنون كما يفتن الذهب، ثم قال: يخلصون كما يخلص الذهب[١٩٥].

وعن منصور الصيقل قال: كنت أنا والحارث بن المغيرة وجماعة من أصحابنا جلوساً وأبو عبدالله عليه السلام يسمع كلامنا، فقال لنا: في أي شيء أنتم؟ هيهات هيهات، لا والله لا يكون ما تمدون اليه أعينكم حتى تغربلوا.

لا والله لا يكون ما تمدون اليه أعينكم حتى تمحصوا.

لا والله لا يكون ما تمدون اليه أعينكم الا بعد اياس.

لا والله ما يكون ما تمدون اليه أعينكم حتى يشقى من يشقى، ويسعد من يسعد[١٩٦].

وفي كلام لامير المؤمنين عليه السلام: ان الله تعالى قد أعاذكم من أن يجور عليكم، ولم يعذكم من ان يبتليكم، وقد قال جل من قائل: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ وَإِنْ كُنَّا لَمُبْتَلِينَ﴾[١٩٧][١٩٨]

وروى هشام بن سالم عن أبي عبدالله الصادق عليه السلام انه قال: ان أشد الناس بلاء الانبياء ثم الذين يلونهم، ثم الامثل فالامثل[١٩٩][٢٠٠].

وعن زيد الشحام، عن أبي عبدالله الصادق عليه السلام انه قال: ان عظيم الاجر لمع عظيم البلاء، وما أحب الله تعالى قوماً الا ابتلاهم[٢٠١].

وعن أبي جعفر عليه السلام انه قال: ان الله تبارك وتعالى اذا أحب عبداً غته بالبلاء غتاً، وثجه بالبلاء ثجاً، فاذا دعاه قال: لبيك عبدي، لئن عجلت لك ما سألت اني على ذلك لقادر، ولئن ادخرت لك فما ادخرت لك خير لك[٢٠٢].

وعنه عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: ان عظيم البلاء يكافأ به عظيم الجزاء، فاذا أحب الله تعالى عبداً ابتلاه بعظيم البلاء، فمن رضي فله عند الله الرضا، ومن سخط فله عند الله السخط[٢٠٣].

وعن أبي جعفر عليه السلام ان قال: ان الله عز وجل ليتعاهد المؤمن بالبلاء كما يتعاهد الرجل أهله بالهدية من الغيبة، ويحميه الدنيا كما يحمي الطبيب المريض[٢٠٤].

وعن عبدالله بن أبي يعفور قال: شكوت الى ابي عبدالله عليه السلام ما ألقى من الاوجاع - وكان مسقاماً - فقال لي: يا عبدالله لو يعلم المؤمن ما له من الجزاء في المصائب لتمنى انه قرض بالمقاريض[٢٠٥].

وعن أبي عبدالله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: قال الله عز وجل: لولا اني استحيي من عبدي المؤمن ما تركت عليه خرقة يتوارى بها، واذا كملت له الايمان ابتليته بضعف في قوته، وقلة في رزقه، فان هو حرج أعدت اليه، فان صبر باهيت به ملائكتي[٢٠٦].

وقال الامام الصادق عليه السلام: البلاء زين المؤمن، وكرامة لمن عقل، لان في مباشرته، والصبر عليه،

والثبات عنده، تصحيح نسبة الايمان، قال النبيﷺ: نحن معاشر الانبياء أشد الناس بلاء، فالمؤمن من الامثل فالامثل، ومن ذاق طعم البلاء تحت ستر حفظ الله تعالى تلذذه أكثر من تلذذه بالنعمة، ويشتاق اليه اذا فقده، لان تحت يد البلاء والمحنة أنوار النعمة، وتحت أنوار النعمة نيران البلاء والمحنة، وقد ينجو من البلاء كثير، ويهلك في النعمة كثير.

وما أثنى الله تعالى على عبد من عباده – من لدن آدمعليه السلام الى محمدﷺ – الا بعد ابتلائه، ووفاء حق العبودية فيه، فكرامات الله تعالى في الحقيقة نهايات بدايات البلاء، ومن خرج من سبيكة البلوى جعل سراج المؤمنين، ومؤنس المقربين، ودليل القاصدين، ولا خير في عبد شكى من محنة تقدمها آلاف نعمة، وأتبعها آلاف راحة، ومن لا يقضي حق الصبر على البلاء حرم قضاء الشكر في النعماء، كذلك من لا يؤدي الشكر في النعماء يحرم عن قضاء الصبر في البلاء، ومن حرمهما فهو من المطرودين(٢٠٧).

وروى الحكم بن عتيبة عن الامام الصادق جعفر بن محمّدعليه السلام قوله: ان العبد اذا كثرت ذنوبه ولم يجد ما يكفر بها، ابتلاه الله عز وجل بالحزن ليكفرها به، فان فعل ذلك به، والا فعذبه في قبره، ليلقاه الله عز وجل يوم يلقاه وليس شيء يشهد عليه بشيء من ذنوبه(٢٠٨).

وعن ابن فرقد، عن أبي عبداللهعليه السلام انه قال: ان فيما ناجى الله تعالى به موسى بن عمرانعليه السلام ان: يا موسى ما خلقت خلقاً هو أحب اليَّ من عبدي المؤمن، واني ابتليته لما هو خير له، وأنا أعلم بما يصلح عبدي، فليصبر على بلائي، وليشكر نعمائي، وليرض بقضائي، اكتبه في الصدِّ يقين عندي اذا عمل بما يرضيني، وأطاع أمري(٢٠٩).

وقال أمير المؤمنينعليه السلام: ان البلاء للظالم أدب، وللمؤمن امتحان، وللانبياء درجة، وللاولياء كرامة(٢١٠).

وعنهعليه السلام انه قال: المرض لا أجر فيه، ولكنه لا يدع على العبد ذنباً إلا حطه(٢١١).

وعنهعليه السلام أيضاً في المرض يصيب الصبي، قال: كفارة لوالديه(٢١٢).

وعنهعليه السلام انه قال: ان الله تعالى يتعاهد وليه بالبلاء كما يتعاهد المريضَ أهله بالدواء، وان الله تعالى ليحمي عبده كما يحمى المريض الطعام(٢١٣).

وعن أبي هريرة قال: قال رسول اللهﷺ: لا يزال البلاء في المؤمن والمؤمنة، في جسده وماله وولده، حتى يلقى الله عز وجل وما عليه خطيئة(٢١٤).

وقالعليه السلام: ليودن أهل العافية يوم القيامة ان جلودهم قرضت بالمقاريض لما يرون من ثواب أهل البلاء(٢١٥).

وقال رسول اللهﷺ: قال الله عز وجل: ما من عبد اريد ان أدخله الجنة الا ابتليته في جسده، فان

كان ذلك كفارة لذنوبه والا ضيقت عليه رزقه، فان كان ذلك كفارة لذنوبه والا شـددت عليه الموت، حتى يأتيني ولا ذنب له، ثم ادخله الجنة(٢١٦).

وعن زيد الشحام، عن أبي عبدالله عليه السلام انه قال: ان عظيم الاجر مع عظيم البلاء، وما أحب الله تعالى قوماً الا ابتلاهم(٢١٧).

وعن الاحمسي عنه عليه السلام انه قال: لا تزال الغموم والهموم بالمؤمن حتى لا تدع له ذنباً(٢١٨).

وعن أبي الحسـن موسـى بن جعفر عليه السلام قوله: مثل المؤمن مثل كفتي الميزان، كلما زيد في ايمانه زيد في بلائه، ليلقى الله عز وجل ولا خطيئة له(٢١٩).

وعن السـكوني، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام قال: قال رسـول الله صلى الله عليه وآله: السـقم يمحو الذنوب.

وقال صلى الله عليه وآله: ساعات الوجع يذهبن ساعات الخطايا.

وقـال صلى الله عليه وآله: سـاعات الهمـوم سـاعات الكفـارات، ولا يـزال الهـم بالمؤمن حتـى يدعه ومـا له من ذنب(٢٢٠).

وقال الامام الصادق عليه السلام: لا يمضي على المؤمن أربعون ليلة إلاّ عرض له أمريحزنه يذكِّره ربه(٢٢١).

وعـن عـلي عليه السلام انه قـال: الدنيا سـجن المؤمن، وجنـة الكافر، فأمّا المؤمـن فيروع فيهـا، وأمّا الكافر فيتمتع فيها(٢٢٢).

وقال علي: إن البلاء أسرع الى شيعتنا من السيل الى قرارالوادي(٢٢٣).

وعن أبى عبدالله عليه السلام انه قال: الجوع والخوف أسرع الى شيعتنا من ركض البراذين(٢٢٤).

# حسن التكليف ورفع الحرج

مـن الأمـور العباديـة التي تترتب عليها جملـة من المفاهيم المتصلـة بالعدل الالهي مسـألة التكليف الالهي بما يطاق، وعدم وقوع الحرج في ذلك على الانسان.

والشـيعة الامامية يذهبون الى ان الله تبارك وتعالى قد أمر عباده وكلّفهم بما هو حسـن لهم، وما هو بميسور فعله عليهم، ولم يكلفهم بغير الحسن، ولا بما يشق عليهم تنفيذه.

وهذا الفهم مبتني على ان الله سـبحانه عالم حكيم، والحكيم لا يصدر عنه القبيح قطعاً، والتكليف بـما لا يطـاق قبيح، فثبت صحة ما قالتـه الامامية وما اعتقدته في ذلك. ثـم في القول بذلك هو خلاف مـا ذهب اليه الأشـاعرة من انهم جـوّزوا أن يكلّف الله تعالى عباده بما لا يطيقون، فأوقعوا أنفسـهم في المضيق، وأساءوا الى العقيدة الإسلامية المباركة بموقفهم الخاطئ والسقيم هذا، وهذا ما سنتعرّض له لاحقاً - بالبحث والمناقشة - في طيّات صفحات كتابنا التالية ان شاء الله تعالى، فتأمّل.

والتكليـف كما يقـول العلامة الحلي (رحمه الله) مأخوذ من الكلفة، وحـده انه ارادة من تجب طاعته عـلى جهـة الابتـداء ما فيه من مشـقة، بشرط الاعـلام، ويدخل تحت واجـب الطاعـة الواجب تعالى، والنبي ﷺ والامام عليه السلام والوالد والمنعم، ويخرج البواقي.

والتكليف حسن، لان الله تبارك وتعالى فعله، والله تعالى لا يفعل القبيح، ووجه حسنه اشتماله على مصلحـة لا تحصـل بدونه وهي التعريض لمنافع عظيمة لا تحصل بدون التكليف، لان التكليف لم يكن لغرض كان عبثاً، وهو محال.

وان كان لغـرض، فـان كان عائداً اليه تعالى لزم المحال. وان كان الى غيره، فان كان الى غير المكلف كان قبيحـاً، وان كان الى المكلـف فان كان حصوله ممكناً بـدون التكليف لزم العبث، وان لم يمكن فان كان النقع انتقض بتكليف من علم كفره وان كان التعريض فهو المطلوب.

وقال (رحمه الله): الغرض من التكليف هو التعريض لمنفعة عظيمة، لانه تعريض للثواب، والثواب منافع عظيمة خالصة دائمة واصلة مع التعظيم والمدح[٢٢٥].

أقول: اذاعرفت هذا فاعلم بان الله تبارك وتعالى عندما كلف الانسان بجملة من الاوامر والضوابط واجبة الطاعة، فانه جل شأنه لم يكلفه بما لا يطيق، ولا ما يعجز عن قيامه والاداء به، بل كان أمر الطاعة والتنفيذ مقدورين، متيسرين، وخلاف ذلك قبيح، والقبيح لا يصدر عن الحكيم.

نعم ان من ظواهر التقيد بالحسن والقبح العقليين هو ادراك حقيقة كون الله تبارك وتعالى لا يكلف عباده فوق طاقتهم، وهو ما يؤيده - بالاضافة الى ذلك - الدليل النقلي، قرآناً كان ذلك أم نصاً حديثياً عن أهل بيت العصمة الطيبين الاطهار عليهم السلام.

وسنحاول سوية استعراض بعض الادلة النقلية المتعلقة بالتكليف وحسن التكليف، والمتوافقة مع ما ذهب اليه الشيعة الامامية من القول بهما، ولنشرع أولاً بالكتاب العزيز، فان فيه الكثير من الآيات المباركة الكريمة الذاهبة الى توضيح ذلك.

قال الله تبارك وتعالى في سورة المؤمنين: ﴿أَفَحَسِبتم أنَما خَلَقناكم عَبثاً وَأنكم الينا لا ترجَعونَ﴾[٢٢٦].

وقال عز من قائل في سورة الجاثية: ﴿وَخَلَقَ الله السَّموات وَالأرضَ بِالحَقِّ وَلتجزى كل نَفسٍ بِما كَسبَت وَهم لا يُظلَمونَ﴾[٢٢٧].

وقال جل اسمه في سورة الذاريات: ﴿وَما خَلَقت الجِنَّ وَالإنسَ إلا ليَعبدونِ * ما أريد مِنهم مِنْ رِزقٍ وَما أريدُ أنْ يطعِمونِ﴾[٢٢٨].

وفي سورة القيامة قال سبحانه: ﴿أيَحسبُ الانسان أنْ يترَكَ سدىً﴾[٢٢٩].

وقال جل شأنه في سورة البقرة: ﴿لا اكراهَ في الدينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشد مِنَ الغَي﴾[٢٣٠].

وقال تعالى في نفس السورة أيضاً: ﴿لا يكَلِّفُ الله نَفساً إلا وسعَها لَها ما كَسَبَتْ وَعَلَيها ما اكتَسَبَتْ رَبَّنا لا تؤاخِذنا إنْ نَسينا أو أخطأنا رَبّنا وَلا تَحمِلْ عَلَينا إصراً كَما حَمَلتَهُ على الَّذينَ مِنْ قَبلِنا وَلا تحَملنا ما لا طاقَةَ لَنا بِهِ وَاعف عَنّا وَاغفِر لَنا وَارحَمنا أنتَ مَولانا فَانصرنا على القَومِ الكافِرينَ﴾[٢٣١].

وقال جل شأنه في سورة الانعام: ﴿لا نُكَلِّفُ نَفساً إلاّ وسعَها﴾[٢٣٢].

وقال سبحانه في سورة الحج: ﴿وَما جَعَلَ عَلَيكم في الدِّين مِنْ حَرَجٍ ﴾[٢٣٣].

وفي سورة الاحزاب قال تعالى: ﴿وَلَيس عَلَيكُم جناحٌ فيما أَخطَأتم بِهِ وَلكن ما تَعَمَّدت قلوبكُم﴾[٢٣٤].

وقال سبحانه وتعالى في سورة الطلاق: ﴿لا يكَلِّفُ الله نَفساً إلا ما آتاها﴾[٢٣٥].

# التكليف وحسن التكليف في الروايات

قال محمّد بن عمارة: سألت الامام الصادقعليه السلام فقلت له: لِمَ خلق الله تعالى الخلق؟

فقال عليه السلام: إن الله تبارك وتعالى لم يخلق خلقه عبثاً، ولم يتركهم سدى، بل خلقهم لاظهار قدرته، وليكلفهم طاعته، فيستوجبوا بذلك رضوانه.

وما خلقهم ليجلب منهم منفعة، ولا ليدفع بهم مضرة، بل خلقهم لينفعهم ويوصلهم الى نعيم الأبد[٢٣٦].

وقال الامام الحسن بن علي عليه السلام: إن الله عز وجل بمنه ورحمته لما فرض عليكم الفرائض لم يفرض ذلك عليكم لحاجة منه اليه، بل رحمة منه، لا اله إلا هو، ليميز الخبيث من الطيب، وليبتلي ما في صدوركم، وليمحِّص ما في قلوبكم، ولتتسابقوا الى رحمته، ولتتفاضل منازلكم في جنته...[٢٣٧]

وروي عن الامام الصادق عليه السلام انه قال: الناس مأمورون ومنهيون، ومن كان له عذر عذرَه الله تعالى[٢٣٨].

وروي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال: لولا ثلاث في ابن آدم ما طأطأ رأسه شيء: المرض، والفقر، والموت، وكلهم فيه، وانه معهم لوثّاب[٢٣٩].

وروى هشام بن الحكم أن أحد الزنادقة سأل الامام الصادق عليه السلام: لأي علة خلق الخلق وهو غير محتاج اليهم، ولا مضطر الى خلقهم، ولا يليق به العبث بنا؟

فقال عليه السلام: خلقهم لاظهار حكمته، وانفاذ علمه، وامضاء تدبيره.

قال: وكيف لا يقتصر على هذه الدار فيجعلها دار ثوابه، ومحبس عقابه؟

فقال عليه السلام: ان هذه دار ثواب، ومتجر الثواب، ومكتسب الرحمة، ملئت آفات، وطبقت شهوات، ليختبر فيها عباده بالطاعة، فلا تكون دار عمل دار جزاء[٢٤٠]

وعنه‌عليه السلام انه قال: انما احتج الله تعالى على العباد بما آتاهم وعرفهم[٢٤١].

وروى ابن ظبيان ان عمر بن الخطاب أُتي بامرأة مجنونة قد فجرت، فأمر برجمها، فمروا بها على علي بن أبي طالب‌عليه السلام فقال: ماهذه؟

قالوا: مجنونة فجرت فأمر بها عمر أن ترجم.

قال‌عليه السلام: لا تعجلوا. فأتى عمر فقال له: أما علمت ان القلم رفع عن ثلاث: عن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يفيق، وعن النائم حتى يستيقظ؟[٢٤٢]

وروى حريز، عن أبي عبدالله الصادق‌عليه السلام انه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: رفع عن أمتي تسعة: الخطأ، والنسيان، وما أكرهوا عليه، وما لا يعلمون، وما لا يطيقون، وما اضطروا اليه، والحسد، والطيرة، والتفكُّر، والوسوسة في الخلق ما لم ينطق بشفة.[٢٤٣][٢٤٤]

وفي حديث آخر عنه‌عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله أيضاًا نه قال: الله تعالى عفى أمتي ثلاثاً: الخطأ، والنسيان، والاستكراه.

وقال أبو عبدالله‌عليه السلام: وفيها رابعة: وما لا يطيقون[٢٤٥].

وقال‌عليه السلام: والله ما كلّف الله تعالى العباد إلاّ دون ما يطيقون، لانه كلّفهم في يوم وليلة خمس صلوات، وكلفهم في السنة صيام ثلاثين يوماً، وكلفهم في كل مائتي درهم خمسة دراهم، وكلفهم حجة واحدة، وهم يطيقون أكثر من ذلك[٢٤٦].

وسأل أبي الحسن‌عليه السلام أحد أصحابه عن الرجل يستكره على اليمين فيحلف بالطلاق والعتاق وصدقة ما يملك، أيلزمه ذلك؟

فقال‌عليه السلام: لا.

ثم قال‌عليه السلام: وضِع عن أمّتي ما أكرهوا عليه، وما لم يطيقوا، وما أخطأوا[٢٤٧].

وعن زرارة وحمران ومحمد بن مسلم، عن أحدهما‌عليه السلام قال: في آخر البقرة لما دعوا أجيبوا: ﴿لا يكَلف اُلله نَفساً إلا وِسعَها﴾ قال: ما افترض اللهُ عليها ﴿لها ما كَسبَت وَعَليها ما اكتَسَبَت﴾ وكذا قوله تعالى: ﴿وَلا تحمِل عَلَينا اصراً كَما حَملتَه على الَّذينَ مِنْ قَبلِنا﴾[٢٤٨][٢٤٩].

# الاشاعرة والتكليف بما لا يطاق

أشرنـا آنفـاً وفي معرض حديثنا عن التكليف وحسـن التكليف، الى ان الأشـاعرة خالفوا القواعد العقليـة والنقليـة الثابتـة في فهمهم لحقيقـة التكليف الرباني للعبـاد، حيث ذهبوا الى جـواز ان يكلف الله تبـارك وتعـالى عبـاده بما لا يطـاق، وبذا فانهم وقفـوا في موقفهم هذا في طرف النقيض مع الشـيعة الامامية، بل والعقيدة الاسـلامية الكاملة القاطعة بان الله عز وجل لا يكلف عباده فوق طاقتهم، لان ذلك خلاف عدله، وخلاف السيرة العقلائية الثابتة التي تجري في عموم الحياة البشرية.

والظاهـر في مـا ذهب اليه الأشـاعرة مـن مذهب جواز التكليـف بما لا يطاق هو الفهم السـطحي والبسـيط السـاذج لجملة مـن الايات القرآنيـة المباركة، وعدم اخضـاع هذا الفهم للمعايـير العقائدية والفكرية الاسلامية الثابتة التي لا خلاف مها، ولا جدال في مصاديقها.

ولا غرو في ذلك، فان الكثير مما ذهب اليه الاشاعرة يرتكز على الاسلوب الخاطئ، والمنهج السلبي المغلـوط، وهو ما تقدم منا الحديث عنه آنفاً في أكثر من مناسـبة ومـكان من المواضيع المرتبطة بالعدل، والتي سلف ان تعرضنا لها بالبحث والمناقشة.

ولعل مناقشة موقف الاشاعرة هذا الذاهب الى جواز تكليف العباد بما لا يطيقون لا يستلزم بالمرء كبـير جهد، ومزيد استرسـال، لسـقوط متبناهم ومذهبهم هـذا بداهة عند عرضه عـن المناهج الثابتة، والمعايـير المتفـق عليها، والذاهبة الى عـدل الله تبارك وتعالى وحكمته، وهو مـا ليس بخاف على عموم الباحثين والمحققين، وحتى عموم الناس ممن لهم أدنى معرفة بأبسط تلك المناهج والقواعد والمعايير.

ومن ثم فان في تعرضنا لهذا المبحث الخاص بهذه المسـألة العقائدية الحساسـة والدقيقة يسـتلزم منا الاشـارة ولـو البسـيطة الى جملة ما يسـتند اليه الاشـاعرة من أدلة أو آيـات يعتقدون بانهـا هي دليلهم وحجتهم في قولهم بجواز التكليف بما لا يطاق.

فمن ذلك قوله تعالى في سورة هود: ﴿أولئِكَ لَمْ يَكونوا معجِزينَ في الأرضِ وَما كانَ لَهم مِنْ دونِ الله مِنْ أولياءَ يضاعَفُ لَهم العَذاب ما كانوا يَستَطيعونَ السَّمعَ وَما كانوا يُبصِرونَ﴾(٢٥٠)(٢٥١).

وقوله سبحانه في سورة القلم: ﴿يَومَ يُكشَفُ عَنْ ساقٍ وَيدعونَ الى السُّجودِ فَلا يَستَطيعونَ﴾(٢٥٢)(٢٥٣).

وقوله جل اسمه في سورة النساء: ﴿وَلَنْ تستَطيعوا أنْ تَعدِلوا بينَ النساءِ وَلَو حَرَصتم﴾(٢٥٤)(٢٥٥).

وغير ذلك من الآيات المباركة الكريمة التي وقع الاشاعرة في المضيق عند تفسيرهم لها التفسير السطحي الساذج وغير المرتكز على القواعد العقائدية الثابتة والسليمة، وحيث لا يعسر على المرء مناقشتها وابطال مدعاهم هذا.

وأخيراً فان الحقيقة التي تتجلى للمتأمل في موقف الاشاعرة هذا، ورأيهم في التكليف بما لا يطاق من خلال محاولتهم الاستدلال عليه، والاسترشاد نحوه بجملة من الآيات القرآنية المباركة، ان مبعث هذا تفسيرهم السطحي لتلك الآيات الكريمة دون اخضاعها للقواعد العقائدية واصولها المتجذرة في عمق رسالتها الخالدة، وأخذهم وبعين الطريقة أيضاً بالاخبار والروايات صحيحها ومتهافتها، وهذا هو الداء العياء، والمحنة الكبرى التي قادتهم الى هذه المواقف والافكار الغريبة والبعيدة كل البِعد عن الحقيقة ومناهجها السوية.

# بين الوعد والوعيد

من المسائل العقائدية المهمة التي اخذت من متكلمي المذاهب والمدارس الاسلامية المختلفة مأخذاً كبيراً من البحث والنقاش، والاخذ والرد، مسألة الوعد والوعيد، وموقف كل مدرسة منهما.

فالخلاف القائم بين أوضح هذه المدارس يرتكز على اطلاق القول بالاحباط والتكفير للاعمال وعدمه، حيث يذهب البعض ان المتعبّد الصالح يحبط عمله بعد المعصية، وتكفر ذنوبه المتقدمة بعد الطاعة المتأخرة، وعدمهما، ومن خلال هذه القول تضاربت الاقوال والحجج بين كل فريق ومدرسة، وانبرى متكلمي كل فرقة بالتعرض لايراد حججه ومدعياته المؤيدة لمذهبه ذلك، وتفنيد وابطال مذهب الطرف الآخر القائل بخلاف ذلك، وهذا ما سنحاول في هذه العجالة التعرض اليه ولو باختصار لما له من صلة موضوعية بموضوع العدل الذي مضينا معاً بالتنقل بين محطاته المختلفة، ومرافئه المختلفة، وما التوفيق الا من عند الله العزيز الحكيم.

# الوعد والوعيد والاحباط والتكفير
# في الكتاب العزيز

ان مـن يتأمـل في كتاب الله العزيز يجد الكثير من الآيات القرآنية المباركة المتعرضة للوعد والوعيد، والاحبـاط والتكفير، وفي موارد ومواضع متعـددة، تتطلب الدقة في التأمل والبحث، وذلك من أجل الوصول الى المبنى السـليم في ترسـيم الخطوط العقائديـة التي ينبغي أن تتأطر ضمـن أبعادها المحددة الأعمال والسلوكيات الفردية والاجتماعية للانسان المؤمن.

ومن هنا فانا سـنحاول هنا اسـتعراض جملة محددة من تلك الآيات المباركة، على ان نتعرض لاحقاً - باذن الله تعالى - الى مناقشة مجمل عقائد الفرق الاسلامية المختلفة بهذا الأمر المهم والحساس.

قال الله تبارك وتعالى في سورة البقرة: ﴿وَمنْ يَرتَدِد مِنكم عَنْ دينِهِ فَيَمُت وَهوَ كافِرٌ فَاولئِكَ حَبِطَت أعمالهم في الدنيا وَالآخِرَةِ وَأولئِكَ أصحاب النّارِ همْ فيها خالِدونَ﴾[٢٥٦]

وقال جل اسـمه في سـورة آل عمـران: ﴿إنَّ الَّذيـنَ يَكفرونَ بِآيـاتِ الله وَيَقتلون النبيـينَ بغَيرِ حَقٍ وَيَقتلون الَّذينَ يَأمرونَ بِالقِسطِ مِنَ الناسِ فَبَشرهُم بِعَذابٍ أَليمٍ *أولئِكَ الذينَ حَبِطَت أعمالهم في الدنيا وَالآخِرَةِ وَما لَهم مِنْ ناصرينَ﴾[٢٥٧]

وقال تعالى في نفس السـورة: ﴿رَبَّنا وَآتِنا ما وَعَدتَنا على رسـلِكَ وَلا تخزِنا يومَ القيامَةِ انَّكَ لا تخلِف الميعاد﴾[٢٥٨]

وفي سـورة النسـاء قال جل شـأنه: ﴿إن تَجتَنِبوا كَبائِرَ ما تنهَونَ عَنه نكَفر عَنكم سَيئاتِكم وَنُدخِلكم مدخَلاً كَريماً﴾[٢٥٩]

وقال عز من قائل في السـورة نفسـها: ﴿لَيس بِأمانيِّكم وَلا أماني أهلِ الكِتابِ مَنْ يَعمَل سوءً يجزَ بِهِ

وَلا يَجِد لَه مِنْ دونِ الله وَلِيّاً وَلا نَصيراً﴾[٢٦٠]

وقال جل شأنه في سورة المائدة: ﴿وَمَنْ يَكفر بِالايمانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَله وَهوَ في الآخِرَةِ مِنَ الخاسِرينَ﴾[٢٦١]

وقال تعالى في سورة الاعراف: ﴿وَالَّذينَ كَذَّبوا بِآياتنا وَلقاءِ الآخِرَةِ حَبِطَت أعمالهم هَلْ يجزَونَ إلا ما كانوا يَعمَلونَ﴾[٢٦٢]

وقال تبارك وتعالى في سورة الانفال: ﴿يا أيُّها الّذينَ آمَنوا إن تَتّقوا الله يَجعَل لَكم فرقاناً وَيكَفر عَنكم سَيئاتِكم وَيَغفِر لَكم والله ذو الفَضلِ العَظيم﴾[٢٦٣]

وقال تعالى في سورة التوبة: ﴿ما كانَ لِلمشركينَ أنْ يَعمروا مَساجِدَ الله شاهِدينَ على أنفسِهِم بِالكفرِ أولئِكَ حَبِطَت أعمالهم وَفي النارِ هِمْ خالِدونَ﴾[٢٦٤]

وقال سبحانه في نفس السورة أيضاً: ﴿أولئِكَ حَبطَت أعمالهم في الدنيا والآخِرَةِ﴾[٢٦٥]

وفي سورة الكهف قال عز من قائل: ﴿أولئِكَ الّذينَ كَفَروا بآياتِ رَبهِم وَلقائِهِ فَحَبطَت أعمالهم﴾[٢٦٦]

وفي سورة العنكبوت قال تعالى: ﴿والذينَ آمَنوا وَعَمِلوا الصّالِحاتِ لَنكَفّرَنَّ عَنهم سَيئاتِهِم وَلَنَجزيَنهم أحَسَن الَّذي كانوا يَعمَلونَ﴾[٢٦٧]

وقال تبارك وتعالى في سورة الاحزاب: ﴿أولئِكَ لَم يؤمِنوا فَأحبَطَ الله أعمالَهم وَكانَ ذلِكَ على الله يَسيراً﴾[٢٦٨]

وفي سورة الزمر قال عز شأنه: ﴿وَعدَ الله لا يخلِف الله الميعادُ﴾[٢٦٩]

وقال سبحانه في السورة نفسها: ﴿ليكَفرَ الله عَنهم أسوَءَ الَّذي عَمِلوا وَيَجزيَهم أجرَهُم بأحسَنِ ما كانوا يَعمَلونَ﴾[٢٧٠]

وفي سورة محمدﷺ قال جل شأنه: ﴿ذلِكَ بِأنَّهم كَرِهوا ما أنزَلَ الله فَأحبَطَ أعمالَهم﴾[٢٧١]

وفي نفس السورة قال تعالى: ﴿ذلِكَ بأنَّهم اتَّبَعوا ما أسخَطَ الله وَكَرِهوا رِضوانَهُ فَأحبَطَ أعمالَهم﴾[٢٧٢]

وقال سبحانه في السورة نفسها أيضاً: ﴿إن الَذينَ كَفَروا وَصدوا عَنْ سَبيلِ الله وَشاقُّوا الرَّسولَ مِنْ بَعدِ ما تَبيَّنَ لَهم الهدى لَنْ يَضرُّوا الله شَيئاً وَسَيحبِط أعمالَهم﴾[٢٧٣]

وفي سورة التغابن قال عز من قائل: ﴿وَمَنْ يؤمِن بالله وَيَعمَل صالِحاً يكَفر عَنه سَيئاتِهِ وَيدخِلهُ جَناتٍ تَجري مِنْ تَحتِها الأنهار خالِدينَ فيها أبَداً ذلِكَ الفَوز العَظيم﴾[٢٧٤]

وقال تبارك وتعالى في سورة الطلاق: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ الله يكَفر عَنهُ سَيِّئاتِهِ وَيعَظِّم لَه أجراً﴾[٢٧٥]

وقال جل شـأنه في سـورة التحريم: ﴿يا أيُّها الَّذينَ آمَنوا توبوا الى الله تَوبَة نَصوحاً عسى رَبُّكم أن يكَفـرَ عَنكـم سَـيئاتِكم وَيدخِلكم جَنّاتٍ تَجري مِـنْ تَحتِها الأنهار يَـومَ لاَ يَخزي الله النَّبـيَّ وَالَّذينَ آمَنوا مَعَه﴾(٢٧٦)

وأخيراً فانه عز شـأنه قال في سـورة الزلزلة: ﴿فَمَنْ يَعمَل مِثقالَ ذَرَّةٍ خَيراً يَرَة * وَمَنْ يَعمَل مِثقالَ ذَرَّة شَراً يَرَه﴾(٢٧٧)

# الفِرق الاسلامية وموقفها من الاحباط والتكفير

ذكرنا آنفاًأن المدارس الكلامية الاسلامية - بتفرعاتها المتعددة - اختلفت نظراتها وآرائها فيما يختص بقضية الوعد والوعيد، والاحباط والتكفير، بل وتعاطت معها بين الاخذ والرد، وبين الجمود والمرونة، وبشكل بيّن واضح ترك آثاره على مجمل عقائد كل فريق، وحيث يظهر بوضوح في الموقف الحادة الاختلاف، ذات التطرف المتباين.

ولعل في معرض دراسة المرء لهذا الموضوع العقائدي المهم والحساس - والمرتبط ارتباطاً متيناً بأهم القضايا التي تهم الانسان، وهو العمل بشقيه الصالح والطالح، والطاعة والمعصية - لا يجد بداً من ان يتناول بالدراسة والتفحص موقف جملة تلك المدارس من هذا الموضوع، وما تدلي به من حجج مختلفة في اثبات صواب مدعاها، وبطلان مدعى الفريق الآخر، وهذا ما سنحاول ان نتعرض له - ولو بشكل مختصر ومتعجَّل - من أجل الوصول الى الغاية المرجوة من مبحثنا هذا.

نعم، فاذا كان المشهور بين متكلمي الشيعة الامامية القول باشتراط الثواب والعقاب بالموافاة(٢٧٨)، فان جماعة من المعتزلة قد قالوا بالاحباط والتكفير، أي ان المكلف يسقط ثواب ما عمله آنفاً من الخيرات والاعمال الصالحة بعد المعصية اللاحقة لتلك الاعمال المتقدمة، ثم انهم اختلفوا بعد في تفسير هذا الامر بشكل متضارب ومتباين سنحاول ان نستعرض جانباً منه باذن الله تعالى في معرض حديثنا عن موقف المدارس والفرق الاسلامية من هذا الامر.

أقول: ان المراد بالاحباط هو الابطال، أي ان ما سلف للمرء تقديمه من عمل يذهب سدى والى خواء.

حين ان المراد بالتكفير التغطية، كحال الزارع الذي يتولى تغطية الحب الذي يلقية على الارض بالتراب.

وأما الحبط في قاموس المتكلمين فهو يعني سقوط ثواب العمل الصالح بالمعصية اللاحقة أو المتأخرة.

والمراد بالتفكير عندهم سقوط الذنوب السالفة المتقدمة بالطاعة اللاحقة والمتأخرة عن المعصية.

وأما موقف الفرق الكلامية من هذا الأمر فيمكن تلخيصه بما ذكره العلامة الحلي (رحمه الله) في كشف المراد، حيث قال: اختلف الناس هنا فقال جماعة من المعتزلة بالاحباط والتكفير، ومعناهما: ان المكلف يسقط ثوابه المتقدم بالمعصية المتأخرة، أو يكفَّر ذنوبه المتقدمة بطاعته المتأخرة، ونفاهما المحقّقون.

ثم القائلون بها اختلفوا، فقال أبو علي: ان المتأخر يُسقط المتقدّم، ويبقى على حاله.

وقال أبو هاشم: انه ينتفي الاقل بالاكثر، وينتفي من الاكثر بالاقل ما ساواه، ويبقى الزائد مستحقاً، وهذا هو الموازنة[٢٧٩].

واذا كان هذا هو موقف المعتزلة في مسألة الاحباط والتكفير، فان علماء الشيعة الامامية ومحققيهم قد أبطلوا القول بالاحباط، ونفوا وقوعه، وذلك من خلال كتبهم ومؤلفاتهم المتعددة، سواء العقائدية أو التفسيرية وغيرها، وقرنوا ذلك الابطال، وتلك المعارضة بالادلة المختلفة، والتي سنحاول ان نتعرض الى جانب منها في طيات صفحات كتابنا اللاحقة ان شاء الله تعالى.

قال المحقِّق الطوسي (رحمه الله): والاحباط باطل لاستلزامه الظلم، ولقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعمَل مِثقالَ ذَرَّةٍ خَيراً يَرَهُ﴾[٢٨٠][٢٨١]

وقال العلامة المجلسي (رحمه الله): اعلم ان المشهور بين متكلمي الامامية بطلان الاحباط والتكفير، بل قالوا باشتراط الثواب والعقاب بالموافاة.

بمعنى ان الثواب على الايمان مشروط بان يعلم الله تعالى منه انه يموت على الايمان، والعقاب على الكفر والفسوق مشروط بان يعلم الله تعالى انه لا يسلم ولا يتوب.

وبذلك أوَّلوا الآيات الدالة على الاحباط والتكفير[٢٨٢].

وذهبت المعتزلة الى ثبوت الاحباط والتكفير للاَيات والاخبار الدالة عليهما.

قال شارح المقاصد: لا خلاف في ان من آمن بعد الكفر والمعاصي فهو من أهل الجنة، بمنزلة لا معصية له، ومن كفر – نعوذ بالله تعالى – بعد الايمان والعمل الصالح فهو من أهل النار، بمنزلة من لا حسنة له.

وانما الكلام فيمن آمن وعمل صالحاً وآخر سيئاً – كما يشاهد من الناس – فعندنا مآله الى الجنة ولو بعد النار، واستحقاقه للثواب والعقاب بمقتضى الوعد والوعيد ثابت من غير حبوط.

والمشهور من مذهب المعتزلة انه من أهل الخلود في النار اذا مات قبل التوبة، فأشكل عليهم الامر في ايمانه وطاعاته، وما يثبت من استحقاقاته، أين طارت؟ وكيف زالت؟

فقالوا: بحبوط الطاعات، ومالو الى ان السيئات يذهبن الحسنات، حتى ذهب الجمهور منهم الى ان الكبيرة الواحدة تحبط ثواب جميع العبا دات.

وفساده ظاهر، أما سمعاً: فللنصوص الدالة على ان الله تعالى لا يضيع أجر من أحسن عملاً وعمل صالحاً.

وأما عقلاً:. فللقطع بانه لا يحسن من الحليم الكريم ابطال ثواب ايمان العبد ومواظبته على الطاعات طول العمر بتناول لقمة من الربا، أو جرعة من الخمر.

قالوا: الاحباط مصرّح في التنزيل كقوله تعالى: ﴿وَلا تَجهَروا له بِالقَولِ كَجَهرِ بَعضِكم لِبَعضٍ أن تحبط أعمالَكم﴾[٢٨٣]

﴿أولئِكَ حَبِطَت أعمالهم﴾[٢٨٤]

﴿لا تبطِلوا صدَقاتِكم بِالمَنِّ وَالأذى﴾[٢٨٥].

قلنا: لا بالمعنى الذي قصدتم، بل بمعنى ان من عمل عملاً استحق به الذم، وكان يمكنه ان يعمله على وجه يستحق به المدح والثواب، يقال: انه أحبط عمله كالصدقة مع المن والاذى وبدونها.

وأما احباط الطاعات بالكفر بمعنى ان لا يثاب عليها البتة فليس من التنازع في شيء.

وحين تنبه أبو علي وأبو هاشم لفساد هذا الرأي رجعا من التمادي بعض الرجوع، فقالا: ان المعاصي انما تحبط الطاعات اذا أُوردت عليها، وان أوردت الطاعات أحبطت المعاصي.

ثم ليس النظر الى أعداد الطاعات والمعاصي، بل الى مقادير الأوزار والأجور، فربّ كبيرة يغلب وزرها أجر طاعات كثيرة، ولا سبيل الى ضبط ذلك، بل هو مفوض الى علم الله تعالى.

ثم افترقا، فزعم أبو علي ان الأقل يسقط ولا يُسقط من الأكثر شيئاً، ويكون سقوط الأقل عقاباً اذا كان الساقط ثواباً، وثواباًا ذا كان الساقط عقاباً، وهذا هو الاحباط المحض.

وقال أبو هاشم: الأقل يسقط ويسقط من الأكثر ما يقابله، مثلا من له مائة جزء من العقاب، واكتسب ألف جزء من الثواب، فانه يسقط منه العقاب ومائة جزء من الثواب بمقابله، ويبقى له تسعمائة جزء من الثواب، وكذا العكس، وهذا هو القول بالموازنة. انتهى كلامه.

أقول: الحق انه لا يمكن انكار سقوط ثواب الايمان بالكفر اللاحق الذي يموت عليه، وكذا سقوط عقاب الكفر بالايمان اللاحق الذي يموت عليه، وقد دلت الاخبار الكثيرة على أن كثيراً من المعاصي يوجب سقوط كثير من الطاعات، وان كثيراً من الطاعات كفّارة لكثير من السيئات، والأخبار في ذلك

متواترة، وقد دلت الآيات على ان الحسنات يذهبن السيئات، ولم يقم دليل تام على بطلان ذلك.

وامّا ان ذلك عام في جميع الطاعات والمعاصي، فغير معلوم، وأمّا ان ذلك على سبيل الاحباط والتكفير بعد ثبوت الثواب والعقاب، أو على سبيل الاشتراط بان الثواب في علمه تعالى على ذلك العمل مشروط بعدم وقوع ذلك الفسق بعده، وان العقاب على تلك المعصية مشروط بعدم وقوع تلك الطاعة، فلا يثيب، أو لا ثواب ولا عقاب، فلا يهمنا تحقيق ذلك، بل يرجع النزاع في الحقيقة الى اللفظ.

لكن الظاهر من كلام المعتزلة وأكثر الامامية انهم لا يعتقدون اسقاط الطاعة شيئاً من العقاب، أو المعصية شيئاً من الثواب، سوى الاسلام والارتداد والتوبة...[٢٨٦]

وعموماً فان الشيعة الامامية يرفضون ما ذهبت اليه تلك الجماعة من المعتزلة والقائلة باحباط الأعمال، حيث يقولون: إنَّ ممّا يدل على بطلان الاحباط انه يستلزم الظلم، لأنّ من أساء وأطاع، وكانت اساءته أكثر من يكون بمنزلة من لم يحسن، وان كان احسانه أكثر يكون بمنزلة من لم يسيء، وان تساويا يكون مساوياً لمن لا يصدر عنه أحدهما، وليس كذلك عند العقلاء، ولقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعمَل مِثقالَ ذَرَّة خَيراً يَرَة * ومَنْ يَعمَل مِثقالَ ذَرَّة شَرَّاً يَرَهُ﴾[٢٨٧]

وأمّا ما ذهب اليه أبو هاشم من القول بالموازنة[٢٨٨] فيرد عليه: انّا اذا فرضنا استحقاق المكلّف خمسة أجزاء من الثواب، وعشرة أجزاء من العقاب، وليس اسقاط احدى الخمستين من العقاب الخمسة أولى من الأخرى، فامّا أن يسقطا معاً، وهو خلاف مذهبه، أو لا يسقط شيء منهما، وهو المطلوب.

ولو فرضنا انه فعل خمسة أجزاء من الثواب، وخمسة أجزاء من العقاب، فان تقدّم اسقاط أحدهما للآخر لم يسقط الباقي بالمعدوم لاستحالة صيرورة المعدوم والمغلوب غالباً ومؤثِّراً، وإن تقارنا لزم وجودهما معاً، لأنّ وجود كل منهما ينفي وجود الآخر، فيلزم وجودهما حال عدمهما، وذلك جمع بين النقيضين[٢٨٩].

# التوبة بين عفوالله تعالى وغفرانه

لمّـا تعرضنـا في مجمل أحاديثنا السـابقة عن الاحباط والتكفـير، وتفرَّعنا من خلالهـما الى ايراد جملة مـا يتصل بهما، ورأي المدارس الاسـلامية في ماهيتهما، وحقيقتهما، كان لابـد لنا في نهاية المطاف من ان نعـرِّج الى طرح ومناقشـة واحد مـن الموضوعات الهامة المتصلة بالانسـان من خلال أعماله – حسـنها كان وسيئها – وعدل الله تبارك تعالى وما يتصل به من عفوه وغفرانه، وسعة رحمته ونعمه الوافرة على عباده، والمرتكزة بشـكل بيِّن على توبة الانسـان وندمه على ما فرَّط في جنب الله تعالى من قبل، بل وما يرتبط بهذه التوبة وما يتفرّع عنها وما يشترط بها، والله تعالى الموفق للصواب.

# مدخل في التوبة

من يتأمل في أبعاد التوبة والانابة الى الله تبارك وتعالى ويخضعها للدراسة والتفحُّص فسيجدها من المستلزمات الواجبة التي لا يسع المؤمن تجاوزها والاعراض عن وجوب التقيُّد بها، لانها من الأمور التـي يدفع بها الانسان عن نفسه الضرر المترتّب على المعصية عند الحساب والمسائلة، كما وانها من مستلزمات التحسين والتقبيح العقليين، لان فعل المعصية وقوع في القبيح، وارتكاب له، حين نجد الاعراض عنه، والندم على وقوعه من الشخص أمر حسن يقر به العقل البشري ويسلِّم بصوابه.

قال المحقّق الطوسي (رحمه الله): والتوبة واجبة لدفعها الضرر، ولوجوب الندم على كل قبيح أو اخلال بالواجب[٢٩٠].

وقال العلامة الحلي (رحمه الله) في شرح هذا القول: التوبة الندم على المعصية، لكونها معصية، والعزم على ترك المعاودة في المستقبل، لان ترك العزم يكشف عن نفي الندم.

وهي واجبة بالاجماع، لكن اختلفوا، فذهب جماعة من المعتزلة الى انها تجب من الكبائر المعلوم كونها كبائر، أو المظنون فيها ذلك، ولا تجب من الصغائر المعلوم منها انها صغائر.

وقال آخرون: انها لا تجب من ذنوب تاب عنها من قبل.

وقال آخرون انها تجب من كل صغير وكبير من المعاصي والاخلال بالواجب، سواء تاب عنها قبل أو لم يتب. وأضاف (رحمه الله): وقد استدل المصنف (رحمه الله) على وجوبها بأمرين:

الاول: انها دافعة للضرر الذي هو العقاب أو الخوف، ودفع الضرر وا جب.

الثاني: انا نعلم قطعاً وجوب الندم على فعل القبيح، أو الاخلال بالواجب.

اذا عرفت هذا فنقول: انها تجب عن كل ذنب، لانها تجب من المعصية لكونها معصية، ومن الاخلال بواجب لكونه كذلك، هذا عام في كل ذنب واخلالا بالواجب[٢٩١][٢٩٢].

# وقفة مع الكتاب العزيز

كثيرة هي الآيات القرآنية المباركة المتحدّثة عن عفو الله تعالى وسعة رحمته بعباده، والمذكِّرة للانسان بان قبال عدل الله تبارك وتعالى عفوه عن كثير من معاصي ذلك الانسان وتفريطه على نفسه، وسنحاول ان نستعرض هنا بعضاً من تلك الآيات المباركة استشهاداً وتبركاً. قال جل شأنه في سورة البقرة: ﴿فتَلَقّى آدَم مِن رَّبهِ كَلِماتٍ فَتابَ عَلَيهِ إنَّه هوَ التَوّابِ الرَّحيم﴾[٢٩٣].

وفيها أيضاً قال سبحانه: ﴿وَإذ قالَ موسى لِقَومِهِ يا قَومِ إنَّكم ظَلَمتم أنفُسَكم بِاتِّخاذِكمُ العِجلَ فتوبوا الى بارِئكم فَاقتلوا أنفسَكُم ذلِكُم خَير لَكم عِندَ بارِئكم فَتابَ عَليكم إنَّه هو التَوّاب الرَّحيم﴾[٢٩٤].

قال عز شأنه في السورة نفسها: ﴿ثمَّ تَوَلَّيتم مِنْ بَعدِ ذلِكَ فَلَولا فَضلِ الله عَلَيكم وَرَحمَتهُ لَكنتم مِنَ الخاسِرينَ﴾[٢٩٥].

وقال جل شأنه فيها أيضاً: ﴿إنَّ الذينَ يَكتمون ما أنزَلنا مِنَ البَيناتِ وَالهدى مِنْ بَعدِ ما بَيّناة لِلناسِ في الكِتابِ أولئِكَ يَلعَنهم الله وَيَلعَنهم اللاعِنونَ * إلا الَّذينَ تابوا وَأصلَحُوا وَبيّنوا فَاولئِكَ أتوبُ عَلَيهِم وَأنا التَوابُ الرَّحيمُ﴾[٢٩٦].

وفيها أيضاً قال تبارك وتعالى: ﴿فَمَن اضطرَّ غيرَ باغ وَلا عادٍ فَلا اثمَ عَلَيهِ إنَّ الله غَفورٌ رَحيمٌ﴾[٢٩٧].

وقال تعالى أيضاً في نفس السورة: ﴿وَمِنَ الناسِ مَنْ يَشري نَفسَة ابتِغاءَ مَرضاةِ الله وَالله رَؤوفٌ بِالعِبادِ﴾[٢٩٨].

وفي هذه السورة قال سبحانه أيضاً: ﴿وَالله يَدعو الى الجَنَّةِ وَالمَغفِرَةِ بِاذنِهِ وَيبيّن آياتِهِ لِلناسِ لَعَلَّهم يَتَذَكَّرونَ﴾[٢٩٩].

وأما في سورة آل عمران فقد قال تبارك وتعالى: ﴿قل إنَّ الفَضلَ بيَدِ الله يؤتيهِ مَنْ يَشاء والله واسعٌ

َعليمٌ * يَختَصُّ بِرَحمَتِهِ مَنْ يَشاء والله ذو الفَضلِ العَظيمِ﴾.(٣٠٠)

وفيها أيضاً قال عز من قائل: ﴿ولله ما في السَّمواتِ وَمافي الأرضِ يَغفِرُ لِمَن يَشاء وَيمعَذِّب مَنْ يَشاء وَالله َغفوٌر رَحيم﴾(٣٠١).

وقال تعالى في سورة النساء: ﴿إنَّما التَوبَة على الله لِلَذينَ يَعمَلونَ السُّوءِ بِجَهالَةٍ ثمَّ يَتوبونَ مِنْ قَريبٍ فَاولئِكَ يتوبالله عَلَيهِم وَكانَ الله عَليماً حَكيماً * وَلَيَستِ التَوبَة لِلَّذينَ يَعمَلونَ السَيّئاتِ حَتى اذا حَضَرَ أحَدَهم المَوت قالَ إني تبت الآنَ وَلا الَّذينَ يَموتونَ وَهم كفارٌ اولئِكَ أعتَدنا لَهم َعذاباً أليما﴾(٣٠٢).

وفي السورة نفسها قال عز شأنه: ﴿إن الله َكانَ غَفوراً رَحيماً﴾(٣٠٣).

وقال جلّ شأنه: ﴿وَالله يريد أن يتوبَ عَلَيكم وَيريد الَّذينَ يَتَّبعونَ الشَّهَواتِ أن تَميلوا مَيلا عَظيماً * يريدُ الله أن يُخَففَ عَنكم وَخلِقَ الانسانُ ضَعيفاً﴾(٣٠٤).

وقال سبحانه في نفس السورة أيضاً: ﴿وَلَو أنَّهم إذ ظَلَموا أنفسَهم جاءوكَ فَاستَغفَروا الله وَاستَغفَرَ لَهُمُ الرَسولَ لَوَجَدوا الله تَواباً رَحيماً﴾(٣٠٥).

وفيها أيضاً قال جل شأنه: ﴿فأولئِكَ عَسى الله أن يَعفوَ عَنهم وَكانَ الله عَفواًغفوراً﴾(٣٠٦).

وفى سورة المائدة قال تبارك وتعالى: ﴿فَمَن تابَ مِنْ بَعدِ ظلمِهِ وأصلَحَ فَإنَّ الله يتوب عَليهِ إنَّ الله َغفورٌ رَحيمٌ * ألَمْ تَعلَم أنَ الله لَهُ مُلك السَّمواتِ وَالأرضِ يعَذب مَنْ يَشاء وَيَغفِر لِمَنْ يَشاء وَالله على كل شَيءٍ قَدير﴾(٣٠٧).

وقال عز من قائل في سورة الاعراف: ﴿وَالَذينَ عَمِلوا السَيئاتِ ثمَّ تابوا مِنْ بَعدِها وَآمَنوا إن رَبَّكَ مِنْ بَعدِها لغَفور رَحيم﴾(٣٠٨).

وقال تعالى في السورة نفسها: ﴿قالَ عَذابي أُصيب بِهِ مَنْ أشاء وَرَحمَتي وَسِعَت كل شَيءٍ فَسَأكتبها لِلذينَ يَتقونَ وَيؤتونَ الزكاةَ وَالَّذينَ هم بِآياتِنا يؤمِنونَ﴾(٣٠٩).

وقال سبحانه في سووة التوبة: ﴿وَآخَرونَ اعتَرَفوا بِذنوبِهِم خَلطوا عَمَلا صالِحاً وَآخَرَ سَيئاً عَسى الله أن يَتوبَ عَلَيهِم إنَّ الله َغفورٌ رَحيم﴾(٣١٠).

وفيها أيضاً قال تعالى: ﴿وَآخَرونَ مُرجَونَ لأمرِ الله إمّا يُعَذبهم وَإمّا يتوب عَلَيهِم وَالله عَليمٌ حَكيم﴾(٣١١).

وفي سورة الحجر قال جل شأنه: ﴿نَبيء عِبادي أني أنا الغَفور الرَّحيم * وَأنَّ عَذابي هوَ العَذاب الأليم﴾(٣١٢).

وفي سورة النحل قال سبحانه: ﴿ثمَّ إنَّ رَبَّكَ لِلَّذينَ عَمِلوا السوءِ بِجَهالَةٍ ثمَّ تابوا مِنْ بَعدِ ذلِكَ وَأصلَحوا إنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعدِها لَغَفور رَحيمٌ﴾(٣١٣).

وقال تبارك وتعالى في سورة مريم: ﴿إلا مَنْ تابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صالِحاً فَاولئِكَ يَدخلُون الجَنَّةَ وَلا يظلَمونَ شَيئاً﴾(٣١٤).

وقال عز من قائل في سورة النور: ﴿وَلَولا فَضل الله عَلَيكم وَوَحمَته وَأن الله تَوّاب رَحيمٌ﴾(٣١٥).

وفي نفس السورة قال تعالى أيضاً: ﴿ألا تحِبونَ أن يَغفِرَ الله لَكم وَالله غَفور رَحيم﴾(٣١٦).

وقال عز من قائل في سورة الفرقان: ﴿إلاّ مَنْ تابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلاً صالِحاً فَاولئِكَ يبَدل الله سَيِّئاتِهم حَسَناتِ وَكانَ الله غفوراً رَحيماً * وَمَنْ تابَ وَعَمِلَ صالِحاً فَإنه يتوب الى الله مَتاباً﴾(٣١٧).

وفي سورة القصص قال تعالى: ﴿قالَ رَبِّ إني ظَلَمت نَفسي فَاغفِر لي فَغَفَرَ لَه إنه هوَ الغَفور الرَحيم﴾(٣١٨).

وقال سبحانه في سورة الأحزاب: ﴿ليعَذِّبَ الله المنافِقينَ وَالمنافِقاتِ وَالمشرِكينَ وَالمشرِكاتِ وَيَتوب الله على المُؤمِنينَ وَالمؤمِناتِ وَكانَ الله غفوراً رَحيماً﴾(٣١٩).

وقال تعالى في سورة الزمر: ﴿قل يا عِبادِيَ الَّذينَ أسرَفُوا على أنفسِهِم لا تَقنَطوا مِنْ رَحمَةِ الله إنَّ الله يَغفِر الذّنوبَ جَميعاً إنَّهُ هوَ الغَفور الرَّحيم * وَأنيبوا الى رَبّكم وَأسلِموا لَه مِنْ قَبلِ أنْ يَأتيَكُم العَذاب ثمَّ لا تنصَرونَ﴾(٣٢٠).

وفي سورة الشورى قال تبارك وتعالى: ﴿وَهوَ الَّذي يَقبَل التَوبَةَ عَنْ عِبادِهِ وَيَعفو عَنِ السَيئاتِ وَيَعلَم ما تَفعَلونَ﴾(٣٢١).

وفي سورة الفتح قال جل شأنه: ﴿وَلله ملك السَّمواتِ وَالأرضِ يَغفِر لِمَن يَشاء وَيعَذب مَنْ يَشاء وَكانَ الله غفوراً رَحيماً﴾(٣٢٢).

وقال عز شأنه في سورة النجم: ﴿الذينَ يجتَنِبونَ كَبائِرَ الإثم وَالفَواحِشَ إلا اللَمَمَ إن رَبَّكَ واسع المَغفِرَةِ﴾(٣٢٣).

وقال تبارك وتعالى في سورة الحديد: ﴿وَإنَّ الله بِكُم لَرَؤوف رَحيمٌ﴾(٣٢٤).

وأخيراً فقد قال جل شأنه: ﴿يا أيُّها الَّذينَ آمَنوا توبوا الى الله توبَةً نَّصوحاً عَسى رَبكم أن يكَفرَ عَنكم سَيئاتِكم وَيدخِلَكم جَنّاتٍ تَجري مِنْ تحتِها الأنهار يَومَ لا يخزي الله النَّبيَّ وَالَّذينَ آمَنوا مَعَهُ نُورهم يَسعى بينَ أيديهِم وَبِأيمانِهِم يَقولون رَبّنا أتمِم لَنا نورَنا وَاغفِر لَنا إنَّكَ على كل شَيءٍ قَدير﴾(٣٢٥).

وغير ذلك من الآيات المباركة الكريمة التي لا يعسر على أحد ادراكها ومعرفتها في متن الكتاب العزيز، والمتحدّثة عن عظم رحمة الله تعالى، وسعة عفوه عن عباده قِبال ما فرّطوا في جنبه، وحمّلوا أنفسهم من الأوزار الكبيرة التي تنوء بثقلها الجبال العظام، وترتعش لهولها الفيافي والوديان، نسأله تعالى ان يشملنا برحمته، ويغمرنا بعفوه انه أرحم الراحمين.

# وقفة مع الروايات

من يستقرئ الروايات الواردة عن أهل بيت العصمةعليس ويتأمل في مفرداتها ومعانيها، فانه سيجد بوضوح وجلاء ذلك التفصيل الدقيق، والتوضيح البيّن لماهية التوبة وأشكالها وشرائطها، مع تعرض منها واسع الى عظم رحمة الله تعالى، وسعة مغفرته، وهذا ما سنحاول ان نستعرض جانباً منه قبل ان ننتقل الى ما يرتبط بهذا الموضوع من مباحث وتفاصيل باذن الله تعالى.

فمن ذلك ما رواه أبو ذر الغفاري (رحمه الله) من ان رسول الله ﷺ قال: ان رجلاً قال يوماً: والله لا يغفر الله لفلان، قال الله عز وجل: من ذا الذي تألّى على ان لا أغفر لفلان؟ فاني قد غفرت لفلان، وأحبطت عمل المتألّي بقوله: لا يغفر الله لفلان[٣٢٦].

وروى أبو عبدالله الصادق عليه السلام عن رسول الله ﷺ انه قال: قال الله جل جلاله: من أذنب ذنباً فعلم ان لي أن أعذبه، وأن لي أن أعفو عنه، عفوت عنه[٣٢٧].

وقال ﷺ: قال الله عز وجل: اني لا ستحيي من عبدي وأمتي يشيبان في الاسلام ثم اعذبهما[٣٢٨].

وقال ﷺ: من تاب قبل موته بسنة قبل الله تعالى توبته.

ثم قال ﷺ: ان السنة لكثير، من تاب قبل موتة بشهر قبل الله تعالى توبته.

ثم قال ﷺ: ان الشهر لكثير، من تاب قبل موته بجمعة قبل الله تعالى توبته.

ثم قال ﷺ: ان الجمعة لكثيرة، من تاب قبل موته بيوم قبل الله تعالى توبته.

ثم قال ﷺ: ان يوماً لكثير، من تاب قبل ان يعاين قبل الله تعالى توبته.[٣٢٩]

وعنه ﷺ: ان الله يقبل توبة عبده ما لم يغرغر، توبوا الى ربكم قبل ان تموتوا، وبادروا بالأعمال قبل ان تشتغلوا، وصلوا الذي بينكم بكثرة ذكركم ايّاه.[٣٣٠]

وقال ﷺ: التائب من الذنب كمن لا ذنب له[٣٣١].

وعنهﷺ انه قال: مثل المؤمن عند الله عز وجل كمثل ملَك مقرب، وان المؤمن عند الله عز وجل أعظم من ذلك، وليس شيء أحب الى الله تعالى من مؤمن تائب، أو مؤمنة تائبة[٣٣٢].

وروي عنهﷺ انه قال: التائب اذا لم يستبن أثر التوبة فليس بتائب: يرضي الخصماء، ويعيد الصلوات، ويتواضع بين الخلق، ويتقي نفسه عن الشهوات، ويهزل رقبته بصيام النهار، ويصفر لونه بقيام الليل، ويخمص بطنه بقلة الاكل، ويقوس ظهره من مخافة النار، ويذيب عظامه شوقاً الى الجنة، ويرق قلبه من هول ملك الموت، ويجفف جلده على بطنه بتفكُّر الأجل. فهذا أثر التوبة، واذا رأيتم العبد على هذه الصورة فهو تائب ناصح لنفسه[٣٣٣].

وقالﷺ: أتدرون من التائب؟

قالوا: اللهم لا.

قالﷺ: اذا تاب العبد ولم يرض الخصماء فليس بتائب.

ومن تاب ولم يزد في العبادة فليس بتائب.

ومن تاب ولم يغيّر لباسه فليس بتائب.

ومن تاب ولم يغيّر رفقاءه فليس بتائب.

ومن تاب ولم يغيِّر مجلسه فليس بتائب.

ومن تاب ولم يغير فراشه ووسادته فليس بتائب.

ومن تاب ولم يغيِّر خلقّه ونيته فليس بتائب.

ومن تاب ولم يفتح قلبه ولم يوسع كفه فليس بتائب.

ولم تاب ولم يقصر أمله، ولم يحفظ لسانه فليس بتائب.

ومن تاب ولم يقدم فضل قوته قوته من بدنه فليس بتائب.

واذا استقام على هذه الخصال فذاك التائب[٣٣٤].

وروي عن أمير المؤمنينعليه السلام انه قال: لا شفيع أنجح من التوبة[٣٣٥]

وعنهعليه السلام انه قال: توبوا الى الله عز وجل، وادخلوا في محبته، فان الله تعالى يحب التوابين ويحب المتطهرين، والمؤمن تؤاب[٣٣٦].

وعنهعليه السلام: تعطَّروا بالاستغفار لا تفضحكم روائح الذنوب[٣٣٧].

وشرح أمير المؤمنينعليه السلام لكميل بن زياد حد الاستغفار فقال: ان العبد اذا اصاب ذنباً يقول: استغفر الله بالتحريك.

فقال له كميل: وما التحريك؟

قال‰: الشفتان واللسان يريد ان يتبع ذلك بالحقيقة.

فقال له: وما الحقيقة؟

فقال‰: تصديق بالقلب، واضمار ان لا يعود الى الذنب الذي استغفر منه.

فقال كميل: فاذا فعلت ذلك فأنا من المستغفرين؟

فقال‰: لا.

فقال كميل: فكيف ذاك؟

قال‰: لانك لم تبلغ الى الاصل بعد.

قال كميل: فأصل الاستغفار ما هو؟

فقال‰: الرجوع الى التوبة من الذنب الذي استغفرت منه، وهي أول درجة العابدين. والاستغفار اسم واقع لمعان ست:

أولها: الندم على ما مضى.

والثاني: العزم على ترك العود أبداً.

والثالث: أن تؤدي حقوق المخلوقين التي بينك وبينهم.

والرابع: أن تؤدي حق الله تعالى في كل فرض.

والخامس: أن تذيب اللحم الذي نبت على السحت والحرام، حتى يرجع الجلد الى عظمه، ثم تنشئ فيما بينهما لحماً جديداً.

والسادس: أن تذيق البدن ألم الطاعات كما أذقته لذات المعاصي[٣٣٨][٣٣٩].

وصعد أمير المؤمنين‰ المنبر بالكوفة فحمد الله تعالى وأثنى عليه، ثم قال: أيُّها الناس، ان الذنوب ثلاثة، ثم أسمك.

فقال له حبَّة العرني: يا أمير المؤمنين، قلتَ الذنوب ثلاثة ثم أسمكتَ؟!

فقال‰: ما ذكرتها إلّا وانا اريد ان اُفسِّرها، ولكن عرض لي بهر حال بيني وبين الكلام.

نعم، ان الذنوب ثلاثة: فذنب مغفور، وذنب غير مغفور، وذنب نرجو لصاحبه ونخاف عليه.

قيل: يا أمير المؤمنين، فبيِّنها لنا.

قال‰: نعم، أمّا الذنب المغفور: فعبد عاقبه الله تعالى على ذنبه في الدنيا، فالله أحكم وأكرم أن يعاقب عبده مرتين.

وأما الذنب الذي لا يُغفر: فظلم العباد بعضهم، ان الله تبارك وتعالى اذا برز لخلقه أقسم قسماً على نفسه فقال: وعزَّتي وجلالي لا يجوزني ظلم ظالم ولو كف بكف، ولو مسحة بمسحة، ونطحة بين الشاة

القرناء الى الشاة الجمّاء، فيقتص الله للعباد بعضهم من بعض، حتى لا يبقى لاحد عند أحد مظلمة، ثم يبعثهم الله تعالى للحساب.

وأمّا الثالث: فذنب ستره الله تعالى على عبده، ورزقه التوبة، فأصبح خاشعاً من ذنبه، راجياً لربِّه، فنحن له كما هو لنفسه، نرجو له الرحمة، ونخاف عليه العقاب[٣٤٠][٣٤١].

وروى أبو بصير عن أبي جعفرعلس انه قال: اذا دخل أهل الجنة بأعمالهم فأين عتقاء الله من النار[٣٤٢].

وعنهعليه السلام: كفى بالندم توبة[٣٤٣].

وروى جابر عن أبي جعفرعليه السلام في قول الله تعالى: ﴿وَمَن يَغفر الذنوبَ إلا الله وَلَم يُصِرُّوا على ما فَعَلوا وَهم يَعلَمونَ﴾[٣٤٤]

قال: الاصرار ان يذنب العبد ولا يستغفر، ولا يحدّث نفسه بالتوبة، فذلك الاصرار[٣٤٥].

وعن أبي عبداللهعليه السلام قوله: أوحى الله عز وجل الى داود النبي على نبيّنا وآله وعلس: يا داود ان عبدي المؤمن اذا أذنب ذنباً ثم رجع وتاب من ذلك الذنب استحيى مني عند ذكره غفرت له، وأنسيته الحفظة، وأبدلته الحسنة، ولا أُبالي وأنا أرحم الراحمين[٣٤٦].

وعن معاوية بن وهب قال: سمعت أبا عبداللهعليه السلام يقول: اذا تاب العبد المؤمن توبة نصوحاً أحبه الله تعالى، فستر عليه في الدنيا والآخرة.

قلت: وكيف يستر عليه؟

قالعليه السلام: ينسي ملكيه ما كتبا عليه من الذنوب، وأوحى الى جوارحه: اكتمي عليه ذنوبه، وأوحى الى بقاع الارض: اكتمي عليه ما كان يعمل عليك من الذنوب، فيلقى الله تعالى حين يلقاه وليس شيء يشهد عليه بشيء من الذنوب[٣٤٧].

وروى الحلبي عن أبي عبداللهعليه السلام في قول الله تعالى: ﴿وَلَيسَتِ التَوبَةَ لِلَّذينَ يَعمَلونَ السَيئاتِ حَتى اذا حَضَرَ أحَدَهم المَوتُ قالَ إنّي تبت الآن﴾[٣٤٨]

قال: هو الفرار تاب حين لم تنفعه التوبة، ولم تقبل منه[٣٤٩].

وعنهعليه السلام انه قال: التائب من الذنب كمن لا ذنب له، والمقيم على الذنب وهو مستغفر منه كالمستهزئ[٣٥٠].

وروي عن أبي جعفر الثانيعليه السلام قوله: تأخير التوبة اغترار، وطول التسويف حيرة، والاعتلال على الله تعالى هلكة، والاصرار على الذنب أمن لمكر الله، ولا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون[٣٥١].

وعن أحمد بن هلال قال: سألت أبا الحسن الاخيرعلس عن التوبة النصوح ما هي؟

فكتب عليه السلام: ان يكون الباطن كالظاهر وأفضل من ذلك[٣٥٢].

وسأل ابراهيم بن محمّد الهمداني الامام الرضا عليه السلام: لأي علة أغرق الله تعالى فرعون وقد آمن به، وأقر بتوحيده؟

فقال عليه السلام: لانه آمن عند رؤية البأس، والايمان عند رؤية البأس غير مقبول، وذلك حكم الله تعالى ذكره في السلف والخلف.

قال الله عز وجل: ﴿فلَما رَأوا بَأسَنا قالوا آمَنا بالله وَحدَه وَكَفَرنا بِما كنّا بِهِ مشرِكينَ * فَلَم يَكن يَنفَعهم إيمانهم لَمّا رَأوا بَأسَنا﴾[٣٥٣].

وقال عز وجل: ﴿يَومَ يَأتي بَعض آياتِ رَبكَ لا يَنفَعُ نَفساً إيمانها لَم تَكن آمَنت مِنْ قَبل أو كَسَبَت في إيمانِها خَيرا﴾[٣٥٤].

وهكذا فرعون لما أدركه الغرق قال: ﴿آمَنت أنَّهُ لا إلـهَ إلا الذي آمَنَت بـهِ بَنو اسرائيلَ وَأنا مِنَ المسلمينَ﴾ فقيل له: ﴿الآنَ وَقَد عَصَيتَ قَبل وَكَنتَ مِنَ المفسِدينَ﴾[٣٥٥][٣٥٦].

# تفريع وتعقيب

لا ريب بان من الامور التي يجب ان لا تخفى على المؤمن كون التسويف بالتوبة من الاسباب التي قد يؤتى منها على غرة ولات حين مناص، حيث لا ينفع حينئذ نفس معذرتها ولا تنصلها، لان كل أمرئ بما كسب رهين، وذنوبه معلقة به، تجره الى الحساب والمسائلة، وفي نهاية الختام الى العقاب والجزاء الاليم، أجارنا الله تعالى وجميع المؤمنين من ذلك.

نعم، فمن هنا كان الامر بالمبادرة الى التوبة لله تعالى، والمعاجلة بها قبل ان يموت القلب، وينسلخ الايمان منه، ويأتي الموت والانسان في غفلة منه، قد شغلته الدنيا، وغرته زينتها، وهذا ما يتبين للمستقرئ في مجمل الآيات القرآنية المباركة، والاحاديث الشريفة التي تقدّم منا ذكرها آنفاً.

ثم ان المستشف من جملة ما تقدم وجوب اقتران الندم - على ما سلف من فعل القبيح من ذلك التائب - مع التوبة، وهو أمر لازم لا مناص منه، ولا قبول دونه، وان كان المتكلّمون قد اختلفوا في تبعُّض هذه التوبة أم لا، حيث ذهب البعض منهم الى عدم جواز التبعيض، حين ذهب الآخرون الى جوازه.

والاستقراء المتأمل في مدعيات الطرفين يظهر بجلاء قوة ومتانة ما ذهب اليه القائلون بجواز التبعيض، لعموم النصوص، وموافقته للدليل العقلي، مع ضعف ما ذهب اليه الطرف الآخر من عدم ذلك الجواز.

قال المحقق الطوسي (رحمه الله): ويندم على القبيح لقبحه، وإلاّ لانتفت التوبة، وخوف النار ان كانت الغاية فكذلك، وكذا الاخلال بالواجب، فلا يصح من البعض، ولا يتم القياس على الواجب، ولو اعتقد فيه الحسن لصحت التوبة، وكذا المستحقر.

وأضاف (رحمه ُالله): والتحقيق: ان ترجيح الداعي الى الندم عن البعض يبعث على خاصة، وان

اشـترك الداعـي في الندم على القبيـح لقبحه، كما في الدواعي الى الفعل، ولو اشـترك الترجيح اشـترك وقـوع النـدم، فلا يصح الندم، وبـه يتأول كلام أمير المؤمنين وأولادهﷺ، وهـو ان التوبة لا تصح عن بعض دون بعض، وإلا لزم الحكم ببقاء الكفر على التائب منه والمقيم على صغيره[٣٥٧].

نعم، فان من يرتكب القبيح، ويقع في معصية ارتكابه يجب ان تقترن توبته بندمه على فعل هذا الامر لانه قبيح بذاته، وفيه معصية لله تبارك وتعالى، فتكون توبته حقيقية، وندمه واضح بيّن.

كما ان الخلاف في مسألة امكان تبعض التوبة على الذنوب أم لا، فانه قد أخذ من المتكلمين مساحة واسعة من البحث والنقاش، سنحاول ان نتناول ذلك في مطاوي حديثنا القادم ان شاء الله تعالى.

قال العلامة الحلي (رحمه الله) في شرحه لقول المحقق الطوسي: يجب على التائب ان يندم على القبيح لقبحـه، وان يعـزم على ترك المعاودة اليـه، اذ لولا ذلك لانتفت التوبة، كمن يتـوب من المعصية حفظاً لسلامة بدنه، أو لعرضه، بحيث لا ينثلم عند الناس، فان مثل هذا لا يعد توبة، لانتفاء الندم.

وأمـا التائـب خوفاً من النار، فان كان الخـوف من النار هي الغاية في توبتـه، بمعنى انه لولا خوف النار لم يتب، فكذلك، أي لا تصح منه التوبة، لانها ليست توبة عن القبيح لقبحه، فجرى مجرى طالب سـلامة البـدن، وان لم يكـن هو الغاية، بان يندم عليـه لانه قبيح وفيه عذاب النار، فلـولا القبح لما ندم عليه، لانه اخلال بالواجب، وعزم على فعل الواجب في المسـتقبل لأجل كونه اخلالا بالواجب، فهي توبة صحيحة.

وان كان خوفـاً مـن النـار، أو مـن فـوات الجنة، فـان كان هـو الغاية لم تصـح توبتـه، والا لكانت صحيحة، ولهذا ان المسيء لو اعتذر الى المظلوم لا لأجل اسـائته بل لخوفه من عقوبة السـلطان لم يقبل العقلاء عذره.

ثـم انتقـل (رحمه الله) الى التبعيض فقال: اختلف شـيوخ المعتزلة، فذهب أبو هاشـم الى ان الندم لا يصح من قبيح دون قبيح، وذهب أبو علي الى جواز ذلك، والمصنف(رحمه الله) استدل على مذهب أبي هاشم بانا قد بينا انه يجب ان يندم على القبيح لقبحه، ولولا ذلك لم تكن مقبولة على ما تقدم.

والقبـح حاصـل في الجميع، فلو تاب من قبيح دون قبيح كشـف ذلك عن كونه تائباً عنه لا لقبحه، بل لامر آخر يوجد في ذلك دون هذا.

واحتـج أبو عـلي بانه لو لم تصح التوبة عن قبيح دون قبيح لم يصـح الاتيان بواجب، والتالي باطل، فالمقـدم مثلـه بيان الشرطية. انه كما يجب عليه ترك القبيح لقبحـه كذا يجب على فعل الواجب لوجوبه، فلـو لـزم من اشـتراك القبائح فى قبح عدم صحـة التوبة من بعض القبائح دون بعض لزم من اشـتراك الواجبّات في الوجوب عدم صحة الاتيان بواجب دون آخر.

وأما بطلان التالي فبالاجماع، اذ لا خلاف في صحة الصلاة ممن أخل بالصوم.

وأجاب أبو هاشم بالفرق بين ترك القبيح لقبحه وفعل الواجب لوجوبه، بالتعميم في الاول دون الثاني، فان من قال: لا آكل الرمانة لحموضتها، فانه لا يقدم على أكل كل حامض لاتحاد الجهة في المنع...

ثم قال (رحمه الله): وقد تصح التوبة من قبيح دون قبيح اذا اعتقد التائب في بعض القبائح انها حسنة، وتاب عما يعتقده قبيحاً، فانه تقبل توبته لحصول الشرط فيه، وهو ندمه على القبيح لقبحه.

ولهذا اذا تاب الزاني عن الزنا فانه تقبل توبته وان كان اعتقاده قبيحاً، لانه لا يعتقده كذلك، فيصدق في حقه انه تاب عن قبيح لقبحه.

وأما اذا كان هناك فعلاً أحدهما عظيم القبح، والآخر صغيره وهو مستحقر بالنسبة اليه حتى لا يكون معتداً به، ويكون وجوده بالنسبة الى العظيم كعدمه حتى تاب فاعل القبيح من العظيم، فانه تقبل توبته.

مثال ذلك: ان الانسان اذا قتل ولد غيره وكسر له له قلماً ثم تاب وأظهر الندم على قتل الولد دون كسر القلم، فانه تقبل توبته، ولا يعيبه العقلاء بكسر القلم، وان كان لابد ان يندم على جميع اساءته، وكما ان كسر القلم حال قتل الولد لا يعد اساءة، فكذا العزم.

وأخيراً فان العلامة (رحمه الله) خلص بالقول من انه: تجوز الثوبة عن قبيح دون قبيح، لان الافعال تقع بحسب الدواعي، وتنتفي بحسب الصوارف، فاذا ترجح الداعي وقع الفعل.

اذا عرفت هذا فنقول: يجوز ان يرجع فاعل دواعيه الى الندم عن بعض القبائح دون بعض، وان كانت القبائح مشتركة في الداعي الذي يدعو الى الندم عليها، وذلك بان تقترن ببعض القبائح قرائن زائدة، كعظم الذنب، أو كثرة الزواجر عنه، أو الشناع عند العقلاء عند فعله، ولا تقترن هذه القرائن ببعض القبائح، فلا يندم عليها.

وهذا كما في دواعي الفعل، فان الافعال الكثيرة قد تشترك في الدواعي ثم يؤثر صاحب الدواعي بعض تلك الافعال على بعض تلك الافعال على بعض، بان تترجح دواعيه الى ذلك الفعل بما يقترن به من زيادة الدواعي، فلا استبعاد في كون قبح الفعل داعياً الى الندم ثم يقترن ببعض القبائح زيادة الدواعي الى الندم عليه، فيترجح لاجلها الداعي الى الندم على ذلك البعض...

وعلى هذا ينبغي ان يُحمل كلام أمير المؤمنين علي‌ؑ وكلام أولاده كالرضا وغيره‌ؑ حيث نقل عنهم نفي تصحيح التوبة عن بعض القبائح دون بعض، لانه لو لا ذلك لزم خرق الاجماع، والتالي باطل، فالمقدّم مثله بيان الملازمة ان الكافر اذا تاب عن كفره وأسلم وهو مقيم على الكذب، فاما

يحكم باسلامه وتقبل توبته عن الكفر، أولا، والثاني خرق للاجماع لاتفاق المسلمين على اجراء أحكام المسلمين عليه، والاول هو المطلوب، وقد التزم أبو هاشم استحقاقه عقاب الكفر وعدم قبول توبته واسلامه، لكن لا يمتنع اطلاق اسم الاسلام عليه[٣٥٨].

كما ان ممّا ينبغي ان لا يغفل عنه أحد ان التوبة والانابة لله تعالى مطلوبة من الجميع[٣٥٩]، كل واحد حسب درجته وقربه من الله تعالى.

فالناس من ذنوبهم ومعاصيهم، والانبياء والأوصياء من تركهم دوام الذكر والاشتغال بالمباحات، فيغفر الله تعالى للناس ما اقترفوا من ذنوب - باذنه - ويرفع درجة الانبياء والاوصياء بخوفهم منه، وبكائهم بين يديه من أمر لم يقترفوا فيه ذنباً، ولكنهم آلوا على انفسهم ان يعبدوا الله كما عرفوه، وذلك هو أعظم درجات العبادة.

# خاتمة المطاف

وأخـيراً فانـا ونحن نطوي المحطة الأخيرة من تجوالنا في مبحث أصل العدل، لابد لنا من ان نشـير الى انّـا عمدنـا ما جهدنا لتقديم هذا المبحث بالشـكل الذي يمكنه اسـتشراف أكثر المـوارد المتصلة به، والمرتبطة بكيانه، وبشـكل ميسَّر بسيط يجعله بمتناول فهم الجميع، لانه من المواضيع الحساسة والمهمة المرتبطـة بلـب عبـادة الانسـان، وحقيقة ايمانه بالله تبـارك وتعالى، ومـا التوفيق إلا من عنـد الله العزيز الرحيم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين.

## الهوامش

(١) النساء٤:١١٦.

(٢) النساء٤: ٤٨.

(٣) المائدة ٥: ٧٢.

(٤) للعقل البشري اهمية كبرى في حياة الانسان، لما اسبغ عليه خالقه من القدرات والامكانيات الكبرى التي يستطيع الانسان بواسطتها تلمس مرافيء الامان، ومحطاتها الصحيحة، وحيث يعد تجاوز ما له من الدور الكبير في ذلك مغالطة كبرى، ومفسدة لا تسد خللها.

نعم، ولعل التأمل المتفحص بجملة التوصيات الالهية الحاثة على وجوب الأسترشاد بالعقل لادراك الحقائق المنجية للانسان من الضلال والأنحراف والسقوط، وما لمن استرشد بالعقل في حياته وتعامله الدنيوي والاخروي المتعدد التفرعات، والمتشابك الحلقات، كل ذلك يوشي بجلاء امام ذلك المتفحص والمتأمل ما للعقل من كبير الاهمية، وبالغ الخطورة.

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ان في خلقِ السمواتِ وَالارضِ وَاختلافِ الليلِ وَالنَهارِ وَالفلك التي تجَري في البَحرِ... لاياتٍ لِقَوم يَعقِلونَ﴾ البقرة ٢: ١٦٤.

وقوله تعالى: ﴿كذلِك يبين الله لَكم آياتِهِ لعَلَكُم تعقِلون﴾ البقرة ٢: ٢٤٢.

وقوله جل اسمه: ﴿وَما يَذكّر الا اولو الألباب﴾ آل عمران ٣: ٧.

وقوله تبارك وتعالى: ﴿إن شر الدواب عندَ الله الصم البكم الذينَ لا يَعقِلونَ﴾ الانفال ٨: ٢٢.

وقوله عز من قائل: ﴿ويجعَل الرجسَ على الذينَ لا يؤمنونَ﴾ يونس ١٠:١٠٠.

وقوله أيضاً جل اسمه: ﴿هدىً وَذكرى لاولي الألبابِ﴾ المؤمن ٤٠: ٥٤.

قوله تعالى: ﴿قَد بينا لكم الآياتِ لعَلَكم تَعقلونَ﴾ الحديد ٥٧: ١٧.

وأخيراً قوله سبحانه: ﴿ذلِكَ بأنهم قوم لا يَعقِلونَ﴾ الحشر ٥٩: ١٤.

وأما في التأمل بجملة من الاحاديث الشريفة المختلفة المنقولة عن أهل بيت العصمة عليهم السلام فان فيه الكثير من الاشارات والتوصيات المختلفة المختصة بهذالأمر.

فمن ذلك ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله من قوله: ما قسم الله تعالى للعباد شيئاً أفضل من العقل.

وقوله صلى الله عليه وآله: خلق الله تعالى العقل فقال له: أدبِر، فأدبَر، ثم قال له: أقبِل، فأقبَل، ثم قال جل اسمه: وعزتي وجلالي ما خلقت خلقاً هو أكرم علي منك، بك أثيب وبك أعاقب، وبك آخذ وبك أعطي.

وفي خبر آخر: اياك آمر واياك أنهى، واياك أثيب واياك أُعاقب.

وقوله صلى الله عليه وآله أيضاً: اذا بلغكم عن رجل حسن حاله فانظروا في حسن عقله، فانه يجازى بعقله.

وقوله صلى الله عليه وآله: قوام المرء عقله، ولا دين لمن لا عقل له.

وقوله صلى الله عليه وآله: استرشدوا العقل ترشدوا، ولا تعصوه تندموا.

وما روي عن أمير المؤمنين علي بن ابي طالبعليه السلام من قوله: لا غنى كالعقل، ولافقر كالجهل.
وقولهعليه السلام: أغنى الغنى العقل، وأكبر الفقر الحمق.
وقولهعليه السلام أيضاً: لاعدة أنفع من العقل، ولا عدو أضر من الجهل.
وقولهعليه السلام أيضاً: العقول أئمة الأفكار، والأفكار أئمة القلوب، والقلوب أئمة الحواس، والحواس أئمة الأعضاء.
وللعلامة المجلسي طيب الله تعالى ثراه بياناً مفيداً يتصل بحديثنا هذا، نورد بعضه مختصراً، تتميماً للفائدة، وتأكيداً لهذا المنحى.
قال قدس سره: ان المراد بالعقل اصطلاحاً يتفرع الى عدة أمور، منها :
انه قوة ادراك الخير والشر، والتمييز بينهما، والتمكن من معرفة اسباب الأُمور وذوات الأسباب.
هو ملكة وحالة في النفس تدعو الى اختيار الخير والنفع، واجتناب الشرور والمضار. وبها تقوى النفس على زجر الدواعي الشهوانية والغضبية، وغيرها.
هو ايضاً القوة التي يستعملها الناس في نظام امور معاشهم، فان وافقت قانون الشرع واستعملت فيما استحسنه الشارع تسمى بعقول المعاش، وهو ممدوح، واذا استعملت في الامور الباطلة والحيل الفاسدة تسمى النكراء، وهو مذموم.
مراتب استعداد النفس لتحصيل النظريات وقربها وبعدها عن ذلك.
النفس الناطقة الانسانية التي بها يتميز عن سائر البهائم. (بحار الأنوار ١:٩٩).

(٥) قال الله تبارك وتعالى في سورة آل عمران (٣: ٨٥): ﴿وَمَن يَبتَغِ غَيرَ الاسلام ديناً فَلَن يقبَلَ مِنه وَهو في الآخِرَةِ مِنَ الخاسِرينَ﴾.
ثم ان التأمل في العقائد المشوهة المنسوبة الى الاديان السماوية السالفة، كاليهودية والنصرانية، يظهر بجلاء اسفاف تلك العقائد المحرفة في نسبة الظلم والجهل وغير ذلك من الصفات الباطلة الى الخالق جل اسمه، وحيث لا يعسر على المرء تبين ذلك من خلال مطالعة ما يعرف بالكتاب المقدس، والذي يحوي بين دفتيه ما يدعيه القوم من انها التوراة والانجيل، وحيث طفحا بالكثير من الخزعبلات والترهات الباطلة التي تشمئز منها النفوس، وتزدريها العقول، ولا تشك قيد لحظة من انها خرافات الاحبار والرهبان التي نسبت ظلماً وجوراًالى الله تبارك وتعالى، او الى واحد من انبيائه وأوصيائه على أقل تقدير، وحيث تصدى الكثير من العلماء والباحثين والدارسين الى ابطال هذه المدعيات الفاسدة، والقطع بأنها منحولة وموضوعة، وبأيدي ماكرة خبيثة أرادت بفعلها هذا الاساءة الى عقائد السماء، وتشويه رسالاتها المباركة، وحرف أتباع هذه الديانات عن جادة الحق، ونهج الصواب، وتوجيههم نحو الهاوية والضياع، وهو ما نراه عياناً، ونتلمسه بوضوح من البيانات والمشاهدات اليومية الواضحة.

(٦) روي ان الامام جعفر بن محمد الصادقعليه السلام خاطب هشام بن الحكم بقوله: ألا أعطيك جملة في العدل والتوحيد؟

قال: بلى جعلت فداك.

فقال‌ﷺ: من العدل أن لا تتهمه، ومن التوحيد أن لا تتوهمه.

(٧) نعم، فانا نعتقد بان من صفات الله تبارك وتعالى الثبوتية الكمالية انه عادل غير ظالم، وانه جل اسمه لا يجور في قضائه، ولا يحيف في حكمه....

(٨) أوائل المقالات: ٥٨.

(٩) رغم أن البعض من المفكرين الاسلاميين قد وقع في مزالق سوء الفهم السطحي، وأخذ يخبط خبط عشواء دون دليل أو حجة يطمئن اليها متصوراً بان هذه التصورات الخاطئة لا تمس جرهر القول بالعدالة الإلهية المطلقة – وهذا ما ستتعرض إليه لاحقاً في مطاوي كتابنا اللاحقة ان شاء الله تعالى – الا ان الجميع يذهبون بلا ترديد إلى القطع بعدالة الله تبارك وتعالى، نقلاً وعقلاً.

(١٠) آل عمران ٣: ١٨٢.

(١١) النساء٤: ٤٠.

(١٢) الانعام ٦: ١٣١.

(١٣) التوبة ٩: ٧٠.

(١٤) يونس ١٠: ٤٤.

(١٥) النحل ١٦: ٣٣.

(١٦) الحج ٢٢: ١٠.

(١٧) ص ٣٨: ٢٨.

(١٨) المؤمن ٤٠: ٣١.

(١٩) السجدة ٤١: ٤٦.

(٢٠) ا لزخرف ٤٣: ٧٦.

(٢١) ق٥٠: ٢٨ – ٢٩.

(٢٢) النجم ٥٣: ٣١.

(٢٣) قال تعالى: ﴿وَاعلَموا أنَّ اللهَ بِكلَ شَىءٍ عَليم﴾ (البقرة ٢: ٢٣١).

وقال جل اسمه: ﴿إن الله كانَ بِكل شَيءٍ عَليماً﴾ (النساء٤: ٣٢).

وقال عز من قائل: ﴿إن الله كانَ عَليماً خَبيراً﴾ (النساء٤: ٣٥).

وغير ذلك من الآيات المباركة الكريمة المشيرة الى علم الله تبارك وتعالى، وهو ما سلف منا الحديث عنه مفصلاً في كتابنا التوحيد، فراجع.

(٢٤) وذلك لان العبث خلاف الحكمة، وكونه تعالى حكيم لا يتفق مع هذا الامر، فيسقط ولا يعتد به.

(٢٥) يلجأ الظالمون الى ارتكاب افعال الظلم للمحافظة على وجودهم أو ما يمتلكون، وهذا الامر ممتنع عن البارئ جل اسمه بلا جدال.

كما انه تبارك وتعالى نفى الظلم عن نفسه في العديد من آيات القرآن الكريم – راجع جملة الآيات التي تقدم منا ذكرها – فلا يمكن في هذه الحال الجمع بين النقيضين، فتأمل.

بـل وانه سـبحانه يأمر عبـاده بالعدل والاحسـان، ويحثهم على ذلـك، وينهاهم عن ارتـكاب الظلم واتيان الفواحش والمنكرات، وذلك محال عليه جل شأنه ان يأمر بشيءويأتي بخلافه

قال سبحانه: ﴿إن الله يَأمر بالعَدلِ وَالاحسانِ وَايتاء ذي القربى وَيَنهى عَنِ الفَحشاءِ وَالمنكَرِ وَالبَغي يَعِظكَم لَعَلَّكم تَذَكرونَ﴾ (النحل ١٦: ٩٠).

وقال تعالى في نفس السورة (الاية ٧٦): ﴿هَلْ يَستوي هوَ وَمَن يأمر بِالعَدلِ وَهوَ على صِراطٍ مستَقيم﴾

وقال تبارك وتعالى في سورة النساء (الآية ٥٨): ﴿وَإذا حَكَمتُم بَينَ الناسِ أنْ تَحكَموا بِالعَدلِ﴾

وقال سبحانه:﴿فَلا تَتبِعوا الهَوى أنْ تَعدِلوا﴾. (النساء٤: ١٣٥).

وفي سـورة المائدة (الآية٨): ﴿يا أيها الَذين آمَنوا كونوا قَوامينَ لله شـهَداءَ بِالقِسـطِ وَلا يَجرِمَنَّكم شَنئان قَوم عَلى ألا تَعدِلوا اعدِلوا هوَ أقرَب لِلتقوى وَاتَّقواالله إن اللهَ خَبير بِما تَعمَلونَ﴾

بل وتراه سبحانه يأمر رسوله الكريمﷺ بالعدل بين الناس كما في قوله: ﴿فَلِذلَكَ فَادع وَاستَقِم كَما أمِرتَ وَلا تَتبع أهواءَهم وَقل آمَنت بِما أنزَلَ الله مِن كِتابٍ وَأمِرت لأعدِلَ بَينَكم﴾: (الشورى ٤٢: ١٥).

(٢٦) غافر ٤٠: ٣١.

(٢٧) البقرة ٢: ٢٠٥.

(٢٨) الأنبياء٢١: ١٦.

(٢٩) الذاريات ٥١: ٥٦.

(٣٠) عقائد الامامية: ١٩.

(٣١) أصل الشيعة وأصولها: ٢٢٩.

(٣٢) سنتعرض لتلك المرتكزات بعد في مطاوي صفحات كتابنا الآتية بالبحث والمناقشة ان شاء الله تعالى.

(٣٣) كشف المراد: ٣٢٧.

(٣٤) وهما فريقي الإمامية ومن تابعهم من المعتزلة من جانب، والأشاعرة من جانب آخركما ذكرنا ذلك آنفاً.

(٣٥) كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٣٢٨.

(٣٦) تجريد الاعتقاد: ٣٢٩.

(٣٧) شرح التجريد: ٣٢٩.

(٣٨) أي القول بشرعية الحسـن والقبح وعجز العقل عن ادراك ذلك، فلو أمر الشرع – مثلاً – بالظلم صار تبعاً لهذا المبنى حسناً، ولو نهى عن العدل صار قبيحاً.

(٣٩) الأنبياء٢١: ٢٣.

(٤٠) أصل الشيعة وأصولها: ٢٢٩.

ولعل من النتائج الهامة التي يترتب عليها ما ذهب إليه الشـيعة الإمامية ومن وافقهم من المعتزلة من القول

التحسـين العقـلي هو تنزيه أفعـال الله تبارك وتعـالى عن العبث، وربطهـا بالغايات والأغـراض، وهي من المسـائل التي اسـتطال بها النقاش وتفرع بين العدلية والأشـاعرة، حيث ذهب الأولون إلى أن خلو أي فعل عن الغرض والغاية هو لهووعبث، ويعد قبيح عقلا، وهذا الأمر مستحيل على الله تبارك وتعالى.

حين ذهب الأشاعرة إلى خلاف ذلك، ولم يشترطوا ذلك فيها، وذكروا بأن فعله تعالى لو كان لغرض لكان ناقصاً لذاته، مسـتكملاً بتحصيل ذلك الغرض، لأنه لا يصلح غرضاً للفاعل إا ما هو أصلح له من عدمه، وهو معنى الكمال.

أقول: إن الأشاعرة في مذهبهم هذا خلطوا بشكل بيّن بين غرضين مختلفين هما:

١ - الغرض العائد إلى الفاعل.

٢ - الغرض العائد إلى الفعل أو إلى غيره.

فمـراد الشـيعة هنـا من القول بوجود العلة أو الغـرض أو الغاية يرجع إلى الثاني وليـس إلى الأول كما توهم ذلك الأشاعرة.

نعـم، إذا كان الغـرض يعـود إلى الفاعـل ففي هذه الحالة يقع ما عنوه بالاسـتكمال من خـلال تحصيل ذلك الغرض، ولكنه خلاف ما ذهب إليه الشيعة.

قال العلامة الحلي (رحمه الله) في معرض رده على هذا التفسـير الخاطيء: ان النقص انما يلزم لو عاد الغرض والنفع إليه تعالى، أما إذا كان الغرض عائداً إلى غيره فلا كما نقول انه تعالى يخلق العالم لنفعهم.

وقد أورد العلامة قوله هذا شرحاً لقول المحقق الطوسي في تجريده (٣٣١): ونفي الغرض يسـتلزم العبث، ولا يلزم عوده إليه.

ولعـل التأمـل في كثير مـن الآيـات القرآنية المتحدثة عـن أفعاله تعالى ينبـيء بصواب ما ذهب إليه الشـيعة الإمامية من هذا القول.

فمن ذلك قوله تعالى في سورة الدخان (الآية ٣٨ - ٣٩): ﴿وَما خَلَقنا السمواتِ وَالأرضَ وما بَينَهما لاعِبينَ * ما خَلَقناهما إلا بِالحَق وَلكِن أكثَرهم لا يَعلَمونَ﴾

وقوله تبارك وتعالى في سورة ص (الآية ٢٧): ﴿وَما خَلَقنا السَّماءَ وَالأرضَ وَما بَينَهما باطِلا ذلِكَ ظَن الذينَ كَفَروا فَويل لِلَذينَ كَفَروا مِنَ النارِ﴾

بـل وغـير ذلك من الآيات المباركة الأخرى التي لا يعسر على متدبـر إدراكها وإدراك حقيقة صواب المنهج الذي قال به الشيعة الإمامية ومن وافقهم فيه.

(٤١) الأعراف ٧: ٣٣.

(٤٢) النحل ١٦: ٩٠.

(٤٣) الأعراف ٧: ٢٧.

(٤٤) لسان العرب ٤: ١١٦.

(٤٥) تصحيح الاعتقاد: ٤٦.

(٤٦) لسان العرب ٧: ٢١٠.
(٤٧) تصحيح الاعتقاد: ٤٧.
(٤٨) مقالات الإسلاميين ٢: ١٤٦.
(٤٩) فاطر ٣:٤٥.
(٥٠) المائدة ٥: ١١٠.
(٥١) الذاريات ٥١: ٥٨.
(٥٢) النساء٤: ٥.
(٥٣) الصافات ٣٧: ٩٥ - ٩٦.
(٥٤) ويرد عليهم ان (ما) هنا موصولة لا مصدرية، لأنها لو كانت كذلك - أي كما يزعمون لتمت الحجة على ابراهيمعليه السلام من قبل عبدة الاصنام لاكما هو صحيح، فتأمل.
(٥٥) الملك ٦٧: ١٣ - ١٤.
(٥٦) ابراهيم ١٤: ٢٧.
(٥٧) ابراهيم ١٤: ٤.
(٥٨) وهو مردود كما يذكر ذلك العلامة (رحمه الله) في رده عليه، حيث قال: ان الايجاد لا يستلزم العلم، فان الفاعل قد يصدر عنه الفعل بمجرد الطبع، كالاحراق الصادر عن النار من غير علم، فلا يلزم من نفي العلم نفي الايجاد.
نعم، الإيجاد مع القصد يستلزم العلم، لكن العلم الاجمالي كاف فيه، وهو الحاصل في الحركات الجزئية بين المبدأ والمنتهى.
حيث أن الأشاعرة هنا خلطوا بين الفاعل بالقوة والفاعل بالفعل كما هو واضح، فتأمل.
(٥٩) هود ١١: ٣٤.
(٦٠) وهذا الاستدلال باطل، لأن الغواية تعني الدعوة إلى الضلال، وهو ممتنع ومستحيل الوقوع من قبل الله تبارك وتعالى.
ولعل المراد هنا حرمانه تعالى لهم من رحمته لشدة كفرهم، وعظم انحرافهم، وإقامة الحجة الدامغة عليهم بالفساد والإنحراف والمعصية.
بل ولعل المراد به الهلاك، أوغير ذلك خلاف ما قاله الأشاعرة.
وعموماً فانا سنتناول هذه المفردات في مبحث الهداية والغواية في صفحات كتابنا القادمة إن شاء الله تعالى، فتأمل.
(٦١) سيرد بعضاً آخر منها في مطاوي بحوثنا القادمة إن شاء الله تعالى.
(٦٢) أي القول بالجبر في الأعمال، والذي يستلزم الخلاف الواضح والقطعي مع الوجدان، ومع العقيدة الإسلامية كما هو معلوم.

(٦٣) لعـل مـن أوائل من قالـوا بذلك أصحاب ضرار بن عمر، والذي ظهر أمره في حـدود منتصف القرن الثاني الهجري، حيث قالوا بأن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى حقيقة، والعبد مكتسبها.

ثم لحقهم بعد ذلك أصحاب الحسـين بن محمد النجار المعروفون بالطائفة النجارية، وحيث يذهبون – على ما نقله عنهم الشهرستاني في ملله ونحله إلى أن البارئ تعالى هو خالق أعمال العباد – خيرها وشرها، حسنها وقبيحها – والعبد مكتسب لها ويثبتون تأثيراً للقدرة الحادثة، ويسمون ذلك كسباً.

ولعـل محاولة الأشـاعرة هـذه لا يخفى على مسـتقريء في مطاويها لا تعدو كونها مغالطـة واضحة البطلان، وساقطة الإحتجاج.

فهم قد عمدوا إلى القول بأن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى دون غيره، وأنها أي تلك الأعمال – تسـتند إليهم – أي العباد – من جهة الكسـب فحسـب... إلى آخـر مزاعمهم ومدعياتهم التي تصـدى جملة من علمائهم المحققين إلى إبطالها وتفنيدها.

فهذا الشـيخ الشـعراني يذكر في كتـاب اليواقيت والجواهر في بيـان عقيدة الأكابر: ان مـن زعم أنه لا عمل للعبد فقد عاند، فإن القدرة الحادثة إذا لم يكن لها أثر فوجودها وعدمها سواء، ومن زعم أنه مستبد بالعمل فقد أشرك، فلابد انه مضطر على الاختيار.

(٦٤) البقرة ٢: ٦ – ٧.

(٦٥) آل عمران ٣: ٧٣.

(٦٦) الانعام ٦: ٢٥.

(٦٧) الانعام ٦: ٣٩.

(٦٨) الانعام ٦: ١٢٥.

(٦٩) الانعام ٦: ١٤٩.

(٧٠) الاعراف ٧: ١٧٨.

(٧١) التوبة ٩: ١٩.

(٧٢) التوبة ٩: ٨٧.

(٧٣) هود ١١: ٣٤.

(٧٤) الرعد ١٣: ٢٧.

(٧٥) الرعد ١٣: ٣٣.

(٧٦) ابراهيم ١٤: ٤.

(٧٧) ابراهيم ١٤: ٢٧.

(٧٨) النحل ١٦:٩٣.

(٧٩) النحل ١٦:١٠٧ – ١٠٩.

(٨٠) الاسراء١٧: ٩٧.

(٨١) راجعِ مثلا قوله تعالى في سورة الكهف (الآَية ١٧) وسورة مريم (الآَية ٧٥( و (الاية ٧٦) وسورة النور (الآَية٤٠) و (الآَية ٤٦) سورة القصص (الآَية ٥٦( وسورة الروم (الآَية ٢٩) وسورة يس (الآَية ٧ – ١٠) وسورة الزمر (الآَية ٢٣( و (الآَية ٣٧) محمدﷺ (الآَية ١٤) و (الآَية ١٧) وغيرها.

(٨٢) البقرة ٢: ٢٦.

(٨٣) ابراهيم ١٤: ٣٦.

(٨٤) القمر ٥٤: ٤٧.

(٨٥) السجدة ٣٢: ١٠.

(٨٦) محمدﷺ ٤٧: ٤.

(٨٧) البقرة ٢: ٢٦.

(٨٨) يس ٣٦: ٦٢.

(٨٩) طه ٢٠: ٧٩.

(٩٠) طه ٢٠:٨٥.

(٩١) النجم ٥٣: ٢٣.

(٩٢) الدهر ٧٦: ٣.

(٩٣) البقرة ٢:١٨٥.

(٩٤) السجدة ٤١: ١٧.

(٩٥) الشورى ٤٢: ٥٢.

(٩٦) البلد ٩٠:١٠.

(٩٧) محمدﷺ ٤٧: ١٧.

(٩٨) يونس ١٠:٩.

(٩٩) محمدﷺ ٤٧: ٤ – ٥.

(١٠٠) الاسراء١٧: ٩٧.

(١٠١) انظر: مجمع البيان ١: ٦٧.

(١٠٢) الطور ٥٢: ١٦.

(١٠٣) الصافات ٣٧: ٣٩.

(١٠٤) يس ٣٦: ٥٤.

(١٠٥) التحريم ٦٦: ٧.

(١٠٦) الطور ٥٢: ٢١.

(١٠٧) المدثر ٧٤: ٣٨.

(١٠٨) فصلت ٤١:١٢.

(١٠٩) الاسراء١٧: ٢٣.

(١١٠) الاسراء١٧: ٤.

(١١١) فصلت ٤١:١٠.

(١١٢) النمل ٢٧: ٥٧.

(١١٣) راجع مباحثنا السالفة حول نظرية الجبر التي يقول بها الأشاعرة، وما تضمنته من تفنيد وابطال لهذه النظرية الفاسدة.

(١١٤) لأنهم قالوا في مقام الاعتذار: لا يجب الرضا بالقبيح، بل يحرم من حيث هو كسب، بل يجب من حيث هوفعله تعالى.

(١١٥) راجع كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٣٤١.

(١١٦) الاسراء١٧: ٢٣.

(١١٧) بحار الانوار ٥: ٩٥.

(١١٨) الصراط المستقيم: ٣٢.

(١١٩) التوحيد: ٧/ ١١٦.

(١٢٠) بحار الانوار ٥: ٩٥/ ١٦.

(١٢١) آل عمران ٣: ٧٠.

(١٢٢) البقرة ٢: ٢٨.

(١٢٣) آل عمران ٣: ٩٩.

(١٢٤) آل عمران ٣: ٧١.

(١٢٥) الطرائف: ٣٠٨.

(١٢٦) هو عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني الاسدآبادي، من أعلام المعتزلة في القرن الرابع الهجري، تلقبه المعتزلة بقاضي القضاة، ولا يعنون بذلك غيره عند الاطلاق.

(١٢٧) شرح الاصول الخمسة: ٣٢٣.

(١٢٨) انظر: شرح الاصول الخمسة: ٣٣٢.

(١٢٨) بحار الانوار ٥: ٥٤.

(١٣٠) تصحيح الاعتقاد: ٤٦.

(١٣١) عقائد الامامية: ٢١.

(١٣٢) أصل الشيعة وأصولها: ٢٢٩.

(١٣٣) أمالي الصدوق: ٢٣٠/ ٨.

(١٣٤) التوحيد: ٩٦/ ٨

(١٣٥) الخصال: ١٩٥/ ٢٧١.

(١٣٦) عيون أخبار الرضا١ : ٣٨/ ١٣٩ .علس

(١٣٧) التوحيد: ٣٦١/ ٧.

(١٣٨) التوحيد: ٣٦٢/ ٨

(١٣٩) بحار الانوار ٥: ١٨/ ٢٩.

(١٤٠) الخرائج والجرائح ٢: ٢١٦.

(١٤١) هود ١١:٧.

(١٤٢) بحار الانوار ٥: ٢٦/ ٣٢.

(١٤٣) التوحيد: ٣٥١/ ٨.

(١٤٤) التوحيد: ٣٤٧لم ٤.

(١٤٥) التوحيد: ٣٥٢/ ٢٠.

(١٤٦) التوحيد: ٣٥٢/ ٢١.

(١٤٧) التوحيد: ٣٦١ / ٦.

(١٤٨) قرب الاسناد: ٣٤٧/ ١٢٥٧.

(١٤٩) بحار الانوار ٥: ٥٨/ ١٠٧.

(١٥٠) تحف العقول: ٢١٦.

(١٥١) تحف العقول: ٣٣٢.

(١٥٢) كنز الفوائد: ٢٣٨.

(١٥٣) بحار الانوار ٥: ٤٧/ ٧٥.

(١٥٤) بحار الانوار ٥: ٤٧/ ٧٤.

(١٥٥) بحار الانوار ٥: ٨٢.

(١٥٦) راجع شرح المواقف ٨: ٢٠٢.

(١٥٧) كشف المراد: ٣٣١.

(١٥٨) البقرة ٢

(١٥٩) الدخان ٤٤: ٣٨ – ٣٩.

(١٦٠) الانبياء٢١: ١٦ – ١٨.

(١٦١) المؤمنون ٢٣: ١١٥ – ١١٦.

(١٦٢) الاسراء١٧: ٨٥.

(١٦٣) الاعراف ٧: ٩٦.

(١٦٤) الشورى ٤٢: ٣٠.

(١٦٥) مجمع البيان ٥: ٣١.

(١٦٦) الاعراف ٧: ٩٤.

(١٦٧) التبيان في تفسير القرآن ٤: ٤٧٤.

(١٦٨) الاعراف ٧: ١٣٠.

(١٦٩) الأعراف ٧: ١٦٨.

(١٧٠) انظر: التبيان للشيخ الطوسي ٥: ١٩.

(١٧١) التوبة ٩: ١٢٦.

(١٧٢) الزمر ٣٩:٥١.

(١٧٣) قال الله تبارك وتعالى في سورة الحج (الآية ١ – ٢): ﴿يا أيها الناس اتقوا رَبكم ان زَلزَلَةَ الساعَةِ شيء عَظيم * يَومَ تَرَونَها تَذهَل كل مرضِعَةٍ عَما أرضَعَت وَتَضَع كل ذاتِ حَمل حَملها وَتَرى الناسَ سُكارى وَما هم بِسكارى وَلكِن عَذابَ الله شَديد﴾

(١٧٤) البقرة ٢: ٢١٤.

(١٧٥) قال الشيخ الطبرسي (رحمه الله) في مجمعه عند تعرضه لتفسير هذه الآية الكريمة: أي ظننتم أيها المؤمنون ان تدخلوا الجنة ولما تمتحنوا وتبتلوا بمثل ما امتحن الذين مضوا من قبلكم به، فتصبروا كما صبروا. وهذا استدعاء الى الصبر، وبعده الوعد بالنصر.

ثم ذكر سبحانه ما أصاب أولئك فقال ﴿مَسُّتهم البأساء وَالضراء﴾ والمس واللمس واحد، والبأساء نقيض النعماء، والضراء نقيض السراء، وقيل: البأساء: القتل، والضراء: الفقر.

﴿وزلزلوا﴾ أي حركوا بأنواع البلايا. وقيل: معناه هنا: أزعجوا بالمخافة من العدو، وذلك لفرط الحيرة.

(١٧٦) آل عمران ٣: ١٤٠ – ١٤٢.

(١٧٧) آل عمران ٣: ١٥٤.

(١٧٨) آل عمران ٣: ١٧٩.

(١٧٩) آل عمران ٣: ١٨٦.

(١٨٠) التوبة ٩: ١٦

(١٨١) هود ١١:٧.

(١٨٢) الانبياء٢١ : ٣٥.

(١٨٣) العنكبوت ٢٩:١ – ٣.

(١٨٤) الاحزاب ٣٣: ١١.

(١٨٥) الزمر ٣٩: ٤٩.

(١٨٦) الدخان ٤٤: ٣٣.

(١٨٧) محمد ﷺ ٤٧: ٣١.

(١٨٨) تبارك ٦٧: ٣.

(١٨٩) التوحيد: ٣٥٤/ ١.

(١٩٠) قال العلامة المجلسي (رحمه الله) في بيان له حول هذا الحديث: لعل القبض والبسط في الأرزاق بالتوسيع والتقتير.
وفي النفوس بالسرور والحزن.
وفي الأبدان بالصحة والالم.
وفي الأعمال بتوفيق الاقبال اليه وعدمه.
وفي الأخلاق بالتلحية وعدمها.
وفي الدعاء بالاجابة له وعدمها.
وفي الأحكام بالرخصة في بعضها والنهي عن بعضها.

(١٩١) الاعراف ٨: ١٨٢.

(١٩٢) الكافي ٢: ٤٥٢/ ١.

(١٩٣) الكافي ١: ٣٦٩/ ١.

(١٩٤) العنكبوت ٢٩: ١ – ٢.

(١٩٥) الكافي ١:٣٧٠/ ٤.

(١٩٦) الكافي ١: ٣٧٠/ ٦.

(١٩٧) المؤمنون ٢٣: ٣٠.

(١٩٨) نهج البلاغة ٧: ١٠٢ / ١١٠.

(١٩٩) الكافي ٢: ٢٥٢ / ١.

(٢٠٠) قال العلاّمة المجلسي (رحمه الله): الله تعالى يبتلي عبده الصنع الجميل لمتحن شكره، وبما يكره ليمتحن صبره.

(٢٠١) الكافي ٢: ٢٥٢/ ٣.

(٢٠٢) الكافي ٢: ٢٥٣/ ٧.

(٢٠٣) الكافي ٢: ٢٥٣/ ٨.

(٢٠٤) الكافي ٢: ٢٥٥/ ١٧.

(٢٠٥) الكافي ٢: ٦٢/ ٨.

(٢٠٦) أمالي الطوسي ٢: ١٢٦.

(٢٠٧) بحار الانوار ٦٧: ٢٣١/ ٤٧.

(٢٠٨) بحار الأنوار ٦٧: ٢٣٥/ ٥٣.

(٢٠٩) أمالي المفيد: ٣٤٠.

(٢١٠) جامع الاخبار: ٣١٠/ ٨٥٢.

(٢١١) أمالي الطوسي ٢: ٦١٣.
(٢١٢) ثواب الاعمال : ٢٣١/ ١.
(٢١٣) جامع الاخبار: ٣١٠/ ٨٥٤.
(٢١٤) جامع الاخبار: ٣١٠/ ٨٥٦.
(٢١٥) جامع الاخبار: ٣١٠/ ٨٥٧.
(٢١٦) جامع الاخبار: ٣١١/ ٨٦٢.
(٢١٧) التمحيص:٣/ ١١٥.
(٢١٨) التمحيص:٩/ ١١٥.
(٢١٩) أمالي الطوسي ٢: ١٤٧..
(٢٢٠) بحارالانوار ٦٧: ٢٤٤/ ٨٣.
(٢٢١) التمحيص:١٥/ ١٢١.
(٢٢٢) التمحيص: ١٢٣/ ١٧.
(٢٢٣) التمحيص:١٩/ ١٢٥.
(٢٢٤) التمحيص:٢٠/ ١٢٥.
(٢٢٥) انظر: كشف المراد: ٣٤٤.
(٢٢٦) المؤمنون ٢٣: ١١٥.
(٢٢٧) الجاثية ٤٥: ٢٢.
(٢٢٨) الذاريات ٥١: ٥٦ – ٥٧.
(٢٢٩) القيامة ٧٥: ٣٦.
(٢٣٠) البقرة ٢: ٢٥٦.
(٢٣١) البقرة ٢: ٢٨٦.
(٢٣٢) الانعام ٦: ١٥٢.
(٢٣٣) الحج ٢٢: ٧٨.
(٢٣٤) الاحزاب ٣٣: ٥.
(٢٣٥) الطلاق ٦٥: ٧.
(٢٣٦) علل الشرائع: ٩/ ٢.
(٢٣٧) أمالي الطوسي ٢: ٦٦٦/ ٥.
(٢٣٨) المحاسن: ٤١٥/ ٧.
(٢٣٩) الخصال: ١١٣/ ٨٩.
(٢٤٠) بحارالانوار ٥: ٣١٧/ ١٤.

(٢٤١) المحاسن: ٣١٥/ ٢٥.

(٢٤٢) الخصال: ١٧٥.

(٢٤٣) التوحيد: ٣٥٣/ ٢٤.

(٢٤٤) قـال العلامـة المجلسي (رحمه الله) في بيان له حول هذا الخبر: المراد بالرفع في أكثرها رفع المؤاخذة والعقاب، وفي بعضهـا يحتمـل رفـع التأثير، وفي بعضهـا النهي أيضاً. فأمـا اختصاص رفع الخطأ والنسـيان بهذه الامة فلعله لكون سائر الامم مؤاخذين بهما اذا كان مباديها باختيارهم، على انه يحتمل ان يكون المراد اختصاص المجموع، فلا ينافي اشتراك البعض.
وأما ما اكرهوا عليه فلعله كان يلزمهم تحمل المشاق العظيمة فيما اكرهوا عليه، وقد وسّع الله تعالى على هذه الامة بتوسيع دائرة التقية.
وأما ما لا يعلمون فرفع كثير منها ظاهر، كالصلاة في الثوب والمكان المغصوبين والثوب النجس، والسجود على الموضع النجس، وجهل الحكم في كثير من المسـائل، والجهل بالاحكام التي لم تصل الينا، ولعل سـائر الامم كانوا يؤاخذون بالقضاء والاعادة، واللفظ، وان كان عاماً، لكنه مختص بالموارد الخاصة...

(٢٤٥) بحار الانوار ٥: ٣٠٤/ ١٥.

(٢٤٦) بحار الانوار ٥: ٣٠٥/ ١٩.

(٢٤٧) بحار الانوار ٥: ٣٠٥/ ١٨.

(٢٤٨) البقرة ٢: ٢٨٦.

(٢٤٩) تفسير العياشي ١: ١١٠.

(٢٥٠) هود ١١:٢٠.

(٢٥١) ان في ذهاب الاشاعرة الى انهم قد حرموا قدرة السمع والبصر فكان التكليف عليهم باهضا غير مطاق، فيه الكثير المغالطة والفهم السلبي القاصر عن ادراك الحقائق، لان حرمانهم هنا من ادراك الحق، وعدم قدرتهم على التوصل اليه مناط بما ارتكبوه من ذنوب ومن معاصي، حيث ان هذه القدرة كانت متوفرة لديهم لكنهم بمعاصيهم وفسادهم حرموا منها، فألقت ذنوبهم تلك على باصرتهم غشاوة وحجابا فأصبحوا لا يبصرون بها ولا يسمعون.
ويعضـد قولنـا هـذا ما ذهب اليه الزمخشري في كشـافه من تفسـيره لقوله تعالى في سـورة الملـك (الأَيات ٦ – ١٠): ﴿وَللَذينَ كَفَروا بِرَبِهِم عَذابُ جَهَنَمَ وَبِئس المَصير * إذا ألقوا فيها سَـمِعوا لَها شَـهيقاً وهيَ تَفوز * تَكاد تَمَيز مِنَ الغَيظِ كلّما ألقي فيها فَوج سَـألهم خَزَنَتها ألَمْ يَأتِكم نَذيز* قالوا بَلى قَدْ جاءَنا نَذير فَكَذَّبنا وَقلنا مـا نَـزَلَ الله مِنْ شَيء إن أنتم الا في ضلال كَبير* وَقالوا لو كنا نَسـمَع أو نَعقِل ما كنا في أصحابِ السَـعير﴾
حيث قال بما ملخصه: ان الكافرين بعد القائهم في جهنم يوبخون من قبل الزبانية توبيخاً يزيدهم عذاباً الى عذابهم، ويزيدهم ألماً وحسرة، فعندها يعترفون – أي الكافرون – بأن الله تعالى أرسل اليهم نذير قبل ذلك، وفي ذلك اقرار منهم بعدل الله تبارك وتعالى، وان الله عز وعلا ازاح عللهم ببعثة الرسل وانذارهم ما وقعوا

فيه، وانهم لم يؤتوه من قدره كما تزعم المجبرة، وانما أتوا من قبل أنفسهم واختياهم... وانهم سمعوا هذا الانذار وهذا التحذير ولكنهم لم يصغوا اليه، ولم يعقلوه، بل اعرضوا عنه ولم يصيخوا له سمعاً.

(٢٥٢) القلم ٦٨:٤٢.

(٢٥٣) ربط الاشاعرة في تفسيرهم الخاطيء لهذه الآية بين الاخرة والدنيا، حيث قالوا بان أولئك الكافرين لما كلفهم الله تعالى يوم القيامة بالسجود، وكان ذلك غير مقدور لهم، جاز ان يكون ذلك في الدنيا أيضاً!! متناسين ان حالة العباد في الآخرة ليست كحالهم في الدنيا، لانهم هناك - أي في الآخرة - في موقف الحساب والجزاء، خلاف الدنيا موقف التكليف والعمل، مضاف الى ان الله جل اسمه قد أشار صراحة في كتابه العزيز - وبالتحديد في الآية التالية لهذه الآية - الى انهم كانوا في الدنيا قادرين على السجود لكنهم أعرضوا عن ذلك، فجزاهم تعالى على معصيتهم هذه، ومخالفتهم لأمره بالحساب والعقاب.

قال تعالى في سورة القلم (الآية ٢٣): ﴿وَقَدْ كانوا يدعَونَ الى السجودِ وَهم سالِمونَ﴾.

قال الزمخشري في الكشاف (٤: ١٤٧) عند تفسيره لهذه الآية: فان قلت: لم يدعون الى السجود ولا تكليف؟

قلت: لا يدعون اليه تعبداً وتكليفاً، ولكن توبيخاً وتعنيفاً على تركهم السجود وهم سالمون الاصلاب والمفاصل يمكنون مزاحوا العلل فيما تعبدوا به.

(٢٥٤) النساء٤: ١٢٩.

(٢٥٥) وقد استدلوا على مدعاهم هنا بعجز الانسان عن القيام بذلك، وان هذا الامر خارج عن استطاعة الانسان، عاضدين ذلك بقوله تعالى: ﴿فَإن خِفتم ألا تَعدِلوا فواحِدة﴾ متجاهلين ان هذا الامر مقدور عليه بتوفر شروطه، لا مقطوع بعجزه، وهو واضح ومعلوم لمن تأمل في هذه الآيات القرآنية المباركة.

نعم ان الله عز وجل لو أراد هنا ان الانسان مطلق العجز عن القيام بهذا الدور لما اردفه بالشروط والتعليقات التي يجب ان تناط به، وتتعلق به، ولكان جل اسمه حرم ذلك على بني آدم مطلقاً، ولا جدوى هنا من هذه الشروط المذكورة التي تعد هنا من باب اللغو، وهو محال على انه تبارك وتعالى، وهو معلوم لمن تأمل في ذلك بعين البصيرة والتأمل.

(٢٥٦) البقرة ٢:٢١٧.

(٢٥٧) آل عمران ٣: ٢١ - ٢٢.

(٢٥٨) آل عمران ٣: ١٩٤.

(٢٥٩) النساء٤:٣١.

(٢٦٠) النساء٤: ١٢٣.

(٢٦١) المائدة ٥: ٥.

(٢٦٢) الاعراف ٧: ١٤٧.

(٢٦٣) الانفال ٨: ٢٩.

(٢٦٤) التوبة ٩: ١٧.
(٢٦٥) التوبة ٩: ٦٩.
(٢٦٦) الكهف ١٨: ١٠٥.
(٢٦٧) العنكبوت ٢٩: ٧.
(٢٦٨) الاحزاب ٣٣: ١٩.
(٢٦٩) الزمر ٣٩: ٢٠.
(٢٧٠) الزمر ٣٩: ٣٥.
(٢٧١) محمدﷺ ٤٧: ٩.
(٢٧٢) محمدﷺ ٤٧: ٢٨.
(٢٧٣) محمدﷺ ٤٧: ٣٢.
(٢٧٤) التغابن ٦٤: ٩.
(٢٧٥) الطلاق ٦٥: ٥.
(٢٧٦) التحريم ٦٦: ٨.
(٢٧٧) الزلزلة ٩٩: ٧ – ٨.
(٢٧٨) اعتقاد الشيعة الامامية بالوعد الوعيد يتلخص بان من وعده الله تعالى على عمل ثواباً فهو منجزه، ومن وعده على عمل عقاباً فهو فيه بالخيار، ان عذبه فبعدله، وان عفا عنه فبفضله.
روى الامام الصادقؑ عن رسول اللهﷺ انه قال: من وعده الله تعالى على عمل ثواباً فهو منجز له، ومن أوعده على عمل عقاباً فهو فيه بالخيار.
وعن عطاء بن يسار، عن أمير المؤمنينؑ انه قال: يوقف العبد بين يدي الله تعالى فيقول: قيسوا بين نعمي عليه وبين عمله، فتستغرق النعم العمل، فيقولون قد استغرقت النعم العمل، فيقول: هبوا له النعم وقيسوا بين الخير والشر منه.
فان استوى العملان أذهب الله الشر بالخير، وأدخله الجنة، وان كان له فضل أعطاه الله تعالى بفضله، وان كان عليه فضل وهو من أهل التقوى ولم يشرك بالله تعالى واتقى الشرك به فهو من أهل المغفرة، يغفر الله له برحمته ان شاء، ويتفضل عليه بعفوه.
(٢٧٩) كشف المراد: ٤٣٩.
(٢٨٠) الزلزلة ٩٩: ٧.
(٢٨١) كشف المراد: ٤٣٩.
(٢٨٢) قال الطبرسي (رحمه الله) في معرض تفسيره لقوله تعالى في سورة المائدة (الآية ٥): ﴿وَمَن يَكفر بالايمانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَله وَهوَ في الآخِرَةِ مِنَ الخاسِرينَ﴾: في هذه الآية دلالة على ان حبوط الأعمال لا يترتب على ثبوت الثواب، فان الكافر لا يكون له عمل قد ثبت عليه الثواب، وانما يكون له علم في الظاهر لولا كفره لكان

يستحق الثواب عليه، فعبَّر سبحانه عن هذا العمل بانه حبط، فهو حقيقة معناه.

(٢٨٣) الحجرات ٤٩: ٢.

(٢٨٤) التوبة ٩: ١٧، ٦٩.

(٢٨٥) البقرة ٢: ٢٦٤.

(٢٨٦) راجع بحارالانوار ٥:٣٣٣..

(٢٨٧) كشف المراد: ٤٣٩.

(٢٨٨) رده المحقّق الطوسي (رحمه الله) تجريده بقوله: ولعدم الاولوية اذا ان الآخر ضعفاً، وحصول المتناقضين مع التساوي.

(٢٨٩) انظر كشف المراد: ٤٤٠.

(٢٩٠) كشف المراد: ٤٤٤.

(٢٩١) كشف المراد: ٤٤٤.

(٢٩٢) قال العلامة المجلسي (رحمه الله) في تعليقه على قول العلامة الحلي (رحمه الله) هذا: ظاهر كلامه وجوب التوبة عن الذنب الذي تاب منه، ولعله نظر الى ان الندم على القبيح واجب على كل حال، وكذا ترك العزم على الحرام واجب دائماً.

وفيه: ان العزم على الحرام ما لم يأت به لا يترتّب عليه اثم كما دلّت الاخبار الكثيرة، إلا أن يقول: ان العفو عنه تفضلاً لا ينافي كونه منهياً عنه كالصغائر المكفّرة، وأمّا الندم على ما صدر عنه فلا نسلّم وجوبه بعد تحقّق الندم سابقاً وسقوط العقاب، وان كان القول بوجوبه أقوى.

(٢٩٣) البقرة ٢: ٣٧.

(٢٩٤) البقرة ٢: ٥٤.

(٢٩٥) البقرة ٢: ٦٤.

(٢٩٦) البقرة ٢: ١٦٠.

(٢٩٧) البقرة ٢: ١٧٣.

(٢٩٨) البقرة ٢:٢٠٧.

(٢٩٩) البقرة ٢: ٢٢١.

(٣٠٠) آل عمران ٣: ٧٣ – ٧٤.

(٣٠١) آل عمران ٣: ١٢٩.

(٣٠٢) النساء٤:١٧ – ١٨.

(٣٠٣) النساء٤: ٢٣.

(٣٠٤) النساء٤: ٢٧ – ٢٨.

(٣٠٥) النساء٤: ٦٤.

(٣٠٦) النساء٤: ٩٩.
(٣٠٧) المائدة ٥: ٣٩ – ٤٠.
(٣٠٨) الاعراف ٧: ١٥٣.
(٣٠٩) الا عراف ٧: ١٥٦.
(٣١٠) التوبة ٩: ١٠٢.
(٣١١) التوبة ٩: ١٠٦.
(٣١٢) الحجر ١٥: ٤٩ – ٥٠.
(٣١٣) النحل ١١٩:١٦.
(٣١٤) مريم ٦٠:١٩.
(٣١٥) النور ٢٤: ١٠.
(٣١٦) النور ٢٤: ٢٢.
(٣١٧) الفرقان ٢٥: ٧٠ – ٧١.
(٣١٨) القصص ٢٨: ١٦.
(٣١٩) الاحزاب ٣٣: ٧٣.
(٣٢٠) الزمر ٣٩: ٥٣ – ٥٤.
(٣٢١) الشورى ٤٢: ٢٥.
(٣٢٢) الفتح ٤٨: ١٤.
(٣٢٣) النجم ٥٣: ٣٢.
(٣٢٤) الحديد ٥٧: ٩.
(٣٢٥) التحريم ٦٦: ٨.
(٣٢٦) أمالي الطوسي ١: ٥٧/ ٥٣.
(٣٢٧) ثواب الاعمال: ٢١٣/ ١.
(٣٢٨) نوادر الراوندي: ٤٤.
(٣٢٩) الكافي ٢: ٤٤٠/ ٢.
(٣٣٠) دعوات الراوندي: ١٢٨.
(٣٣١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٧٤/ ٣٤٧.
(٣٣٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٣٣/ ٢٩.
(٣٣٣) جامع الاخبار: ٢٢٦/ ٥٧٦.
(٣٣٤) جامع الاخبار: ٢٢٧/ ٥٧٨.
(٣٣٥) تحف العقول: ٣٥٥.

(٣٣٦) الخصال: ٦٢٣/ ١٠.

(٣٣٧) أمالي الطوسي ١: ٣٨٢/ ٥.

(٣٣٨) تحف العقول: ٣٥٢.

(٣٣٩) قال العلامة الحلي (رحمه الله) في شرحه لقول المحقق الطوسي (رحمه الله): والذنب ان كان في حقه تعالى من فعل قبيح كفى فيه الندم والعزم على العدم، وفي الاخلال بالواجب اختلف حكمه في بقائه وقضائه وعدمهما، وان كان في حق آدمي استتبع ايصاله ان كان ظلماً أو العزم عليه مع التعذر أوالارشاد ان كان اضلالاً، وليس ذلك اجزاء:

التوبة امّا أن تكون من ذنب يتعلق به حقّه تعالى خاصة، أو يتعلق به حق ا لآَد مي.

والاول اما أن تكون من فعل قبيح كشرب الخمر، والزنا، أو اخلال بواجب، كترك الزكاة والصلاة.

فالاول يكفي في التوبة منه الندم عليه، والعزم على ترك العود اليه.

وأمّا الثاني فتختلف أحكامه بحسب القوانين الشرعية، فمنه ما لابد مع التوبة منه ادائه، كالزكاة، ومنه ما لا يجب معه القضاء كالصلاة، ومنه ما يسقطان عنه كالعيدين، وهذا الاخير يكفى فيه الندم على ترك المعاودة كما في فعل القبيح.

وأما ما يتعلق به حقّ الآدمي فيجب فيه الخروج اليهم منه، فان كان أخذ مال وجب رده على مالكه أو على ورثته ان مات، ولو لم يتمكن من ذلك وجب العزم عليه.

وكذا ان كان حد قذف وان كان قصاصاً وجب الخروج اليهم منه، بان يسلِّم نفسه الى اولياء المقتول، فاما ان يقتلوه أو يعفوا عنه بالدية أو بدونها.

وان كان في بعض الاعضاء وجب تسليم نفسه ليقتص منه في ذلك العضو الى المستحق من المجني عليه أو الورثة...

وقال رحمه الله أيضاً: المغتاب اما ان يكون قد بلغه اغتيابه أو لا، ويلزم على الفاعل للغيبة في الاول الاعتذار عنه اليه، لانه أوصل اليه ضرباً من الغم، فوجب عليه الاعتذار منه والندم عليه، وفي الثاني لا يلزم الاعتذار ولا الاستحلال منه، لانه لم يفعل به ألماً، وفي كلا القسمين يجب الندم الله تعالى لمخالفته النهي، والعزم على ترك المعاودة.

(٣٤٠) المحاسن: ١٢٦/ ٥.

(٣٤١) قال المجلسي (رحمه الله): لعل المراد بالكف أولاً المنع والزجر، وبالثاني اليد، ويحتمل ان يكون المراد بهما معاً اليد، أي تضرر كف انسان بكف آخر بغمز وشبهه، أو تلذذ كف بكف، والمراد بالمسحة بالكف ما يشتمل على اهانة وتحقير أو تلذذ.

ويمكن حمل التلذذ في الموضعين على ما اذا كان من امرأة ذات بعل، أو قهراً بدون رضا الممسوح، ليكون من حق الناس.

وامّا الخوف بعد التوبة فلعله لاحتمال التقصير في شرائط التوبة.

(٣٤٢) أمالي الطوسى ١: ١٨٢/ ٢..
(٣٤٣) الخصال: ١٦/ ٥٧.
(٣٤٤) آل عمران ٣: ١٤٥.
(٣٤٥) تفسير العياشي ٢: ١٢٨.
(٣٤٦) ثواب الاعمال: ١٨٥/ ١.
(٣٤٧) ثوب الاعمال: ٢٠٥/ ١.
(٣٤٨) النساء٤:١٧.
(٣٤٩) تفسير العياشي ١: ٣٨٧.
(٣٥٠) الكافي ٢: ٤٣٥/ ١٠.
(٣٥١) تحف العقول: ٤١٧.
(٣٥٢) معاني الاخبار: ١٧٤/ ١.
(٣٥٣) غافر ٤٠: ٨٤.
(٣٥٤) الانعام ٦: ١٥٨.
(٣٥٥) يونس ١٠:٩٠ – ٩١.
(٣٥٦) علل الشرائع: ٣١٥.
(٣٥٧) كشف المراد: ٤٤٥.
(٣٥٨) كشف المراد: ٤٤٦.
(٣٥٩) قال الله تبارك وتعالى في سورة النور (الآية ٣١): ﴿وَتوبوا الى الله جَميعاً أيها المؤمِنونَ لَعَلكم تفلحونَ﴾.
وقال تعالى في سورة التحريم (الآية ٨): ﴿يا أيها الذينَ آمَنوا توبوا الى الله تَوبَة نصوحاً عَسى رَبكم أن يكَفرَ عَنكم سَيئاتِكم ويدخِلكم جَناتٍ تَجري مِن تَحتِها الأنهار يَومَ لا يَخزي الله النّبيَ وَالَذينَ آمَنوا مَعَه نورهم يَسعى بَينَ أيديهم وَبأيمانِهِم يَقولُونَ رَبّنا أتمِم لَنا نورَنا وَاغفِر لَنا إنّكَ على كل شَيءٍ قَديرٌ﴾

# الفهرس الموضوعي

# مؤلفات السيّد الدّيباجيّ الالكترونية

١ - سيماء الأولياء وكراماتهم (ج٢)
٢ - حقوق الإنسان في الإسلام
٣ - حقوق المرأة في الإسلام
٤ - السيدة خديجةعليها السلام: مقاومة، إيثار، أسطورة
٥ - نفحات الرحمن في منازل العرفان (ج١)
٦ - نفحات الرحمن في منازل العرفان (ج٢)
٧ - القصص القرآنية (ج١)
٨ - القصص القرآنية (ج٢)
٩ - القصص القرآنية (ج٣)
١٠ - القصص القرآنية (ج٤)
١١ - القصص القرآنية (ج٥)
١٢ - التوحيد، دراسة معاصرة، الحلقة الأولى من سلسلة دراسات في أصول الدين
١٣ - النبوة، دراسة معاصرة، الحلقة الثانية من سلسلة دراسات في أصول الدين
١٤ - العدل، دراسة معاصرة، الحلقة الثالثة من سلسلة دراسات في أصول الدين
١٥ - الإمامة، دراسة معاصرة، الحلقة الرابعة من سلسلة دراسات في أصول الدين
١٦ - المعاد يوم القيامة، دراسة معاصرة، الحلقة الخامسة من سلسلة دراسات في أصول الدين
١٧ - منتقى الدرر في سيرة المعصومين الأربعة عشرعليهم السلام (ج١)
١٨ - منتقى الدرر سيرة المعصومين الأربعة عشرعليهم السلام (ج٢)
١٩ - منتقى الدرر سيرة المعصومين الأربعة عشرعليهم السلام (ج٣)
٢٠ - الفتنة العظمى، سلسلة دراسات تأريخية
٢١ - مظاهر الفرقة بين المسلمين وعلاجها
٢٢ - الإمام المهديعليه السلام: الحقيقة المنتظرة
٢٣ - حوار حول الإمام المهدي (عج)
٢٤ - العباس بن عليعليه السلام بطل النهضة الحسينية
٢٥ - زينب الكبرىعليها السلام: بطلة الحرية
٢٦ - الحج: أحكاماً وفلسفة ودعاء
٢٧ - أجوبتنا على مسائلكم الدينية
٢٨ - رسالة عقائدية (ردّ على كتاب الشيعة والتصحيح للدكتور الموسوي)
٢٩ - الروضة المنتخبة
٣٠ - أجود المناظرات (تحت إشراف المؤلف)
٣١ - القصص الهادفة من سيرة المعصومين الأربعة عشر
٣٢ - أنصار الإمام الحسينعليه السلام
٣٣ - فضائل ومناقب عليعليه السلام وفاطمةعليها السلام في مسانيد أهل السنة (ج١)
٣٤ - فضائل ومناقب عليعليه السلام وفاطمةعليها السلام في مسانيد أهل السنة (ج٢)
٣٥ - قصص المثنوي
٣٦ - خطر الأفيون
٣٧ - زيارة الإمام الرضا سلام الله عليه